

الدكتور حميد بن مرسى جهاوي

ظاهرة النون في اللغة العربية

الناشر

مكتبة الخانجي بالقاهرة دار الرفاعي بالرياض

ح ط

Giza Public Library



صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويري

مكتبة الخانجي

للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب ١٣٧٥ القاهرة



رقم الإيداع ٤٨٥٤ / ٨٢

إهداء

إلى الروح الطاهرة التي صعدت إلى بارئها قبل أن تنضج
ثمرة غرسها .

إلى روح والدي - وهي في مثواها الأخير - أهدى هذا
الكتاب وفاء للعهد واعترافاً بالفضل .

عوض الجهاوى

مطبعة المجد

ت : ٩١٣١٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم رسل الله : وبعد

فإن اللغة العربية تعد من أعرق اللغات وأدقها ، فهي تمتاز ، بدقة قواعدها ، وكثرة مفرداتها ، وكيف لا ؟ ، وقد وسعت كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وآثار العرب الأدبية والعلمية منذ العصر الجاهلي ، حتى الآن .

ويعتبر التنوين من الخصائص التي تنفرد بها اللغة العربية ، وظاهرة من ظواهرها التي لا تشاركها فيها لغة أخرى .

وقد اهتم به النحاة واللغويون ، اهتماما كبيرا ، قديما وحديثا ، فأفردوا له بابا في مؤلفاتهم ، وتعرضوا له من ناحية أنواعه ، ووظائفه ، وآثاره الصوتية ، كما اهتم به كذلك علماء القراءات ، لما لاحظوا من تأثيره في بعض الحروف ، وبما يترتب عليه من أداء هذه الحروف بطريقة صوتية خاصة .

ولأن ظاهرة التنوين لها أثرها في علم النحو ، والصرف ، والعروض ، والقراءات ، رأيت أن أدرس هذه الظاهرة في محاولة أرجو من ورائها ، أن تبرز الظاهرة وحدة مترابطة ، في مجالاتها المختلفة وأملا في أن تقدم شيئا جديدا ، يفيد الدراسات النحوية واللغوية بوجه عام .

وقد اقتضى منهج دراسة هذه الظاهرة ، أن أسلك فيه الخطوة التالية :

قسمت البحث إلى ثلاثة أبواب ، وخاتمة .

في الباب الأول ، تناولت فيه دراسة الظاهرة ، دراسة عامة ، وقد وقع في ثلاثة فصول : درست في الفصل الأول ، تعريف التنوين ، وأنواعه ورأى بعض اللغويين في أصله ، وفي الفصل الثاني تحدثت عن علاقة التنوين بعلم الأصوات ، وفي الفصل الثالث ، عالجت التنوين ورسم الكلمات .

وأما الباب الثاني : فقد عقدته للحديث عن الوظيفة النحوية للتنوين وقسمته إلى فصلين : درست في الفصل الأول ، وظيفة التنوين في المبنيات والمعربات ، ودرست في الفصل الثاني ، ماجاء على صورة التنوين وأدى وظائف غير وظائفه ، وكذلك ماناب عنه .

وجاء الباب الثالث ، للكلام على علاقة التنوين بالأبواب النحوية يقع في فصلين : الفصل الأول ، درست فيه الأبواب النحوية التي يدخلها التنوين ، لتأثر في غيرها ، وكذلك الأبواب التي يدخلها التنوين في بعض الحالات ، دون بعضها الآخر ، وخصصت الفصل الثاني من هذا الباب للاسم الذي لا ينصرف ، نظرا لكثرة مسأله وعدم دخول التنوين فيه ، اللهم إلا عند الضرورة .

وفي الخاتمة : لخصت أهم نتائج البحث ، وذكرت بعض الاقتراحات .

أما مراجع هذا البحث ، فبعضها مؤلفات نحوية ، ولغوية قديمة ، في مقدمتها ، كتاب سيبويه ، وجمع الهوامع ، وارتشاف الضرب ، وبعضها الآخر ، مؤلفات حديثة في الدراسات اللغوية ، والصوتية أذكر منها : مناهج البحث في اللغة ، الأصوات اللغوية ، من أسرار اللغة . هذا عدا المراجع التي فرضتها طبيعة الدراسة ، من معاجم ، ودواوين ، وكتب الطبقات .

وأرجو أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة ، وفي مراحلها المختلفة ، فقد حاولت ما استطعت ، وبذلت بقدر ما أتيتح لى من توفيق .

والله أسأل أن يوفقنا لخدمة لغة الكتاب الكريم ، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه تعالى .

والحمد لله أولا ، وأخيرا .

د / عوض المرسى جهاوى

الباب الأول

دراسة عامة

الفصل الأول : تعريف التنوين - موازنة بين التنوين والصرف - أنواعه - العلة في تنوين الأسماء - رأى بعض اللغويين في أصل التنوين .

الفصل الثاني : التنوين وعلم الأصوات : الصفة الصوتية للتنوين - المظاهر الصوتية التي تطرأ على الكلمة بعد التنوين - أثر التنوين في القراءات .

الفصل الثالث : التنوين ورسمه في الكلمات - حذف التنوين - التقاء الساكنين - الوقف والتنوين .

الفصل الأول

تعريف التنوين - موازنة بين التنوين والصرف - أنواعه - العلة في تنوين الأسماء - رأى بعض اللغويين في أصل التنوين

١ - تعريف التنوين :

التنوين مصدر نَوَّنَ ، أى ألحق نونا بالاسم^(١) .
فعلى ذلك يكون التنوين لغة : هو إلحاق النون بالاسم .
وأما تعريفه اصطلاحاً :

فقد ذكر النحاة له عدة تعريفات ، وإن كان مجرد الاختلاف في هذه التعريفات لا يعدو أن يكون لفظياً ، بحذف قيد في أحد التعريفات أو زيادته في تعريف آخر .

فقد ذكر صاحب الهمع أن التنوين : « نون تثبت لفظاً لا خطاً ، وقال : إن هذا أحسن حدوده ، وأخصرها ، إذ سائر النونات المزيدة الساكنة ، أو غيرها تثبت خطاً^(٢) »

وقال الخضرى في حاشيته : إن التنوين « نون ساكنة زائدة ، تلحق الآخر لفظاً لا خطاً ووقفاً^(٣) »

فهو من إطلاق المصدر على المفعول .

وخرج بقوله « النون الساكنة » النون الأولى من نحو ضيفن^(٤) ، وأما النون

(١) جاء في مادة « نون » في اللسان : نون الاسم ، ألحقه التنوين ، والتنوين : أن تنون الاسم ، إذا أجرته ، تقول : نون الاسم تنويئاً .

(٢) مع الهوامع : ٢ : ٧٩

(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل : ١ : ٣٣

(٤) عند من جعلها ملحقة بالآخر للإلحاق بجعفر ، والضيفن : من يبيء مع الضيف متطفلاً (مادة « ضيف » في اللسان) .

الثانية فتتوين ، وخرج بالزائدة ، نون إذن ، سواء أكتبت ألفا ، أم نونا ، لعدم زيادتها ، وخرج بقيد الآخر ، ويقيد عدم الخط ، أيضا ، النون في انكسر ومنكسر لأنها تلحق الآخر وتثبت في الخط ^(١) .

ثم قال « وخرج بقول لفظا لاحطا النون اللاحقة لآخر القوافي ^(٢) ، والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الأفعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أحمد انطلق لثبوتها في الخط ^(٣) »

ويؤخذ على هذا التعريف أن النون الخفيفة في نحو « لنسفعا » ، قد يتوهم دخولها لأنه ليس هناك لفظ يمنع دخولها ، لأنها ترسم ألفا عند الكوفيين ، ولذلك كان تعريف الأشموني ^(٤) : التنوين : « نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظا لاحطا لغير توكيد » هو الحد الجامع المانع . فقد خرج بقيد « لغير توكيد » النون الخفيفة المرسومة ألفا .

٢ - تعريف التنوين عند علماء الأصوات :

ويعرف علماء الأصوات التنوين بأنه : « عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون ^(٥) »

فالتنوين في رأيهم مجموع الحركة والنون معا ، وأن هذه الحركة والنون خاضعة لنظام المقاطع في الكلام الموصول ، وأن الذي يحدد هذه الحركة - في زعمهم - هو أحد عاملين : طبيعة الصوت ، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى . ولعل هذا التعريف امتداد لقولهم بأن الحركات الإعرابية لاتحدد المعاني في

(١) المراد بالآخر ما كان آخر في اللفظ حقيقة كزيد ، أو حكما كيد .

(٢) سنناقش هذه النون في الباب الثاني . انظر ص : ١٠٩ وما بعدها

(٣) شرح التصريح على التوضيح : ١ : ٣٠

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٦٢

(٥) من أسرار اللغة ص ٢٣٩

الأذهان ، بل لاتعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض !!!

٣ - موازنة بين التنوين والصرف :

من معاني الصرف ^(١) في اللغة : التصويت - اللين الخالص - التحويل « ومن أحد هذه المعاني أخذ معنى الصرف النحوى ، فالتنوين تصويت في آخر الاسم المنصرف - أو الاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والفعل - أو منصرف عن طريقهما إلى غيره ، إلى طريق الاسمية المحضة ^(٢) » ولذلك سمي تنوين التمكين بأنه « تنوين الصرف » ومتى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف ، وإذا أريد غيره من التنوينات قيد ، فليل : تنوين التنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض . هذا هو رأى أكثر النحاة .

ويرى ابن مالك أن التنوين كله : صرف ، وفي هذا يقول :
الصرف : تنوين أتي مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا ^(٣)
« وقال ابن معزوز ^(٤) واضع كتاب أغلاط الزنجشري : ماعدا تنوين القوافي يسمى صرفا وتمكينا ^(٥) »

(١) جاء في اللسان : الصرف : رد الشيء عن وجهه ، وصارف نفسه عن الشيء صرفها عنه : والصرف : اللين الذي يُنصرف به عن الضرع حارا ، وصرف الكلمة : إجراؤها بالتنوين ، والصرف : بيع الذهب بالفضة ، وهو من ذلك لأنه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر ، والصرف : التقلب والحيلة ، يقال : فلان يصرف وينصرف لعياله أى يكتسب لهم ، وقولهم : لايقبل له صرف ولا عدل .

(مادة صرف ١١ : ٩٠ طبعة بولاق)

(٢) النحو الوافي ج ٤ ص ١٥٤

(٣) ألفية ابن مالك باب « الاسم الذى لاينصرف »

(٤) هو يوسف بن معزوز القيسى أبو الحجاج من أهل الجزيرة الخضراء ، أخذ العربية عن أبى اسحاق ابن ملكون وأبى زيد السهلى ، وروى عنهما مات بحرسية في حدود سنة خمس وعشرين وستائة - بغية الوعاة : ٢ / ١٥٠

(٥) شرح التصريح ٢ / ٢٠٩

٤ - ما المراد بالصرف ؟

هل هو التنوين وحده كما تقدم ؟

أم هو التنوين والجر بالكسرة معا ؟

الجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعيته التنوين لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء ، وذلك لأنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى الصوت إذ لصوت فى آخر الاسم إلا التنوين ، وأيضا فإنه متى اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه ، وقيل صرفه للضرورة مع أنه لاجر فيه ، فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا^(١) .

وتأييدا لهذا رأى جاء فى الأشباه والنظائر^(٢) « أن الصرف عبارة عن التنوين وحده ، وعلة منع الصرف إنما أزيلت التنوين خاصة ، وليس الجر بالكسرة من الصرف وإنما حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ، لأنه حكى حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة فى غير النداء ، قال : « شَرِقتْ دُمُوعٌ بِهِنَّ فَهَيَّ سَجُومٌ » .

وكراهة أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو « حذام » .

وقيل : إن الصرف هو التنوين والجر بالكسرة وذلك لارتباطهما معا بالاسم الذى لا ينصرف .

مما تقدم نرى أن حمل الصرف على التنوين فقط أولى من حمله على التنوين والجر بالكسرة ، وذلك لشيوع المعنى الأول .

٥ - ولكن لماذا جعل التنوين علامة للصرف دون غيره ؟

تساءل ابن الأنبارى^(١) فى كتابه أسرار العربية^(٢) عن العلة فى ذلك وأجاب بقوله :

« إن أولى ما يزداد حروف المد واللين ، وهى الألف والياء والواو ، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها ، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء فى الجر لانكسار ما قبلها ، وكذلك حكم الياء والألف فى الاعتلال والانتقال من حال إلى حال ، وكان التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة ، ألا ترى أنه غنة فى الخيشوم وأنه لا معتمد له فى الحلق فأشبه الألف ، إذ كان حرفا هوائيا » اهـ

هذه هى العلة التى ذكرها ابن الأنبارى لجعل التنوين علامة للصرف ، ولا يخفى مافيه من افتراض لم يخطر ببال العرب حين نطقوا بالتنوين فى الأسماء ، ولعل التعليل الحق فى هذا هو : كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا ، والذي يجب أن نحاكبه ، دون أن نبحث له عن مثل هذه العلل الفرضية .

أنواع التنوين عند النحاة :

ذكر النحاة أن التنوين عشرة أنواع :^(٣)

النوع الأول : تنوين التكمين ، وهو يدل على تكمين الاسم فى باب الاسمية وعدم مشابهة الفعل والحرف ، ويلحق الأسماء المنصرفة معروفة كان أو نكرة نحو : جاء محمدٌ ورأيت رجلاً .

(١) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصارى أبو البركات ، من علماء اللغة والأدب كان زاهدا عفيفا حشن العيش والملبس ، سكن ببغداد توفى عام ٥٧٧ هـ ترجمته فى بغية الوعاة ٢ / ٣٠ .

(٢) أسرار العربية ص ١٦

(٣) سنذكر هنا أنواع التنوين كما ذكرها النحاة ، ولنا رأى فى هذا التقسيم منفصل القول فيه فى الباب الثانى إن شاء الله . انظر ص : ١٠٧ وما بعدها .

(١) حاشية الصبان ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٢) ج ١ ص ٢٧٨ .

النوع الثاني : تنوين النكرة - وهو الذى يلحق الأسماء المبنية المختومة بويه فرقا بين معرفتها ونكرتها ، نحو : خالويه ، وعمريه ، وسبيويه ، فإذا أردنا أن نتحدث عن واحد من هؤلاء ، وكان معنا معهودا بيننا ، وبين من نخاطبه معروفا بهذا الاسم ، فإننا ننطق باسمه من غير تنوين نحو جاء عمريه ، أما إذا أتينا بالتنوين فى آخر الكلمة وقلنا جاء عمريه ، فإن المراد يتغير ، إذ يصير الحديث عن شخص غير معين ، لا يتميز من غيره المشاركين له فى الاسم ، فكأننا نتحدث عن رجل مامسمى بهذا الاسم .

وذكر النحاة أن تنوين النكرة يكون قياسيا فى هذه الأسماء ، وسماعيا فى أسماء الأفعال والأصوات نحو صه^(١) ، وغاق^(٢) ، فإذا أمرت مخاطبك بالسكوت مطلقا وعدم التحدث فى أى موضوع قلت له صه^(٣) (بالتنوين) ، وإذا طلبت منه السكوت فى الموضوع الخاص الذى يتكلم فيه قلت له صه^(٤) (بدون تنوين) وكذلك إذا قلت له : صاح الغراب غاق (بغير تنوين) فالمراد أنه يصيح صياحا خاصا ، فيه تنعيم أو حزن ، أما بالتنوين فمعناه مجرد صياح .

النوع الثالث : تنوين العوض :

« وهو اللاحق عوضا عن حرف أصلى ، أو زائد ، أو مضاف إليه مفردا ، أو جملة . فالأول^(٥) : كجوارٍ وغواشٍ فإنه عوض من الياء ، وفاقا^(٦) لسبيويه والجمهور لا عوض عن ضمة الياء وفتحها النائية عن الكسرة خلافا للمبرد . إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ، ولا هو تنوين التمكنين ، والاسم منصرف خلافا للأخفش وقوله لما حذف الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام ، وكلام ، فصرف ، مردود ؛ لأن حذفها عارض للتخفيف ، وهى منوية بدليل أن الحرف الذى بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل .

(١) اسم فعل أمر بمعنى اسكت .

(٢) اسم صوت الغراب .

(٣) وهو اللاحق عوضا عن حرف أصلى .

الثاني^(١) : كجندلٍ فإن تنوينه عوض من ألف جندال^(٢) .

ولم يقل بهذا القسم الأخير سوى بعض النحويين منهم ابن مالك وابن هشام . وأرى أنه تنوين الصرف وليس للعوض ، ولهذا يجز بالكسرة ، فليس ذهاب الألف التى تدل على الجمع كذهاب الياء من نحو جوارٍ وغواشٍ .
الثالث^(٣) ، وذلك فى كل وبعض إذا قطعنا عن الإضافة « وكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ^(٤) » .

« فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ^(٥) » ، وقيل هو تنوين التمكنين ، رجع لزوال الإضافة ، التى كانت تعارضه .

الرابع^(٦) : وهو التنوين اللاحق لإذ فى نحو « وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ^(٧) » ، والأصل فهى يوم إذ انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها ، وجيء بالتنوين عوضا منها ، وكسرت الذال للساكنتين ، وقال الأخفش التنوين تنوين التمكنين والكسرة إعراب المضاف إليه .

النوع الرابع : تنوين المقابلة

ويأتى هذا النوع فى « باب جمع المؤنث السالم نحو أتنن مسلمات صادقات فإنه فى مقابلة النون فى نحو مسلمين . وقال على بن عيسى الربعى^(٨) هو فيه للصرف ويرده بثبوته مع التسمية به (كعرفات) وتنوين التمكنين لا يجمع منع الصرف^(٩) وقال

(١) وهو اللاحق عوضا عن حرف زائد .

(٢) معنى اللبيب ج ٢ ص ٢٣

(٣) وهو اللاحق عوضا عن مفرد .

(٤) الفرقان : ٣٩

(٥) البقرة : ٢٥٣

(٦) وهو اللاحق عوضا عن جملة

(٧) الحاقة : ١٦

(٨) على بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الربعى ، عالم بالعربية أصله من شيراز ولد فى عام

٣٢٨ هـ وتوفى ببغداد عام ٤٢٠ هـ وله تصانيف فى النحو منها كتاب البديع وشرح المختصر للجرمى ، ترجمته فى

أنباء الرواة ٢ / ٢٩٧

(٩) ذكر الصبان أن من ينون المسمى به ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه

من الصرف ينظر إلى ما بعدها ، ومن يجز بالكسرة يعتبر الحاليتين (حاشية الصبان ج ١ ص ٧٠)

الرضى هو لهما (وقيل) هو للعوض من الفتحة نصبا ، ورد بأنه لو كان كذلك فلم يوجد في الرفع والجر ، ثم الفتحة عوض منها الكسرة فما هذا العوض ؟ (١)

ومن المستحسن الأخذ بالرأى الذى يرى إدماج تنوين المقابلة في تنوين التكمين لأنه منه ، وسنفصل القول في ذلك في الباب الثانى إن شاء الله (٢) .

النوع الخامس : تنوين الترنم

وهو اللاحق للقوافى المطلقة أى المتحركة ، بدلا من حروف الإطلاق وهى الألف والواو والياء - وذلك فى لغة بنى تميم وقيس (٣) .

وقد اختلف فى سبب تسميته « بتنوين الترنم » فذكر ابن يعيش (٤) أنه تنوين محصل للترنم ، لأن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن ، وقال أكثر النحاة : ومنهم سيويوه وابن مالك والأشمونى - المقصود به أنه جىء لقطع الترنم ، وأن الترنم وهو التغنى يحصل بأحرف الإطلاق ، لقبوها لمد الصوت فيها .

وأرى أن الرأى الأول هو الصحيح لأن النون حرف أغن يصحب الغنة أكثر من حرف المد .

فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون الساكنة (٥) لقطع هذا الترنم وذلك كقول

جرير :

أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلٌ وَالْعِتَابُ نٌ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنُ (٦)

(١) مع الهوامع ج ٢ ص ٧٩

(٢) انظر ص : ٩٥ وما بعدها

(٣) أهل الحجاز لا يعوضونه بل يقولون حروف الإطلاق .

(٤) هو يعيش بن على بن يعيش أبو البقاء موفق الدين الأسدى المعروف بابن يعيش وبابن الصانع ، ولد فى حلب عام ٥٥٦ هـ وهو من كبار العلماء بالعربية رحل إلى بغداد ، وكان ظريفا محاضرا ، توفى عام ٦٤٣ هـ وله مؤلفات أهمها : شرح المفصل .

وفيات الأعيان ٣ : ٣٤١

(٥) أرى أنه لا يصح أن يطلق عليه اسم التنوين وسنذكر هذا بالتفصيل فى الباب القادم . انظر ص ١١١

(٦) البيت من شواهد خزائن الأدب ١ : ٣٤

« وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق فى غير القوافى كقراءة بعضهم (واللَّيْلُ) (١) إذا يَسُرُّ (٢) .

النوع السادس : التنوين الغالى

وقد ذكره الأخفش وبعض العروضيين ، وسموه غاليا ، لتجاوزه حد الوزن ويرى ابن الحاجب (٣) أنه إنما سمي غاليا لقلته .

وهو اللاحق لآخر القوافى المقيدة (أى التى يكون رويها حرفا صحيحا ساكنا) .

وقد أنكر هذا النوع الزجاج ، والسيराقي لأنه يكسر الوزن .

وفائده : الفرق بين الوقف والوصل ، وذلك كقول رؤية بن العجاج :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق (٤)

وذكر ابن يعيش أنه يدخل فى تنوين الترنم .

والمشهور أنه قسم برأسه مغاير للترنم وذلك لاختصاصه بالقوافى المقيدة .

والتنوين الغالى - كما ذكرنا - يدخل على الروى الساكن ، والتنوين نون ساكنة

فكيف يجتمعان ؟

قال فى التصريح : المشهور كسر ما قبله كصه ، ويومئذ ، واختار ابن

الحاجب الفتح حملا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة ، قال الموضح ، وسمعت بعض

العصرين يسكن ما قبله ، ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف ، وهذا خلاف ما

أجمعوا عليه (٥) .

(١) سورة الفجر : ٤

(٢) شرح التصريح ج ١ ص ٣٦

(٣) عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس ، ولد فى اسنا (من صعيد مصر) عام ٥٧٠ هـ وكان مالكا من كبار العلماء بالعربية نشأ فى القاهرة وسكن دمشق ومات بالأسكندرية عام ٦٤٦ هـ وله مصنفات كثيرة منها : الكافية والشافية . ترجمته فى بغية الوعاة ٢ / ١٣٤

(٤) البيت من شواهد خزائن الأدب ١ : ٣٨

(٥) شرح التصريح ١ : ٣٦

ويرى أكثر النحاة أن إطلاق التنوين على اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة مجاز ، وإنما هو نون أخرى زائدة مغايرة للتنوين :

١ - حيث أنه لا يختص بالاسم .

٢ - ويجمع الألف واللام .

٣ - ويثبت في الوقف .

وهذا القول هو الصحيح ، لأن الذى يجب أن يطلق عليه تنوين هو ما يختص بالأسماء فقط ، حيث أنه جعل من العلامات المميزة للأسماء .

النوع السابع : تنوين الحكاية

ومثل له النحاة بقولهم ، حين تسمى رجلا بعاقلة لبيبة وتحكى هذا اللفظ المسمى به منونا .

وبالنظر إلى حقيقة هذا التنوين نجد أنه لا يعدو أن يكون تنوين الصرف لأنه كان قبل التسمية ، وحكى بعدها ، فكون الكلمة جاءت محكية به لا يمنع أن يكون أصله تنوين الصرف ، وأن يسمى بهذا الاسم .

وذكر الدماميني « أنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا ، وكيف يجمع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف ؟ ولا يناق ذلك كونه في المحكى تنوين صرف ، ألا ترى أن الحركة في مثل من زيدا بالنصب ، حكاية لزيد في قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكى حركة إعراب ^(١) » .

ولا نسلم مع الدماميني بهذا الرأي ، فإننا يمكن أن نقول إن حركة (زيدا) حركة إعراب محكية ، كما قلنا : إن هذا تنوين صرف محكى فنرجع كلا إلى أصله .

على أننا نلاحظ أن هذا قياس مع الفارق ، فحركة الإعراب محتاجة إلى عامل ، ومادام لم يوجد العامل أثناء الحكاية ، جعلنا الحركة سببا لها أما التنوين ، فليس محتاجا إلى شيء يقوم به ، فيمكن حينئذ أن نسميه بأصله (وهو تنوين الصرف) حتى لا تتعدد أقسامه دون فائدة .

النوع الثامن : تنوين مالا ينصرف :

كقول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ^(١)

فقد نون « عنيزة » مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث .

وذكر بعض النحاة - ومنهم يس في حاشيته ^(٢) - أن هذا التنوين يدخل في تنوين التمكن وذلك لأن الضرورة أباحت الصرف .

ورده الدماميني بأن تنوين الصرف هو التنوين الذى يدل على إمكانية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل ، والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف ، قد ثبت شبهه بالفعل قطعا ، ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل ، غايته أن أثر العلتين ، قد تخلف للضرورة ، فالتحقيق ، أنه ليس تنوين صرف .

ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة ، لأنه منتقد ، على أنهم قد يطلقون الصرف ، يريدون به ما هو أعم من تنوين الأمكنية ^(٣) .

لذلك نرى أن إدخال هذا النوع في تنوين التمكن لا يصح ، إذ أن أصله ممنوع من الصرف ، فلم يدخله تنوين التمكن أصلا ، وإنما التنوين الطارئ عليه حينئذ يمكن أن نسميه تنوين الضرورة ، تفاديا من الجمع بين كلمتين متناقضتين التنوين ومالا ينصرف .

النوع التاسع : تنوين المنادى المضموم .

وذلك كقول الشاعر :

سَلَامُ اللَّهِ يَآمَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَآمَطَرُ السَّلَامُ ^(٤)

(١) البيت لأمرئ القيس وعجزه « فقالت لك الويلات إنك مرجى » (ديوانه ص ١١ ط دار المعارف .

(٢) حاشية يس على التصريح ج ١ ص ٣٥ .

(٣) حاشية الصبان ج ١ ص ٦٦ .

(٤) قائله الأخوص : وهو من شواهد الكتاب : ٣٢٣/١ .

(١) حاشية الصبان ج ١ ص ٦٦ .

فنون المتنادى (العلم) وحقه البناء على الضم ، وسوغ له ذلك الضرورة الشعرية ، ولذلك يمكن أن نطلق عليه تنوين الضرورة أيضا كسابقه ، وهو ماجرى عليه أكثر النحويين حيث ذكروا (تنوين الضرورة) وينطوي تحته تنوين مالا ينصرف والمتنادى العلم .

وأدخل أيضا بعض النحويين هذا النوع في تنوين التمكن ، وقالوا : إن الضرورة لما أباحت التنوين ، أباحت الإعراب فأصبح تنوينه تنوين تمكين ، ويرد عليه ، بأن سبب البناء قائم ، ولا ضرورة إلى الإعراب بل الضرورة التي اقتضاها النظام المقطعي في الشعر هي التي احتاجت إلى تنوين الكلمة فقط دون نظر إلى إعرابها ، فظهر من ذلك أنه ليس بتنوين تمكين .

النوع العاشر : التنوين الشاذ

وقد مثل النحاة لهذا النوع في كتبهم ، بمثال واحد ، فقد ذكروا هذه العبارة عند الكلام عليه وهي « كقول بعضهم : هؤلاء قومك » بتنوين هؤلاء .

وذكر صاحب الهمع عند الكلام في أسم الإشارة أن أولاء في « تنوينها لغة حكاهما قطرب^(١) ، فيقال أولاء ، قال ابن مالك وتسمية هذا « تنوينا » مجاز لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين ، والجيد ، أن صاحب هذه اللغة زاد نونا بعد هذه الهمزة كنون ضيفن فليس بتنوين^(٢) »

« وفيما حكاها نظر لأن الذي حكاها سماه تنوينا ، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف ، ونون ضيفن ليست كذلك^(٣) .

(١) هو محمد بن المستنير أحمد ، نحوي عالم بالأدب واللغة ، من أهل البصرة ، لم يعرف مولده . وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيويه ، توفي سنة ٢٦٦ هـ . وله مؤلفات منها : معاني القرآن والنوادر .
وفيات الأعيان ١ : ٤٩٤

(٢) مع الموامع ج ١ ص ٧٥

(٣) المعنى ج ٢ ص ٢٥

وقائدة هذا النوع من التنوين ، مجرد تكثير اللفظ

هذا ما ذكره النحاة في هذا النوع من التنوين .

ويؤخذ عليهم ، أن جعلوا تنوين هذه الكلمة نوعا خاصا أسموه « الشاذ » فلا يصح أن يكون قسيما للأنواع الأخرى .

وكان الأجدر بهم أن يقولوا : « وتمع تنوين هؤلاء » .

واعتبار وجود التنوين حينئذ ضرورة لأجل تكثير اللفظ لاتباعه زيادة في المعنى ، فإننا نلمح في تنوين هذه الكلمة ، نوعا من الحث والتنبية ، أو جاء مرادا به التكثير ، والله در القدماء من علماء العربية حين قرروا قاعدتهم المشهورة فقالوا « زيادة المبنى يتبعها زيادة المعنى » .

وفي ضوء ما تقدم ، نرى أنواع التنوين المذكورة تنقسم بحسب الاتفاق والاختلاف بين النحاة إلى قسمين :

١ - ما هو متفق عليه بين جميع النحاة ، وهما النوعان الأولان ، تنوين التمكن ، تنوين التنكير ، فقد قال الجميع بهما ، ولم يشذ فيهما أحد ، بل إن منهم من قصر التنوين على هذين النوعين^(١) .

٢ - ما هو مختلف فيه ، وهي بقية الأنواع الأخرى ، فقد ذكر بعضهم ، إدخال هذه الأنواع في تنوين التمكن ، على نحو ما تقدم ذكره ومناقشته .

وهذا يدل على أن تنوين التمكن هو الأصل ، وأنه إذا أطلق التنوين ، فإنما يراد به التمكن ، وإذا أريد غير ذلك قيد به .

(١) ذكر يس في حاشيته على التصريح أن ابن الحاجب ذكر في شرح منظومته الوافية مانصه « ونعني بالتنوين ، تنوين التمكن والتنكير ، ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكأنه يرى دخولهما في التمكن » ١ هـ

أنواع التنوين المختصة بالأسماء :

ينقسم التنوين بحسب دخوله على الأسماء ، وعدم دخوله إلى قسمين :
القسم الأول : ماهو مشترك بين الأسماء والأفعال والحروف ، وهو تنوين التثنية ،
والتنوين الغالى^(١) ، وقد تقدم في بيت جرير^(٢) دخول تنوين التثنية على الأسماء والأفعال
أما دخوله على الحروف فكقول الشاعر :

أزف الترحل غير أن ركبنا لما نزل برحالنا وكأن قيدن^(٣)
أما التنوين الغالى : فقد تقدم في بيت رؤية دخوله على الأسماء^(٤) ، وأما دخوله
على الأفعال فكقول الشاعر :

أحاربين عمرو كأني خمّن ويعدو على المرء ما يأتّم^(٥)
ومثال دخوله على الحروف قوله :

قالت بنات العم ياسلمى وإنّ كان فقيرا معدا قالت وإنّ^(٦)
القسم الثاني : ماهو مختص بالأسماء ، وهو بقية أنواع التنوين الأخرى وقد سبق
ذكر الأمثلة عليها .

ويؤخذ على الأستاذ عباس حسن قوله : إلى هنا انتهى الكلام على أنواع التنوين
الخاصة بالاسم وحده^(٧) ، وهناك أنواع ليست من علاماته ، لأنها مشتركة بينه وبين
الفعل والحرف ، فلاداعي لإثباتها هنا ، ولاسيما إذا عرفنا أنها تكاد تكون مقصورة على
الشعر دون النثر^(٨) .

(١) على قول من يرى أنهما من أنواع التنوين .

(٢) ص : ١٦

(٣) البيت للناطقة الزبانية : شواهد العينى : ١ : ٣١

(٤) ص : ١٧

(٥) البيت لامرئ القيس : ديوانه ١ : ١٥٤

(٦) قائلة رؤية بن العجاج خزاعة الأدب ٣ / ٦٢

(٧) بعد ذكره لأنواع الأربعة الأولى التكمين والتكثير والمقابلة والعوض .

(٨) النحو الواقى ج ١ ص ٢٨

فقد جعل ماعدا هذه الأنواع مشتركا بين الأسماء والأفعال والحروف والواقع -
كما ذكرت - أن المشترك نوعان فقط هما التثنية والغالى .

أما تنوين الحكاية ، وتنوين الضرورة بنوعيه : تنوين مالا ينصرف ، والمنادى
المبنى المضموم ، وتنوين الشذوذ - عند من يعده قسما خاصا - كل هذه الأنواع
تدخل على الأسماء فقط .

كما أن منها ما يكون في النثر ، وهو تنوين الحكاية ، والشذوذ ، ومنها ما يدخل في
الشعر ، وهو تنوين الضرورة .

والصحيح ما ذكره أكثر الشراح : أن هذه الأنواع الأربعة من التنوين هي
المشهورة ، الكثيرة الوقوع .

ومن أجل ذلك يحدد شارح التوضيح للمصنف قوله : وهذه الأنواع الأربعة
مختصة بالاسم « فلا تدخل على غيره لدلالاتها على معان لا توجد في غيره .

ولو قال : يختص الاسم بهذه الأربعة ، فلنا في ذلك كون الاسم يلحقه تنوين
الحكاية ، وتنوين الضرورة ، وتنوين الشذوذ^(١) .

ويعلل السيوطى لذلك فيقول :

« التنوين وأقسامه العشرة : والذي يختص بالاسم منه ماعدا التثنية والغالى
اللاحقين لروى البيت ، فإنهما لا يختصان به ، وإنما اختص الباقي به لأن التكمين منه
للفرق بين المنصرف وغيره ، والتكثير للفرق بين النكرة وغيرها ، والمقابل إنما يدخل
يجمع المؤنث السالم ، والعوض ، إنما يدخل المضاف عوضا من المضاف إليه ، ولا حظ
لغير الاسم في الصرف ، ولا التعريف والتكثير ، ولا الجمع ، ولا الإضافة^(٢) أ . هـ

ونزيد على ذلك فنقول : إن تنوين الحكاية الذى ذكره النحاة يكون دائما في
المفرد المؤنث ، وتنوين الضرورة فى الاسم الذى لا ينصرف ، وفى المنادى وهو لا يكون

(١) شرح التصريح ج ١ ص ٣٥ .

(٢) مع الفواعل ج ١ ص ٥ .

إلا اسما ، والتنوين الشاذ مثلوا له بهؤلاء ، وهى اسم إشارة .

« فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر :

الأم على لو ، ولو كنت عالماً بأذنب لو تفتنى أوائله^(١) »

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف .

فالجواب أن لو هنا اسم علم للفظه لو ، ولذلك شدد آخرها وأعربت ، ودخلها الجر والإضافة^(٢) .

فعلم من ذلك أن هذه الأنواع جميعها تختص بالاسم ، وأنها كذلك ليست مقصورة على الشعر .

العلة في تنوين الأسماء :

ذكر النحاة عللا كثيرة لدخول التنوين على الأسماء ، أحدها أنه للفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء ، وبين الثقيل الذى ليس بمتمكن ، فقد قال سيبويه : « اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هى الأول ، وهى أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون^(٣) »

« فالتنوين حينئذ علامة للأمكن عندهم ، وتركه علامة لما يستثقلون ، فجعله سيبويه فارقا بين المنصرف من الأسماء ، وغير المنصرف ، وجعله لازما للمنصرف لخفته ، وقال الفراء : التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ، فقليل له : فهلا جعل لازما للأفعال ؟

فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعل لازما للأخف وهذا القول مأخوذ من الأول ، لأن مالا ينصرف مضارع الفعل وقد رجع ذلك إلى معنى واحد .

وقال بعض الكوفيين : التنوين فاصل بين المفرد والمضاف^(٤) .

(١) من شواهد الكتاب ، ولم ينسب لقائل معين (الكتاب : ٢ : ٣٣)

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٦

(٤) الإيضاح في علل النحو للرجاجى ، تحقيق مازن المبارك ص ٩٧

ومن العلل التى ذكرها النحاة - أيضا - لدخول التنوين على الأسماء أن يكون عوضا من محذوف من الكلمة وذلك نحو قولك هؤلاء جوارى وغواش وذلك أن التنوين في هذا الجنس ، عوض من نقصان البناء ، ولذلك صار لازما وكما ذكرنا أيضا أن التنوين يكون فرقا بين المعرفة والتكرة في بعض الأسماء خاصة ، وهى الأسماء التى في أواخرها زوائد من الألفاظ الأعجمية كعمرويه وسيبويه وكذلك الأصوات وحكاياتها .

هذه بعض العلل التى ذكرها النحاة ، لدخول التنوين على الأسماء . ويلاحظ أن بعض هذه العلل ، قد يكون مقبولا شكلا - على فرض قبولنا مبدأ العلل النحوية .

أما قول الفراء أن التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ، فغير مقبول أصلا ، لأن الفرق بين الأسماء والأفعال يظهر بصورة واضحة في معنى كل منهما دون حاجة إلى التنوين .

رأى بعض اللغويين في أصل التنوين :

يرى « برجستراسر^(١) » أن حروف : اللام - والراء - والنون - والميم يماثل بعضها بعضا ، من جهة أن الغالب على نطقها كلها الصوت الناشئ عن اهتزاز الأوتار الصوتية في الحنجرة ولهذا السبب كثير ما يستبدل بعضها من بعض ، « ومثال ذلك كلمة (صنم) فهى في العربية Selem (صليم) وفي الآرية Salma (صالما) .

ويرى أيضا « أن الميم الأصلية في أواخر الكلمات صارت نونا عربية ، وذلك أن قلب الميم نونا مطرد من جهة أنه حصل في كثير من الكلمات ، لكنه مقيد من جهة أنه اقتصر على أواخر تلك الكلمات فقط ، ولم يتعداها إلى أوائلها ولا أواسطها مثاله

(١) مستشرق ألماني ولد في مدينة بلون سنة ١٨٨٦ ، تعلم العربية وزار سورية وفلسطين ومصر ، وألقى محاضرات بالعربية في الجامعة المصرية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣٢ عن تطور النحو في اللغة العربية وطبعت هذه المحاضرات ومات سنة ١٩٣٣ (الأعلام : ٢ : ١٤١) .

التنوين ، فإن أصله ميم كما كان في الأكديّة ، والسبئية ، مثل بيت ، وبيت ، وبيتاً أصلها يَيْتُم ، ويَيْتُم ، وكلمة أن فإنها في العبرية أم

وقليل من الكلمات لم يطرأ على أواخرها هذا التغيير بسبب خاص مثالها الضمائر نحو أنتم وهم ، والسبب في بقاء الميم فيها على حالها ، هو أن الميم لم تكن في الأصل انتهائية في هذه الضمائر ، فأصلها أنتمو وهموا بالواو ، وكثيراً ما توجد على هذه الصورة في قراءات القرآن الكريم وفي الشعر^(١)

واعترض على الزمخشري في قوله : إن الميم في كلمة فم أبدلت من الواو وقال إنها ميم التميم الذي هو التنوين في اللغة العربية ، وبقيت على حالها ، فأضافوا إليها الإعراب والتنوين فصارت فم ، فمّا ، فم .^(٢)

ويبدو أن هذا المستشرق كان متأثراً بدراسته العميقة للغات السامية ، وأنه أراد أن يجعل هذه الظاهرة اللغوية الخاصة باللغة العربية (وهي التنوين) لها أصل من اللغات السامية .

ويتضح هذا الرأي أكثر حين قال : « نرى أن أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء نشأ من جهلهم باللغات السامية^(٣) »

وقد ذكر لي الدكتور يعقوب بكر أستاذ اللغات السامية بكلية الآداب بجامعة القاهرة - رحمه الله - أن التميم في العربية الجنوبية القديمة وفي اللغة الأكديّة (في العصور القديمة أيضاً) كان للتكثير . وأنه يجب عدم الخلط بينه وبين ظاهرة التنوين في عربيتنا الحديثة ، فكلتاهما ظاهرة خاصة .

(١) التطور النحوي ص ١٧

(٢) من المعلوم أن هذه الميم بدل من لام الكلمة ، فقد جاء في (مادة - الفاء - في القاموس المحيط) أن فما أصله « فوه » ، حذفت الهاء كما حذفت من سنة ، وبقيت الواو طرفاً متحركة ، فوجب إبدالها ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، بقي فا ، ولا يكون الاسم على حرفين ، أحدهما التنوين ، فأبدل مكانها حرف جلد ، مشاكل لها ، وهو الميم ، لأنهما شفهيّتان ، وفي الميم هُويّ في الفم ، يضارع امتداد الواو .

(٣) التطور النحوي ص ٣٣

ويؤيد هذا الرأي ما قاله « جورجى زيدان »^(١) من أن الميم في اللغة العربية القديمة كانوا يستعملونها للتكثير كما نحن نستعمل التنوين للتكثير وكانوا كذلك يزويدونها في آخر الكلمة للتوكيد كابنم وزرقم .

وعلى ذلك ترى أن ما يوجد في بطون الكتب القديمة من كلمات منتبهة بميم زائدة كابنم ، وزرقم ، ليست إلا كلمات زادت فيها هذه الميم للمبالغة أو التوكيد ، أو أنها بقايا اللغة العربية الجنوبية القديمة ، لا كما يدعى برجستراسر .

(١) راجع الفلسفة اللغوية : ص ٣٦ .

الفصل الثاني

التنوين وعلم الأصوات

الصفة الصوتية للتنوين - الظاهرة الصوتية التي تطرأ على الكلمة بعد التنوين -
أحكام التنوين في القراءات

الصفة الصوتية للتنوين :

التنوين - كما قدمنا - هو نون ساكنة فهو حرف ذو مخرج^(١) ، له الصفات
الصوتية للنون الساكنة^(٢) - وإنما خصصها النحويون بهذا اللقب ، وسموها تنويناً ،
ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع .

وقد ذكر العلامة السيوطي ، نقلاً عن ابن الجباز^(٣) في (شرح الدرة) : « أنه
سمى تنويناً لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتفعيل من أبنية الأحداث »^(٤)

والنون : صوت مجهور ، أي يهتز معه الوتران الصوتيان ، وهي متوسطة بين
الشدة والرخاوة ، « ففي النطق به يندفع الهواء من الرئتين محرّكا الوترين الصوتيين ، ثم
يتخذ مجراه في الحلق أولاً ، حتى إذا وصل إلى أقصى الحلق هبط أقصى الحنك الأعلى
فيسد بهبوطه فتحة الفم ، ويتسرب الهواء من التجويف الأنفي محدثاً في مروره نوعاً من

(١) المراد بالخروج ، هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده .

(٢) قمت بتجربة صوتية ، لمعرفة حقيقة التنوين ، وهل هناك فرق بينه وبين النون الساكنة ، فسجلت
جملتين : الأولى يوجد فيها التنوين ، والثانية بها نون ساكنة وهما : ملكٌ تَرَى ، ولم تكن تَرَى ، فوجدت أن الحزمتين
التي ترمز الأولى منهما إلى التنوين والثانية إلى النون الساكنة متساويتان ، كما أن المسافة بين مركزي الحزمتين وبين
ابتداء الصوت متساوية كذلك ، فيكون ذلك دليلاً على تساوي الصوتين من الناحية النطقية أما مسألة اختلافهما
في التسمية فيرجع ذلك إلى الدور الذي يقوم به كل منهما في اللغة : (انظر التجربة في الصفحة التالية) .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي أبو عبد الله شمس الدين ، لم يعرف مولده ، وهو نحوي ضريب ،
له تصانيف منها : شرح ألفية ابن معطى ، توفي عام ٦٣٩ هـ الأعلام ١ : ١١٤ .

(٤) الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٠٧

المسافة بين مركزي الحزمتين والطرف الأسفل للورقة متساوية ، وذلك يكون دليلاً على تشابه الوضع الذي تتخذه
أعضاء النطق في حالة النطق بالصوتين ، أما تسمية الأولى بالتنوين والثاني بالنون فذلك يرجع إلى الدور الذي يقوم به
كل منهما في اللغة العربية ، وليس إلى صفاتهما الصوتية .

الخفيف لا يكاد يسمع ، فهي كالميم تماما غير أنه يفرق بينهما ، بأن طرف اللسان ، مع النون يلتقى بأصول الثنايا العليا ، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان .
« ولبيان أن مجرى الهواء مع كل من الميم والنون هو التجويف الأنفى وحده يمكن أن تجرى التجربة الآتية :

يضع المتكلم بطاقة صغيرة ، بين أنفه وفمه وضعا أفقيا ، ثم يقترب من لوح بارد من الزجاج بحيث يلتقى طرف البطاقة بالزجاج ، وينطق أمامه بالصوتين م ، ن عدة مرات فيلاحظ أن تنفسه يتكاثف فوق الزجاج ، ويغير الجزء الزجاجى المقابل للأنف فقط ، فى حين أنه لو أعاد التجربة ، ونطق بأصوات مثل س ، ج ، لرأى اغبرار الزجاج فى الجزء الذى أمام الفم فقط »^(١)

ويصف كثير من اللغويين النون بأنها ذو لقيه ، لأن مبدأها من ذوق اللسان^(٢) (أى طرفه) .

ويعرض للنون من الظواهر اللغوية مالا يشركها فيه غيرها لسرعة تأثرها بما يجاورها من أصوات ، وأشد ما يكون هذا التأثير عندما تكون مشكلة بالسكون وحينئذ يتحقق اتصالها بما بعدها اتصالا مباشرا .

وستحدث عن هذا التأثير وأقسامه عند النحاة والقراء ، عند الكلام عن « أحكام التنوين فى القراءات »^(٣) .

المظاهر الصوتية التى تطرأ على الكلمة بعد التنوين :

تنقسم المظاهر الصوتية التى تطرأ على الكلمة بعد تنوينها إلى نوعين :

(١) الأصوات اللغوية ص ٦٤

(٢) انظر مادة « ذلق » فى اللسان

(٣) انظر ص : (٣٦) وما بعدها

الأول : خاص بالتنوين ، وهو ما يجب فيه من إخفاء ، أو إدغام أو قلب ، أو إظهار ، وهذا النوع ستحدث عنه أيضا عند كلامنا عن أحكام التنوين فى القراءات .

الثانى : وهو خاص بالكلمة المنونة ، وأثر التنوين فى مقاطعها ، ونبرها .

أولا : المقاطع الصوتية:

الكلام المتصل ينقسم إلى مقاطع صوتية ، عليها تبنى فى بعض الأحيان الأوزان الشعرية ، وبها يعرف نسج الكلمة فى لغة من اللغات .

والمقاطع الصوتية نوعان : متحرك ، وساكن .

والمقطع المتحرك : هو الذى ينتهى بصوت لين قصير أو طويل ، أما المقطع الساكن : فهو الذى ينتهى بصوت ساكن ، فالفعل الماضى الثلاثى ضرب يتكون من ثلاثة مقاطع متحركة وهى : ض ، ر ، ب .

فى حين أن مصدر هذا الفعل « ضَرَبَ » يتكون من مقطعين ساكنين وهما : ضَر ، بُنْ

« واللغة العربية تميل عادة فى مقاطعها إلى المقاطع الساكنة ، ويقل فيها توالى المقاطع المتحركة .

وقد أشار النحاة من القدماء إلى ميل اللغة العربية إلى المقاطع الساكنة حين قرروا استحالة اجتماع أربعة متحركات فى الكلمة الواحدة ، وكراهته فيما هو كالكلمة^(١) ، ومعنى قولهم هذا كما يعبر عنه المحدثون : إن اللسان العربى ، يمتنع توالى

(١) يؤكد سيبويه هذه القاعدة فيقول : « وليس هناك كلام عربى على وزن فعل إلا أن يكون محذوفا من مثال فعال ، لأنه ليس حرف فى الكلام تنوالت فيه أربع متحركات وذلك علبط ، إنما حذفت الألف من علبط ، والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال ، إلا ومثال فعال جاز فيه ، تقول : عجالت وعجلط (الكتاب ٢ : ٣٣٥) وقال فى موضع آخر « ولو فعلوا ذلك لا جمعت فى كلامهم أربع متحركات ، ليس معهن ساكن نحو رسلكمو ، وهم يكرهون هذا ، ألا ترى ، أنه ليس فى كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك كله (الكتاب ٢ : ٢٩٢) »

أربعة مقاطع متحركة فيما هو كالكلمة ، ولكنهم أباحوا توالى أربعة مقاطع ساكنة ،
فيما هو كالكلمة إذ نقول « اسْتَفْهَمْتُمْ »^(١)

وأنواع نسج الكلمات في المقاطع العربية خمسة فقط :

- ١ - صوت ساكن + صوت لين قصير ومثاله باء الجر المكسورة
- ٢ - صوت ساكن + صوت لين طويل ومثاله ما
- ٣ - صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن ومثاله أم
- ٤ - صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن ومثاله المقطع الأخير من كلمة « نستعين » .

٥ - صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان ومثاله المقطع الأخير من كلمة المستقر وهو غالبا ما يكون مشددا .

هذه هي أنواع المقاطع الخمسة التي يمكن أن يتكون منها نسج الكلمات .
والأنواع الثلاثة الأولى هي الشائعة ، وهي التي تكون الكثيرة الغالبة من الكلام العربي^(٢) ، وتأتي في أول الكلمة ، أو وسطها ، أو في آخرها ، أما النوعان الأخيران ، فقليلان الشبوع ، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف .

ويرى الدكتور تمام حسان^(٣) ، أن عدد المقاطع التي يتكون منها الكلام العربي ستة مقاطع ، بمعنى أن هناك مقطعا أسماه مقطعا تشكليا غير أصواتي ، وهذا المقطع هو : صوت لين قصير + صوت ساكن .

ويتصور هذا المقطع في الكلمات المبدوءة بهمزة وصل معتقدا أن الكلمة مبدوءة بحركة ، ولكن من المسلم به أن الأصوات لاتعترف بأن تبتدىء في الكلام بحركة ، ولذلك تعتمد إلى همزة تنشئها قبل هذه الحركة ، غير أنه يعتقد أن هذه الهمزة مجرد قنطرة للنطق بها ، ونحن ننظر إلى وجود هذه الهمزة في أول الكلمة حرفا صحيحا لا يمكن النطق إلا به . فعلى هذا يكون هذا المقطع مبدؤا بصوت ساكن . + صوت لين قصير

في ضوء ماتقدم يمكن أن نقرر ما يأتي :

- (١) أن الاسم المنون ينتهي دائما بمقطع من النوع الثالث .
صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن
إلا إذا أبدل التنوين ألفا في حالة النصب . فينتهي الاسم حينئذ بمقطع من النوع الثاني : صوت ساكن + صوت لين طويل .
- (٢) أن الوقف على الكلمة بالحركة يزيد في مقاطعها عن الوقف عليها بالسكون ، فمثلا عندما نقف على محمد بالسكون نجد أن هذه الكلمة تتكون من ثلاثة مقاطع ، الأول من النوع الأول ، والمقطعان الأخيران من النوع الثالث (م) (حَمْ) (مَدْ)

وأما إذا وقفنا عليها بالحركة فنجد أنها تتكون من أربعة مقاطع كلها من النوع الأول .

- (٣) أن الوقف على الكلمة بالتنوين يغير من نظام مقاطعها .
فمحمد عندما وقفنا عليها بالحركة - بدون تنوين - وجدنا أنها تكونت من أربعة مقاطع من النوع الأول ، ولكن إذا وقفنا عليها منونة نجد أنها تتكون من أربعة مقاطع - أيضا - ولكن على نظام آخر . فالأول والثالث يكونان من النوع الأول ، أما الثاني والرابع فمن النوع الثالث .

ثانيا : التبر

وهو عبارة عن الضغط على مقطع من المقاطع ، بحيث يتميز عن غيره من مقاطع الكلمة ، ويزداد وضوحه في السمع .

« فعند النطق بمقطع منبور ، نلاحظ أن جميع أعضاء النطق تنشط غاية النشاط لأن عضلات الرئتين تنشط نشاطا كبيرا ، كما تقوى حركات الوترين الصوتيين ، ويقترب أحدهما من الآخر ، ليسمح بتسرب أقل مقدار من الهواء ، فتعظم لذلك سعة الذبذبات ، ويترتب عليه أن يصبح الصوت عاليا واضحا في السمع ، وذلك في حالة الأصوات المجهورة ، أما مع الأصوات المهموسة ، فيبتعد

(١) الأصوات اللغوية ص ٩٦

(٢) قمت بعمل حصر للمقاطع في إحدى القصائد الشعرية لأمريء القيس فظهرت لي هذه النتيجة

(٣) مناهج البحث في اللغة ص ١٤٥

الوتران الصوتيان أحدهما عن الآخر أكثر من ابتعادهما من الصوت المهموس غير المنبور ، وبذلك يتسرب مقدار أكبر من الهواء .

وكذلك يلاحظ مع الصوت المنبور نشاط في أعضاء النطق الأخرى ، كأقصى الحنك واللسان والشفيتين ، بخلاف النطق بالصوت غير المنبور فإننا نلاحظ عند النطق به فتورا في أعضاء النطق ^(١) .

موضع النبر في الكلمات العربية :

لمعرفة موضع النبر في الكلمات العربية ، ينظر أولا إلى المقطع الأخير ، فإذا كان من النوعين الرابع والخامس ، كان هو موضع النبر مثل المقطع الأخير من نستعين ، والمستقر ، وإلا نظر إلى المقطع الذي قبل الأخير ، فإن كان من النوع الثاني أو الثالث ، كان هو موضع النبر مثل المقطع الثاني من قاتل ، أما إذا كان من النوع الأول ، نظر إلى ما قبله ، فإن كان مثله أى كان من النوع الأول أيضا ، كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة ، مثل المقطع الأول من كتب ، ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعد من الآخر إلا في حالة واحدة ، وهى أن تكون المقاطع الثلاثة التى قبل الأخير من النوع الأول مثل : عَرَبَةٌ .

التنوين والنبر :

ذكرنا قبل ذلك أن التنوين يغير نظام المقاطع في الكلمة ، ومادام النبر له علاقة بهذه المقاطع ، فلا بد أن يؤثر التنوين في تحديد موضع النبر في الكلمة ، نلاحظ ذلك عند نطقنا كلمة خالّد (بالسكون) فإن النبر يكون حينئذ على المقطع خا : ولكن إذا نطقنا هذا الاسم منونا فقلنا خالّد ، فإننا نجد أن النبر قد انتقل من المقطع الأول (خا) إلى المقطع الثاني (لـ) .

غير أن هناك من القبائل من التزموا في لهجاتهم حكما خاصا ^(١) بالنون والوقف وهو اعتبار النبر على المقطع في الكلمة كما لو كانت منونة .

أ - روى أن قبيلة أزد من القبائل اليمنية كانت تقف على الكلمات المنونة بحركة من جنس حركة آخر الكلمة فيقولون : جاء خالّدو ، ورأيت خالّدًا ، ومررت بخالّدِي .

وعلى هذا فلاشك أنهم يبقون النبر في موضعه في حالة الوقف ، وهو في كل من الأمثلة الثلاثة المتقدمة (لـ) في خالّد .

ب - كما روى أن قبيلة سعد بن بكر كانت تبقى النبر في موضعه أيضا في حالة الوقف ، ولكنهم مع هذا كانوا يحذفون التنوين ، ولم يكن من الممكن حذف التنوين وإبقاء النبر في موضعه إلا بتشديد الحرف الأخير من الكلمة ، والإخالف هذا ما عرف عن نسج المقطع الأخير من الكلمات العربية حين يكون منبورا ، فشرط المقطع الأخير حين يقع عليه النبر - كما تقدم - أن يكون أحد نوعين :

صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن أو

صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان .

ففي حالة الوقف على مثل « خالّد » بالسكون مع بقاء النبر في موضعه ، يجب أن تصبح الكلمة على أحد وجهين : أما خالّد أو خاليد .

وقد اتخذت لهجة سعد بن بكر الوجه الأول وهو « خالّد » في حالة الوقف ^(١) .

على أن قبيلة ربيعة على عكس هاتين القبيلتين ، فقد كانت تقف على الاسم المنون بالسكون دائما .

ومن المادة السابقة يتبين ما يأتي :

(١) أن التنوين ينقل النبر من مقطع إلى مقطع آخر .

(٢) من العرب من يلزم النبر مقطعا واحدا في الاسم كما لو كان منونا ، سواء أكان منونا حقيقة ، أم غير منون ، وحينئذ يجعل آخر الاسم متحركا ، أو بإضافة أحد الأصوات الساكنة عليه ليستقيم له ذلك .

(٣) ومن العرب من يفعل عكس ذلك فيقف على الاسم المنون بالسكون دائما، وحينئذ فلا يتغير النبر في الكلمة ، بل يلزم مقطعا واحدا أيضا .
(٤) المقطع الذى يكون فيه التنوين لا يقع عليه النبر مطلقا .

أحكام النون الساكنة والتنوين في القراءات :

تأثر النون الساكنة بما يأتى بعدها من أصوات: الصوت اللغوى قد يتأثر بما يجاوره من أصوات ، وذلك بأن ينتقل الصوت من مخرجه الأصلي إلى مخرج آخر فيستبدل به أقرب الأصوات إليه ، فى هذا المخرج الجديد .

والشرط الأساسى لتحقيق تأثر الصوت بما يجاوره ، أن يكون التقاؤهما مباشرا ، بحيث لا يفصل بينهما أى فاصل كان ، ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة . ولا يتم هذا ، إلا حين يكون الصوت الأول غير متبوع بحركة ، أى ساكنا .

والنون الساكنة يعرض لها من الظواهر اللغوية ، مالا يشركها فيه غيرها من الأصوات ، وذلك لسرعة تأثرها بما يجاورها ، واتصالها به اتصالا مباشرا . ويمكن أن نلاحظ اختلاف صفة النون بما يأتى بعدها من أصوات من الأمثلة الآتية :

فهى « صوت شفوى أسنانى أنفى مجهور ، يتم النطق به بخلق صلة بين الشفة السفلى ، وبين أطراف الأسنان العليا ، ويخفض الطبق ، وإحداث ذبذبة فى الأوتار الصوتية ، وهذا الصوت مرقق دائما ، وذلك إذا تلتها الفاء مثل « ينفع » ، « خالداً فيها »^(١) .

وهى « صوت أسنانى أنفى مجهور ، ينطق به بإخراج اللسان أى بوضع طرفه ضد أطراف الأسنان العليا ، ويخفض الطبق ، وإحداث ذبذبة فى الأوتار الصوتية

وذلك قبل الذال ، والطاء ، والظاء ، وكذلك يمكن وصفه بالتفخيم إذا وليه الظاء ، والترقيق إذا وليه الذال أو الطاء ، وفى حالة التفخيم يرتفع مؤخر اللسان فى اتجاه الطبق ، وينسحب إلى الجدار الخلفى للحلق بعكس حالة الترقيق وذلك نحو - إن ذهب - إن ثاب - إن ظلم - « وظلاً ظليلاً »^(١) .

وهى صوت غارى أنفى مجهور مرقق ، يتم النطق به برفع مقدم اللسان فى اتجاه الغار ، مع خفض الطبق حتى يفتح المجرى الأنفى ، وإحداث ذبذبة فى الأوتار الصوتية ، وذلك إذا وليها صوت الشين أو الجيم أو الياء نحو : من شاء - من جاء - من يكن - « عليهم شرع »^(٢) .

فمن الأمثلة السابقة^(٣) يمكن أن نرى تأثر النون الساكنة بما يأتى بعدها من أصوات واختلاف صفتها الصوتية تبعاً لذلك .
أنواع هذا التأثير :

أجمع النحاة^(٤) على أن تأثر النون الساكنة والتنوين بما يأتى بعدهما من حروف ينقسم إلى أربعة أقسام : إظهار وإدغام وقلب وإخفاء .

وقد تبعهم فى هذا التقسيم أكثر القراء ، وذكر بعضهم أنها ثلاثة : إظهار ، وإدغام محض وغير محض ، وإخفاء مع قلب وبدونه . وقيل إنها خمسة والواضح أن هذا الاختلاف لفظى ، لأنه بدليل الحصر والاستقراء نجد أن الحرف الواقع بعد النون الساكنة والتنوين ، أما أن يقرب من مخرجهما جدا أولا ، الأول واجب الإدغام ، والثانى أما أن يبعد جدا - أولا : الأول واجب الإظهار والثانى واجب الإخفاء ، واعتبار القلب نوعاً من الإخفاء .

(١) النساء : ٥٧

(٢) الشورى : ١٢ ، ١٣

(٣) ذكر الدكتور تمام حسان ست صفات للنون الساكنة وتأثرها بما بعدها . واكتفيت بهذه الأمثلة

الثلاثة المقدمة وانظر له : مناهج البحث فى اللغة ص ١٠٥

(٤) انظر شرح المفصل ج ١٠ ص ١٤٤

هذه هي أقسام تأثر النون والتنوين ، وبلاحظ اختلاف هذه الأقسام باختلاف درجات التأثر .

وستناول هذه الأقسام مبتدئين بالقسم الأول منها :

أولاً - الإظهار : وهو لغة التبيين^(١) ، والمراد به هنا : نطق النون الساكنة خالصاً دون تأثر بما بعدها من أصوات ، فلا تدغم ولا تخفى .
والحروف التي يكون شأن النون الساكنة والتنوين معها هكذا هي : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والحاء . وهي المسماة بحروف الحلق . والنون لا تتأثر بهذه الحروف حين تجاورها ، وربما كان هذا لبعد مخرج النون عن مخرج هذه الأصوات والتنون كذلك من الأصوات المتوسطة ، فهي أقل تأثراً بأصوات الشدة والرخاوة من تأثيرها بمثلاتها من الأصوات المتوسطة ، فلا بد من مراعاة العاملين معا (المخرج والصفة) للحكم على نسبة تأثر النون بما يجاورها .

ومثال إظهار التنوين^(٢) عند الهمزة : « متاعٌ إلى حين^(٣) » ، « جنات ألفاف^(٤) » وعند الهاء : « قوم هاد^(٥) » ، « سلامٌ هي^(٦) » ، وعند العين : « شيءٌ عجيب^(٧) » « عجزٌ عقيم^(٨) » . وعند الحاء : « حكيمٌ حميد^(٩) » ، « ورزقاً حسناً^(١٠) » وعند الغين : « من إلهٍ غير

(١) انظر مادة (ظهر) في القاموس المحيط .

(٢) سنكتفى هنا بإيراد الأمثلة للتنوين تاركين أمثلة النون الساكنة .

(٣) البقرة : ٣٧

(٤) النبا : ١٦

(٥) الرعد : ٧

(٦) القدر : ٥

(٧) هود : ٧٢

(٨) الذاريات : ٢٩

(٩) فصلت : ٤٢

(١٠) النحل : ٧٥

الله^(١) » ، « أمواتٌ غيرٌ أحياء^(٢) » . وعند الحاء : « عليمٌ خبير^(٣) » ، « لبناً خالصاً^(٤) » .

وإظهار النون الساكنة والتنوين مع هذه الحروف يكاد يكون إجماعاً من القراء ماعداً أبا جعفر ، فقد جوز إخفاء النون عند الحاء والغين (المعجمتين) ، فأجرى هذين الحرفين مجرى حروف الفم لقربهما منها ، وقد جوز ذلك بشرط أن تكون النون والحاء أو الغين في كلمتين نحو من إلهٍ غيرٌ الله ، أما إذا كانت من كلمة واحدة كالمُتَحَنِّقَةِ ، فلا يجوز حينئذ إخفاء النون .

ولعل الإظهار مطلقاً عند هذه الحروف الستة ، أجود وأحسن لأن الحاء والغين من حروف الحلق - فتكونان كأخواتهما - غير مستعدين بطبيعتهما لفناء الأصوات فيهما .

أقسام الإظهار :

وقد قسم القراء الإظهار إلى قسمين :

(١) متصل نحو منها ومنهم (وهو ما يكون في كلمة واحدة) .

(٢) ومنفصل : وهو ما يكون في كلمتين كما تقدم في الأمثلة .

وطبعي أن التنوين يدخل في القسم الثاني فقط حيث أنه يتعذر اتصاله بما بعده دائماً ، فيكون في كلمة والحرف الثاني في كلمة أخرى .

ثانياً - الإدغام : وهو لغة الإدخال مأخوذ من قول العرب : أدغمت اللجام في فم الفرس أى أدخلته وغيبته فيه .^(٥)

وفي اصطلاح القراء : تغيب الحرف المدغم في المدغم فيه ، بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً^(٦) .

(١) القصص : ٧١

(٢) النحل : ٢١

(٣) الحجرات : ١٣

(٤) النحل : ٦٦

(٥) القاموس المحيط مادة « دغم » .

(٦) مرشدة المشتغلين بالنون الساكنة والتنوين ج ٢ مخطوطة بدار الكتب رقم ١٥٢ قراءات .

وذلك لأنه قد يترتب على تجاوز صوتين متجانسين أو متقاربين أن أحدهما يفنى في الآخر ، بحيث يُنطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني .
شروط الإدغام وأسبابه وموانعه :

« ولإدغام شروط وأسباب وموانع ، فشروطه في المدغم أن يلتقي الحرفان خطأ سواء التقيا لفظاً أم لا ، فدخل نحو إنه هو فلا تمنع الصلة وخرج نحو نذير ، وفي المدغم فيه كونه أكثر من حرف ، وإن كان من كلمة ليدخل نحو خلقكم ، ويخرج نحو نرزقك وخلقك .

وأسبابه للتأثر وهو أن يتحدا مخرجا وصفة كالباء في الباء والكاف في الكاف (والتجانس) وهو أن يتفقا مخرجا ويختلفا صفة كالذال في التاء والثاء في الطاء ، والثاء في الذال (والتقارب) وهو أن يتقاربا مخرجا أو صفة ، أو مخرجا وصفة ، مثل التاء والسين (فالتاء صوت أسناني لثوي شديد مهموس مرقق) ، يتم النطق به بالصاق طرف اللسان بداخل الثنايا العليا ، ومقدمة بالثة ، (والسين صوت أسناني لثوي رخو وهو مهموس مرقق ينطق به بوضع طرف اللسان بحيث يلتصق بالأسنان السفلى ، ومقدمه يلتصق بالثة .

وموانعه قسمان متفق عليه ، ويختلف فيه فالمتفق عليه ثلاثة كونه منونا أو مشدداً أو تاء ضمير فالمتنون نحو « واللّه غفورٌ رحيم »^(١) ، « سارِبٌ بالنهار »^(٢) ، لأن التنوين حاجز قوى جرى مجرى الأصول فمنع من التقاء الحرفين والمشدد نحو « مسٌ سقر »^(٣) ، و « ثم مِيقَاتُ »^(٤) ، ووجهه : ضعف المدغم فيه عن تحمل المشدد لكونه بحرفين .

(والمختلف فيه) من الموانع الجزم وقد جاء في المثليين في قوله تعالى « وَمَنْ يَتَّبِعْ »

- (١) النساء : ٢٥
(٢) الرعد : ١٠
(٣) القمر : ٤٨
(٤) الاعراف : ١٤٢

غير »^(١) ، « وَإِنْ يَكْ كَاذِبًا »^(٢) .
(وفي المتجانسين) « وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ »^(٣)
(وفي المتقاربين) في قوله « وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةً »^(٤)

وموانع الإدغام عند الحسن البصري التشديد مثل : تَرَدَّد ، وَتَشَدَّد ، والتنوين فقط لإدغام تاء المتكلم والمخاطب في نحو « كُنْتُ تُرَابًا »^(٥) ، « أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ »^(٦) .

فإذا وجد الشرط والسبب وارتفع المانع جاز الإدغام ، فإن كانا مثلين أسكن الأول ، وأدغم في الثاني ، وإن كانا غير مثلين قلب كالثاني وأسكن ثم أدغم وارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة ، من غير وقف على الأول ، ولا فصل بحركة ولا روم ، وليس بإدخال حرف من حرف بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما حققنا طلباً للتخفيف »^(٧) .

هذه هي شروط الإدغام وأسبابه وموانعه ، وهي شاملة لجميع أنواع الإدغام .

أنواع الإدغام :

« والإدغام عند القراء نوعان : إدغام صغير ، وهو الشائع المروى عند جمهورهم ، وفيه يتحقق مجاورة الصوتين المتجانسين أو المتقاربين إذ لا فاصل بينهما .

وإدغام كبير ، وفيه يفصل بين الصوتين المتجانسين أو المتقاربين صوت لين

- (١) آل عمران : ٨٥
(٢) غافر : ٢٨
(٣) النساء : ١٠٢
(٤) البقرة : ٢٤٧
(٥) النبا : ٤٠
(٦) يونس : ٩٩
(٧) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ١٣
(٨) الأصوات اللغوية ص ١٢٢

قصير (أى أنه يكون الحرف الأول منهما متحركاً) وينسب هذا النوع الأخير من الإدغام إلى « أبى عمرو » أحد القراء السبعة ^(١).

قدمنا كلمة موجزة عن الإدغام (عامة) وبهنا آلا أن نذكر منها ما يخص التنوين والنون الساكنة .

الحروف التى يدغم فيها التنوين وهى ستة :

اللام والراء والميم والياء والواو والنون .

ومثال التنوين المدغم فى الراء : مِنْ ثَمَرَةٍ رَزَقَا ^(٢) ، « غَفُورٌ رَحِيمٌ »

والتنوين المدغم فى اللام نحو « هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ » ^(٣) ، « خَيْرٌ لَّكُمْ » ^(٤) .

ومع الياء « عَظِيمٌ يَوْمَ » ^(٥) ، « فِى جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ » ^(٦) .

ومع الواو « متشابهاً وَهُمْ » ^(٧) ، « أَجَلًا وَأَجَلٌ » ^(٨) .

والتنوين مع الميم « مثلاً مَا » ^(٩) ، « قرآنٌ مُّجِيدٌ » ^(١٠) .

ومع النون « يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ » ^(١١) ، « نورا تَهْدِى بِهِ » ^(١٢) .

(١) انظر مرشدة المشتغلين : ١٠٢

(٢) البقرة : ٢٥

(٣) البقرة : ٢

(٤) النور : ٢٧

(٥) المطففين : ٥ ، ٦

(٦) المدثر : ٤٠

(٧) البقرة : ٢٥

(٨) الانعام : ٢

(٩) البقرة : ٢٦

(١٠) البروج : ٢١

(١١) الغاشية : ٨

(١٢) الشورى : ٥٢

(اللام والراء والاختلاف فيهما)

فإن كان المدغم فيه اللام والراء فالأولى ترك الغنة لأن النون تقاربهما فى المخرج وفى الصفة أيضاً لأن الثلاثة مجهورة ، وبين الشدة والرخوة فاعتذر ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون ، للقرب فى المخرج والصفة ^(١) .
وهذا رأى أكثر القراء ، بل حكى بعضهم فيه الإجماع .

وذكر سيبويه جواز الغنة فيهما فقال « النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان ، وهى مثلها فى الشدة ، وذلك قولك ، مَنْ رَأَشِدْ ، وَمَنْ رَأَيْتْ . وتدغم بغنة ، وبلاغنة وتدغم فى اللام لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك ، من لك فإن شئت إدغاماً بلاغنة فتكون بمنزلة حروف اللسان ، وإن شئت أدغمت بغنة لأن لها صوتاً من الخياشيم ، فترك على حاله ، لأن الصوت الذى بعده ، ليس له من الخياشيم نصيب ، فيغلب عليه الاتفاق » ^(٢) .

وهكذا نرى سيبويه يجوز جعل إدغام النون الساكنة والتنوين بغنة وبغير غنة مع اللام والراء ، على خلاف جمهور القراء .

ويبدو أن سيبويه على حق ، لتكون الغنة مع الإدغام فى كل حروفه وكذلك قد ورد عن أكثر القراء جواز ذلك منهم نافع ، وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وكذا أبو جعفر ويعقوب وغيرهم ، وابن الجزرى أشار إلى ذلك فى طيبته بقوله :
وادغم بلاغنة فى لام وراء وهى ^(٣) لغير صُحْبَةٍ أيضاً ترى ^(٤)
لكن ينبغي كما فى النشر تقييد ذلك فى اللام بالمنفصل ربما نحو « أَنْ لَا أَقُولَ » ^(٥) ،
« وَأَنْ لَا مَلْجَأَ » ^(٦) .

(١) شافية ابن الحاجب ج ٣ ص ٢٧٣

(٢) الكتاب : ج ٢ ص ٤١٤

(٣) أى الغنة

(٤) متن طيبة النشر : ٢٨

(٥) الاعراف : ١٠٥

(٦) التوبة : ١١٨

أما المتصل رسماً نحو «الَنْ تَجْعَلْ»^(١) فلاغنة فيه للرسم^(٢)

(الواو والياء) وقد اختلف فيهما بين الغنة وتركها أيضاً وقد قرأ الجميع بالغنة فيهما إلا خلفاً عن حمزة فإنه يدغم النون والتنوين فيهما بلاغنة وإلا الدروى عن الكسائى فى الياء من طريق أبى عثمان الضرير ، وروى الغنة عنه جعفر بن محمد ، وكلاهما صحيح كما فى النشر ، وقرأ الباقون بالغنة فيهما وهو الأفصح .

ولعل الغنة مع الواو والياء أولى «لأن مقارنة النون الساكنة إليهما فى الصفة لا بالخروج ، فالأولى أن لا يغتفر ذهاب فضيلة النون»^(٣) رأساً لمثل هذا القرب غير الكامل بل ينبغى أن يكون للنون معهما حالة بين الإخفاء والإدغام ، وهى الحالة التى فوق الإخفاء ودون الإدغام التام فيبقى شئ من الغنة»^(٤)

(النون والميم) :

وإدغام النون الساكنة والتنوين فى مثلها لا إشكال فيه ولا اختلاف وإنما الجميع على إدغامهما بغنة وكذلك اتفق الجميع على إدغامهما أيضاً بغنة مع الميم «وذلك أن الميم وإن كان مخرجها من الشفة ، فإنها تشارك النون فى الحياشيم لما فيها من الغنة . والغنة تسمع كالميم ، ولذلك تقعان فى القوافى المكفأة نحو قوله :^(٥)

يَبْنَى إِنْ الْبِرِّ شَيْءٌ هَيَّئُ الْمُنْطَقُ اللَّيْنُ وَالطَّعِيمُ»^(٦)

أقسام الإدغام :

الإدغام من حيث الغنة أو عدمها ينقسم إلى قسمين :

(١) الكهف : ٤٨

(٢) إتحاف فضلاء البشر ص ٢٠

(٣) أى : الغنة .

(٤) شرح الرضى على الكافية ص ٣٦١

(٥) القوافى المكفأة : هى التى اشتملت على الإكفاء وهو — بكسر الهمزة والمد — ومعناه فى الأصل مأخوذ من كفأت القدر إذا قلبته ، وعند العروضيين هو اختلاف الروى بحروف متقاربة فى الخارج .

وعلى الشاهد فيه قوله (هين .. طعيم) حيث جاء فى أحد البيتين بالنون وفى الثانى بالميم .

(٦) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٤٣

النوع الاول :

إدغام ناقص : وهو الذى لا يتم فيه فناء أحد الصوتين بل يترك الصوت بعد فنائه أثراً يشعر به ، وهو ما يسمى (الإدغام بغنة) وهو الإدغام غير المحض الناقص التشديد ، سواء أقلنا إنها للمدغم أم للمدغم فيه .

« وقد قال الجعبرى^(١) إنه محض كامل التشديد مع الغنة حيث كانت للمدغم فيه ، وقال السخاوى^(٢) بل هو إخفاء وجعل إطلاق الإدغام عليه مجازاً ، ويرد عليه وجود التشديد فيه ، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء»^(٣)

وعلى هذا فيكون تسميته بالإدغام الناقص أولى من غيره .

النوع الثانى :

إدغام تام ، وهو الذى لم نلاحظ فيه أثراً للصوت بعد غنائه ويطلق عليه أيضاً إدغاما كاملاً .

ومما سبق يتبين أن الغنة هى التى تحدد نوع الإدغام ، فإن وجدت كان ناقصاً ، وإن لم توجد كان كاملاً .

والغنة ، هى صوت يخرج من الخيشوم ليعمل للسان فيه ، ينقطع عند إمساك الأنف . وهى دائرة بين عشرين حرفاً عند أبى عمرو ومن وافقه .

أحرف الإدغام بغنة الباء والواو والنون والميم ، وحرف الباء وحروف الإخفاء وعددها خمسة عشر حرفاً .^(٤)

(١) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل عالم بالقراءات ، ومن فقهاء الشافعية ولد بقرية جعبر (على الفرات) عام ٦٤٠ هـ ، تعلم ببغداد واستقر بالخليل ، مات عام ٧٣٢ هـ ، له مائة كتاب منها شرح الشاطبية ، عقود الجمان فى تجويد القرآن . (الدرر الكامنة ١ : ٥٠)

(٢) هو على بن محمد بن عبد الصمد الممدانى المصرى أصله من سخا (بمصر) ولد عام ٥٥٨ هـ ورحل إلى دمشق وتوفى فيها عام ٦٤٣ هـ له مخطوط فى التجويد ، وشرح المفصل للربغونى . (إنباء الرواة : ٢ : ٣١١)

(٣) إتحاف فضلاء البشر ص ٢١

(٤) متذكرها فى ص : ٤٧ وما بعدها

وعلى رأى سيبويه ومن وافقه تكون دائرة في اثنين وعشرين حرفا يزداد على ما سبق اللام والراء .

هل الغنة للمدغم أم للمدغم فيه ؟ :

اتفق القراء على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ، ومع النون غنة المدغم فيه .

ولكنهم اختلفوا في الغنة الظاهرة مع الإدغام في الميم ، فذهب بعضهم إلى أنها غنة النون ، والجمهور على أنها غنة الميم^(١) ، وهو الصحيح ، لأن الميم حرف أغن .

والرأى السائد أنه متى كان المدغم فيه حرفا أغن ، كانت الغنة الظاهرة للمدغم فيه كالنون بخلاف الواو والياء فإنهما لما كانا حرفين غير أغنين كانت الغنة فيهما للمدغم .

ثالثا - القلب ، ويقال فيه أيضا الإقلاب .

وهو لغة : مصدر قلبه يقلبه أى حوله عن وجهه^(٢) .

والمراد به عند القراء « قلب النون الساكنة أو التنوين ميمًا مخفية وجوبا عند الباء^(٣) »

فمن هذا التعريف نرى أن القلب نوع من الإخفاء ولذلك لم يذكره بعض القراء وأدخلوه في جملة الإخفاء - كما تقدم .

كيف يتم القلب :

إذا جاورت النون الساكنة أو التنوين الباء مجاورة مباشرة لاحظنا أن النون تتأثر بالباء ، وتقلب إلى صوت أنفى شبيه بالباء في المخرج ، وهذا الصوت هو الميم - فالنون حيثئذ تفقد مخرجها ولكن صفاتها الأنفية ، فعند قراءة قوله تعالى « إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ

(١) رسالة في أحكام النون الساكنة والتنوين : ص ٤ (مخطوطة بدار الكتب رقم ٨ (من القراءات)

(٢) مادة قلب في القاموس المحيط .

(٣) رسالة في أحكام النون الساكنة والتنوين ص ٢

بصير^(١) » نجد أن التنوين ينطق به ميمًا مجاورته للباء ويخفى حيثئذ بغنة من غير إدغام وذلك لأنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء لأن النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق ، والنون الخفية ليست إلا في الغنة التي معتمدها الأنف فقط ، والباء معتمدها الشفة ، ويتعسر اعتيادان متواليان على مخرجي النفس المتباعدين ، فطلبت حرفا يقلب النون اليها متوسطة بين النون والباء ، فوجدت الميم ، لأن فيه الغنة كالنون وهو شفوي كالباء^(٢) .

ولذلك نلاحظ أنه لافرق في النطق بين قوله تعالى « أَنْ بُورِكَ »^(٣) وقوله « أَمْ بِهِ جِنَّةٌ »^(٤) . وقد اتفق القراء جميعا على هذا القلب ولم يشذ منهم أحد .

القسم الرابع والأخير من تأثير النون الساكنة والتنوين بالحروف التي

بعدها هو : الإخفاء

وهو لغة : الستر والكنم^(٥)

وعند القراء هو : صفة بين الإدغام والإظهار عار من التشديد مع بقاء الغنة

في المدغم^(٦) »

الحروف التي تخفى النون الساكنة والتنوين معها :

والحروف التي يتحقق معها الإخفاء خمسة عشر حرفا وهي :

التاء ، والتاء ، والجيم ، والدال ، والذال ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والفاء والقاف ، والكاف « يجمعها^(٧) أوائل كلمات هذين البيتين :

(١) الحج : ٦١

(٢) شرح الرضى على الشافية ص ٣٣٣

(٣) النحل : ٨

(٤) سبأ : ٨

(٥) جاء في اللسان في مادة خفى - أخفاه ستره وكنمه .

(٦) رسالة في أحكام النون الساكنة والتنوين ص ٤

(٧) لم نر في هذين البيتين حضرا كاملا لحروف الإخفاء ، فقد سقط حرف القاف لأنه لم يذكر كلمة

مبدوءة بالقاف ، وكرر كلا من الفاء والجيم ، كما أنه ذكر كلمة مبدوءة بالياء وهي (يد) ومعلوم أن الباء من حروف الأدغام .

ضحكت زينب فأبدت ثنايا تركنتي سكران دون شراب
طوقتني ظلماً فلا يدذل جرعتني جفونها كأس صاب^(١)
أمثلة إخفاء التنوين مع هذه الحروف :

ومثال إخفاء التنوين مع التاء قوله تعالى : « جنات تجري من تحتها الأنهار »^(٢)
ومع التاء قوله : قولاً ثقيلاً^(٣) ، وعند الجيم « فصبرٌ جميل »^(٤)
وعند الدال « وكأساً دهاقاً »^(٥) ، وعند اللذال « كل نفس ذائقة الموت »^(٦)
وعند الزاي « غلاماً زكياً »^(٧) ، وعند السين « قولاً سديداً »^(٨)
وعند الشين « عليهم شرع »^(٩) ، وعند الصاد « قوماً صالحين »^(١٠)
وعند الضاد « قوة ضعفاً »^(١١) ، وعند الطاء « وشراباً طهوراً »^(١٢)
وعند الظاء « وظلاً ظليلاً »^(١٣) ، وعند الفاء « خالداً فيها »^(١٤)
وعند القاف « سميع قريب »^(١٥) ، وعند الكاف « ورزق كريم »^(١٦)

(١) مرشدة المشتغلين بالنون الساكنة والتنوين ص ١١

(٢) الحج : ٢٣

(٣) المزمل : ٥

(٤) يوسف : ١٨

(٥) الباء : ٣٤

(٦) آل عمران : ١٨٥

(٧) مريم : ١٩

(٨) الأحزاب : ٧٠

(٩) الشورى : ١٢ و ١٣

(١٠) يوسف : ٩

(١١) الروم : ٥٤

(١٢) الأنسان : ٢١

(١٣) النساء : ٥٧

(١٤) النساء : ١٤

(١٥) مباء : ٥٠

(١٦) النور : ٢٦

سبب الإخفاء مع هذه الحروف :

ولقد أخفيت النون الساكنة عند هذه الحروف لأنه لم يقع لها معها قرب لا في المخرج ولا في الصفة « لأن هذه الحروف تخرج من حرف الأنف الذي يحدث إلى داخل الفم لا من المنخر ، فلم تقو قوة حروف الفم فتدغم فيها ولم تبعد بعد حروف الحلق فتظهر معها ، وإنما كانت متوسطة بين القرب والبعد ، فتوسط أمرها بين الإظهار والإدغام ، فأخفيت عندها »^(١)

ويعجبنى تفسير سيبويه لسبب هذا الإخفاء إذ يقول « تكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً ، مخرجه من الخياشيم ، وذلك أنها من حروف الفم ، وأصل الإدغام لحروف الفم ، لأنها أكثر الحروف ، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم^(٢) كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة ، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم ، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها ، فاختاروا الخفة إذ لم يكن لبس^(٣) » اهـ

إجماع القراء على الإخفاء :

لا خلاف بين القراء جميعاً في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الحروف ، مع بقاء الغنة في نفس الحروف ، فلم يشذ منهم أحد في ذلك ، ويتبين حينئذ أنه قد تم الإجماع في القلب والإخفاء ، وحصل الخلاف في الإظهار والإدغام كما تقدم .

أقسام الإخفاء :

قسم القراء الإخفاء إلى قسمين :

(١) متصل : وهو ما يكون في كلمة واحدة نحو منكم .

(١) شرح المفصل : ١٠ / ١٤٥

(٢) يقصد الخيشوم .

(٣) الكتاب : ٢ / ٤١٤

(٢) منفصل : وهو ما يكون فيه الحرفان في كلمتين نحو « رجلاً سَلماً^(١) » ، « نفساً رَكِيَّة^(٢) »

وإخفاء التنوين مع النوع الثاني لما مر في الإظهار .

الفرق بين الإدغام والإخفاء :

إن المدغم يكون مشدداً ، أما المخفى فيكون مخففاً ، ولذلك يقال : أدغم في كذا وأخفى عند كذا .
والسبب في ذلك أن المدغم فيه يكون له مع المدغم قرب مخرج أو قرب صفة ، بخلاف المخفى عنده ، فإنه لا يتحقق فيه ذلك .

أمور يجب على القارئ مراعاتها عند قراءة القرآن الكريم :

ذكر صاحب إتحاف فضلاء البشر ، هذه الأمور ، التي تتعلق بالإخفاء والإدغام والإظهار ، ونبه إلى وجوب ملاحظتها ، عند قراءة القرآن الكريم ، وقد أثرت إيرادها ، برغم عدم الصلة المباشرة بينها وبين موضوعنا ، لتعمم بها الفائدة ، وليكمل بها الموضوع ، خصوصاً وأنها تتعلق بالقرآن الكريم .
وهذه الأمور هي :

- (١) « يجب على القارئ ، أن يحترز من المد عند إخفاء النون في نحو كنتم ، وعند الاتيان بالغنة في النون والميم في نحو « إن الذين » و « إمّا^(٣) فداء » وكثيراً ما يتساهل في ذلك من يبالغ في الغنة فيتولد منها واو وياء فيصير اللفظ (كونتم ، وإن ، وإمّا) وهو خطأ قبيح وتحريف .
- (٢) وليحترز أيضاً من إلصاق اللسان فوق الثنايا العليا ، عند إخفاء النون فهو خطأ أيضاً ، وطريق الخلاص منه ، تجنب اللسان قليلاً عند ذلك .
- (٣) إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء عند أى عمرو فينبغي قياساً إظهارها من النون المتحركة فيهما ، نحو : « و ألوا لَن نُّؤْمِن

(١) الزمر : ٢٩

(٢) الكهف : ٧٤

(٣) محمد : ٤

لَكَ^(١) » « زُيِّنَ لِلَّذِينَ^(٢) » ، « تَأْذَنَ رِبِك^(٣) » إذ النون في ذلك تسكن للإدغام^(٤) اهـ

الإمالة والتنوين :

الإمالة : وهي « أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء^(٥) » .

أ - رأى النحويين في إمالة الألف المبدلة من التنوين :

يرى النحاة أن من أسباب إمالة الألف إلى الياء :

- (١) كونها منقلبة عن الياء نحو مرمى إذ الفعل رمى .
- (٢) أو أن الألف مألها إلى الياء ، وذلك في كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تمال لأنها تتول إلى الياء في التثنية والجمع نحو حبلى وسكرى
- (٣) وكذلك تمال الألف أيضاً إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى الضمير سواء أكانت تلك الألف منقلبة عن واو كمخاف (أصلها خوف) أم عن ياء نحو باع (أصلها بيع) .
- (٤) وتمال أيضاً الألف التي تتلو ياء متصلة بها نحو سَيَال بفتحيتين لضرب من شجر ، أو منفصلة بحرف نحو شَيَّيان ، أو بحرفين ثانيهما هاء نحو جَيَّيها أدر ، فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة^(٦)
- (٥) وكذا تمال الألف إذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد ، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب ، أو بعد حرفين ، وليا كسرة أولهما ساكن نحو شمالل ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يشربها أو ثلاثة أحرف أولهما ساكن ، وثانيهما هاء نحو هذان درهماك .

(١) الإسراء : ٩٠

(٢) البقرة : ٢١٢

(٣) الإعراف : ١٦٧

(٤) إتحاف فضلاء البشر ص ٢١

(٥) المرجع السابق : ٤٧

(٦) الأصحوى : ٤ / ٢٢٥

الفصل الثالث

حذف التنوين - التقاء الساكنين
الوقف والتنوين - التنوين ورسمه في الكلمات

حذف التنوين :

- قد يحذف التنوين من الكلمة ، ويأتى ذلك على نوعين : واجب وجائز .
أما وجوب حذفه فيكون في المواضع الآتية :-
(١) وجود « أل » في صدر الكلمة المنونة ، مثل : جاء رجلٌ بالتنوين من غير ال ،
ويحذفه وجوبا معها ، مثل : جاء الرجل .
(٢) أن تضاف الكلمة المنونة ، وحينئذ يحذف التنوين نحو جاء رجلٌ الكريم
وصدق ابن الدهان^(١) حين قال : « ثلاثة أشياء تتعاقب على المفرد ، ولا
يوجد فيه منها اثنان ، وهى التنوين ، والألف واللام والإضافة^(٢) » اهـ
والمضاف إليه قد يكون مصححا به في الجملة كالمثال السابق ، وهو الغالب ، وقد
يكون غير مصحح به ، ولكنه منوى لفظا ، وحينئذ يحذف التنوين أيضا وجوبا من
المضاف .

والمضاف في هذه الحالة لا يخلو أن يكون أحد شيئين :

- (١) إما ظرفا من ظروف الغايات ، مثل : قبل ، وبعد ، كقول الشاعر :
ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطف مولى عليه العواطف^(٣)
يخفض قبل بلا تنوين على نية وجود المضاف إليه لفظا ، والتقدير ، ومن قبل ذلك ،
فحذف ذلك من اللفظ ، وقدره ثابتا ، وقرئ في الشواذ « لله الأمر من قبل ، ومن

مما سبق يتبين أن النحاة ، لم يقولوا بإمالة الألف المبدلة من التنوين إلا في
حالات قليلة « قال سيبويه : يقال رأيت زيدا ، كما يقال رأيت شيبان ، لكن الإمالة في
نحو رأيت زيدا أضعف ، لأن الألف ليست بلازمة لزوم ألف شيبان^(١) » اهـ

وقد سهل ذلك كون الألف موقوفا عليها فيقصد ببيانها ، بأن يمال إلى جانب
الياء كما في حيلي ، ولا يقال رأيت عبدا إلا عند بعضهم ، إذ لا ياء قبل الألف ولا
كسرة^(٢) »

ومن المادة السابقة يتضح أن الذى يسوغ إمالة الألف أن يكون قبلها ياء أو
كسرة ، وأن ذلك ليس مطردا في الألف المبدلة من التنوين ، فقد عبرت عن ذلك أكثر
الكتب النحوية بقولها « وقد تمال ألف التنوين في نحو رأيت زيدا » ومفهوم أن قد يراد
بها هنا التقليل .

وقد يكون التناسب سببا في إمالة ألف التنوين نحو رأيت عمادا « فقد تمال
فتحة الدال وفقا لإمالة فتحة الميم ، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين لأن الأواخر
محل التغيير^(٣) » وقد اقتضى التناسب الصوتى ذلك .

هذا هو رأى النحويين في إمالة ألف التنوين .

ب - أما رأى القراء في إمالة هذه الألف .

فنكاد نرى الإجماع بين القراء بعدم إمالة الألف المبدلة من التنوين مطلقا ، وأما
ما ورد من هذه الألف ممالا ، فقد اعتبروا هذه الألف ليست للتنوين وإنما للإلحاق .
ولذلك « قد اختلف في قراءة « تترا »^(٤) على قراءة أبى عمرو ، ومن معه
بالتنوين ، فأماها من جعل ألفها للإلحاق بجعفر ، وفتحها من جعلها بدلا من التنوين
والمقروء به هو الثانى^(٥) »

(١) هو أبو بكر المبارك بن أبى طالب المبارك بن أبى الأزهر سعيد النحوى الضرير ولد بواسط عام
٥٣٢ هـ ، حفظ القرآن ، قرأ القراءات ، واشتغل بالعلم ، وله مؤلفات نحوية ، توفي في ٢٦ من شعبان سنة ٦١٢
بيغداد . (وفيات الأعيان : ١ : ٥٦٢)
(٢) الأشياء والنظائر : ٢ : ٦٠
(٣) لم ينسب لقاتل معين ، مع كثرة استشهاد العلماء به ، ومنهم الأشمولى ، وابن عقيل (العينى :
٢ : ٢٦٩)

(١) الكتاب : ٢ / ٢٦١
(٢) شرح الرضى ص ٢٤٩
(٣) شافية ابن الحاجب : ٣ / ١٣
(٤) المؤمنون : ٤٤
(٥) إتحاف فضلاء البشر ص ٥٨

بعد^(١) « بالخفض من غير تنوين ، أى من قبل الغلب ، ومن بعده . وكذلك يحذف التنوين ، إذا نوى معنى المضاف إليه دون لفظه^(٢) »

ولكن الظرف حيثئذ يكون مبنياً على الضم ، مثل قراءة : « لله الأمر من قبل ومن بعد » وهى القراءة المشهورة .

(٢) وإما أن يكون المضاف غير ظرف ، « ويشترط فى المضاف عندئذ أن يعطف عليه اسم عامل فى لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف فى صيغته ، ومعناه ، ليدل على المحذوف نصاً فيكون فى قوة المذكور نحو : أنفقت ربع ونصف المال أى أنفقت ربع المال ونصف المال ، فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب ، وهو وجود اسم معطوف (نصف) وهذا المعطوف عامل فى لفظ آخر (نعنى به : المال) ، وهو مشابه للمحذوف فى صيغته ومعناه^(٣) »

ويتبين لنا فى هذه الحالة أن الحذف حصل فى المضاف إليه (الأول) ، للدلالة المضاف إليه (الثانى) عليه .

وقد يكون العكس « وذلك إذا كان المضاف معطوفاً على مضاف إلى مثل المحذوف ، كقول أبى برزة الأسلمى^(٤) رضى الله عنه « غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات وثمانى^(٥) » بفتح الياء دون تنوين والأصل ثمانى غزوات .

مما سبق يتضح أن التنوين يحذف من المضاف سواء أوجد المضاف إليه أم كان محذوفاً ولكنه نوى لفظه أو معناه عندما يكون المضاف ظرفاً ، أو بالشرط السابق إذا كان غير ظرف .

(١) الروح : ٤

(٢) شرح التصريح : ٢ : ٥٠

(٣) النحو الواقى : ٣ : ١٣٥

(٤) هو فضلة بن عبيد بن الحارث الأسلمى أبو برزة صحابى كان من سكان المدينة ثم البصرة ، شهد مع

على قتال أهل البهوان ، مات بخرسان عام ٤٦ . (الأعلام ٥ / ١٣٥)

(٥) شرح الأضيوى : ٢ : ٢٧٥

(٣) أن تكون الكلمة المنونة شبيهة بالمضاف ، وذلك نحو « لآمال محمود » بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة والخبر محذوفاً أى لآمال محمود حاضر فكأنك قلت « لآمال محمود حاضر » فحيثئذ تقدر إضافة ملحوظة ، لغرض يتصل بالمعنى المراد ، وهناك من يقدر اللام مقحمة وحيثئذ يكون مضافاً شبيهاً بالمضاف . وأما إذا كان الجار والمجرور هو الخبر ، فليس هناك تنوين محذوف ، وإنما فتحة بناء فى آخر كلمة « مال » التى هى اسم لا النافية للجنس^(١) .

(٤) أن تكون الكلمة ممنوعة من الصرف نحو جاءت فاطمة ، ورأيت يزيد ، وتحدثت مع عمر .

(٥) عند الوقف على الكلمات المنونة ، المرفوعة والمجرورة ، والمراد بالوقف « انتهاء الكلمة عند النطق بآخرها » فلا يلحقها حيثئذ تنوين (إذ التنوين يأتى ملحقا بآخر الكلمة) نحو هذا تلميذ نظيف ، وتحدثت مع رجل عظيم ، فقد حذف التنوين من الكلمتين (نظيف ، وعظيم) والأولى مرفوعة ، والثانية مجرورة ، وذلك عند إيراد الوقف عليهما . بخلاف الوقف على الكلمة المنصوبة ، فإن تنوينها يبدل ألفاً فى اللغة المشهورة - على ما سياتى^(٢) - نحو شاهدت تلميذاً نظيفاً .

(٦) « أن يكون الاسم المنون علماً ، مفرداً ، موصوفاً بكلمة ابن أو ابنة من غير فاصل بين الصفة والموصوف ، وكلاهما مفرد مضاف إلى علم آخر مفرد أو غير مفرد ، فإذا اجتمعت هذه الشروط حذف التنوين^(٣) . وأما قوله :^(٤) »

جارية من قيس بن ثعلبة
كريمة أخوالها والعصبة

بتنوين قيس مع أن الواجب فيه حذف التنوين - كما تقدم - فضرورة شعرية « وأخرج ابن جنى البيت عن الضرورة بجعله ابن بدلاً لا صفة^(٥) »

(١) النحو الواقى هامش : ٢٩ : ١

(٢) انظر ص : ٦٤

(٣) لغة تميم لا تحذف التنوين فى هذا الموضع نص على ذلك فى ارتشاف الضرب ص ٢٩٦

(٤) قاله الأغلب العجلى ، الكتاب : ٢ : ١٤٨

(٥) تقرير الإنبان على حاشية الصبيان : ١ : ٧٠

(٧) أن يكون الاسم المنادى مبنياً على الضم ، وهو المفرد العلم ، فإنه حينئذ لا ينون نحو : يا محمد أقبل . وهذا الموضع قد سها عنه بعض النحويين ، فلم يذكره في مواضع حذف التنوين ، منهم الصبان في حاشيته ، وصاحب المغنى .

(٨) عند اتصال اسم الفاعل بالضمير نحو أنا ضاربك (على الرأي المرجوح) الذي يرى أنه غير مضاف ، واعتباره مفعولاً به فحينئذ وجب حذف التنوين في هذا المثال ، لا للإضافة ، وإنما لاتصاله بالضمير .

ويعلل سيبويه سبب الحذف هنا فيقول :

« واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لأنه لا يتكلم به مفرداً ، حتى يكون متصلاً بفعل قبله ، أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم لأنهما لا يكونان إلا زوائد ، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف^(١) ، والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين ، فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل لأنه اسم منفصل ، ويبتدأ ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين^(٢) أ هـ

« وقد ورد ما يتوهم منه صحة تنوين اسم الفاعل مع اتصاله بالضمير على خلاف ما تقدم واحتجوا بقوله :

« أمسلمني إلى قوم شرأحي^(٣) »

وقوله :

« وليس الموافيني ليرفد خائباً^(٤) »

(١) يقصد الحرف الأخير من الكلمة

(٢) الكتاب : ١ : ٩٦

(٣) قائله يزيد بن حمز الحارثي : العيني ١ : ٣٨٥

(٤) المغنى : ٢ : ١٧٣ ، وعجزه : « فإن له أضعاف ما كان آملاً » ليس له نسبة معينة لقائل

(العيني ١ : ١٢٦)

ولكن المتأمل في هاتين النونين ، يرى أنهما ليستا تنويناً ، وإنما هما نونا وقاية ، إذ لا يجتمع التنوين مع ال ، كما في الموافيني . ولا يكتب التنوين أيضاً نونا ، فدل ذلك على أنها ليست تنويناً ، وإنما هي نون وقاية جاءت بين اسم فاعل وباء المتكلم . هذه هي المواضع التي يجب فيها حذف التنوين ، وقد جمعها المهلب^(١) في أبيات فقال :

ثمانية تنوينها دمت تحذف مع اللام تعريفها وما ليس يصرف
وما قد بنى منه المنادى واسم لا وفي الوقف رفعا ثم خفضا يخفف
ومن كل موصوف بابن مجاورا فريدا به التذكير ، والكبر يعرف
قد اكتنفته كنيثان أو اغتدى متى علمين أو بالألقاب يكتف
قد ائتلفا فيه أو اختلفا معا وثامنها نون المضافات توصف^(٢)

حذف التنوين جوازا :

إذا ولي التنوين حرف ساكن ، فمن النحاة من يحركه بالكسر لالتقاء الساكنين ، ومنهم من يجيز حذفه كقول أبي الأسود الدؤلي :

فألفيته غير مستعجب ولا ذاكر الله إلا قليلا^(٣)

فحذف التنوين من (ذاكر) لالتقائه بساكن بعده ، وهناك قول آخر يرى أنه حذف للإضافة ، ولكن الأولى حمله على التقاء الساكنين - كما ذكر الصبان - ليمتثل المتعاطفان في تعين التنكير لاحتمال ذاك المضي ، فتفيده إضافته التعريف . وقرئ « قل هو الله أحد الله الصمد^(٤) » . بترك تنوين أحد لتمثيل الكلمات في ترك التنوين (وكذلك قراءة) « ولا الليل سابق النهار^(٥) » بترك تنوين سابق ونصب النهار ،

(١) هو مروان بن سعيد ، توفي عام ١٩٠ هـ ، شاعر من أهل البصرة من أصحاب الخليل ، وكان حاذقا

بالنحو .

(الأعلام ٨ : ٩٥)

(٢) الأشباه والنظائر ٢ : ١٠٧

(٣) من شواهد الكتاب ١ : ٨٥

(٤) الإخلاص : ١ ، ٢

(٥) يس : ٤٠

لجائثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة^(١) .

ويرى الأستاذ عباس حسن ، أن حذف التنوين هنا أولى من تحريكه لالتقاء الساكنين حيث يقول : « ومن العرب من يجيز حذف التنوين إذا وليه ساكن ، وهو أسهل اللغات كلها ، فيقول وقف خطيبُ اسمع خطبته وصاح قائلُ افهموا ، وا قبل عالمُ اخرج لاستقباله ، وحبذا الاقتصار عليه^(٢) » .

وقد يكون مراده من قوله : (أسهل اللغات ، وحبذا الاقتصار عليه) حسما للخلاف الواقع بين النحاة ، في نوع الحركة عند تحريك التنوين - كما سيأتي^(٣) - وإلا فإن التحريك يتطلب مجهودا صوتيا أقل عند وصل الكلام منه عند حذف التنوين ، وذلك لأن الجملة الطويلة تنطق كلمة واحدة لا انفصام بين أجزائها ، وأما عند الحذف فإننا ننطق بالجملة الأولى لنقول : وقف خطيبُ ، ثم نقف وقفة صغيرة ، لكي نبدأ النطق بالساكن بعدها - اسمع خطبته .

ولا شك أن هذه الجملة حينئذ تتطلب مجهودا ووقتا أكثر .

ولعل هذا ما دعا أكثر النحاة أن يقولوا « ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين قليلا » .

بل إن منهم من يجعل حذفه في هذه الحالة شاذا على اعتبار أن الواجب حينئذ أن يحرك ، فقد جاء في « شرح الرضى على الشافية^(٤) » :

« وأما حذف التنوين للساكنين في قوله (وحاتم الطائي وهاب المأى^(٥)) وفيما قرئ عن قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ^(٦) » فشاذ ، والأصل في

(١) حاشية الصبان ١ : ٧١

(٢) النحو الوافي (هامش) ص ٢٨ ج ١

(٣) انظر ص : ٥٩ وما بعدها

(٤) ص : ١٧٦

(٥) من شواهد الخزانة : ٣ : ٣٤ (واختلف في قائله)

(٦) سورة الإخلاص : ١ ، ٢

تحريك الساكن الأول بالكسر لأنه من سجية النفس » اهـ

فمما سبق يتضح أن تحريك التنوين عند التقائه بساكن أولى من حذفه .

التقاء الساكنين :

« دلت التجارب الصوتية على أن الكلمات في وصل الكلام يتداخل بعضها في بعض فتسمع الجملة الطويلة كتلة واحدة لا انفصام بين أجزائها ، الأمر الذي قد يترتب عليه أن يكون بين الكلمتين المتجاورتين ما يسمى بالتقاء الساكنين ، وحينئذ تحتاج إلى التخلص منه إلى حركة في آخر الكلمة الأولى منهما .

ففي العبارتين (جزأهم العقاب) ، (الحمد لله)^(١) ، نرى أنه من الضروري أن تتحرك الميم في الأولى ، والدال في الثانية^(٢) .

ولما كانت الكلمات المنونة ، لا تنتهي في الحقيقة بحركة بل تنتهي بنون ساكنة فإذا جاء بعدها كلمة ، تبدأ بحرف ساكن ، فإن التنوين حينئذ يحرك لالتقاء الساكنين .

اختلاف النحاة في نوع الحركة :

ذكر أكثر النحاة أن التنوين يحرك بالكسر عند التقائه بساكن ، وقالوا : (إن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر) وعللوا لذلك بخمسة أسباب :

« أحدها : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل ، فأعطى حركة ، لاتكون له إعرابا وبناء ، لكون ذلك كالعوض من دخولها إياه في حال إعرابه وبناءه وحمل غيره عليه .

(١) هكذا أتى الدكتور إبراهيم أنيس بهذا المثال ، ولعل الصواب أن يكون : الحمد لله (فعل أمر) يتحقق فيها التقاء الساكنين وإلا فهذا المثال ليس فيه التقاء ساكنين .

(٢) مستقبل اللغة العربية المشتركة ص ٥٤

الثاني : أن الضم والفتح يكونان بغير تنوين ، ولا معاقب له فيما لا ينصرف ،
فالتحريك بهما يلتبس بما لا ينصرف ، وأما الجر فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له فلا
يقع ليس بالتحريك به ، والتحريك بغير الملبس ، أولى بالأصالة من التحريك
بالملبس .

الثالث : أن الجر والجزم نظيران ، لاختصاص كل واحد منهما بنوع ، فإذا
احتيج إلى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره ، وحمل بقية السواكن عليه .

الرابع : أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة^(١) ، فالحمل على الأقل أولى من
الحمل على ماكثر موارد لقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد .

الخامس : أن الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط
أولى^(٢)

هذا ما ذكره النحاة لكون الأصل تحريك الساكن الأول بالكسر عند التقاء
الساكنين .

ومع ذلك قالوا إنه يجوز تحريكه أيضا بالضم والفتح ، بل إنهم فضلوا التحريك
بالضم على غيره عندما يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم مثل :
« أَقْبَلَ عَالَمٌ أَخْرَجَ لِمُتَقَبِّلِهِ » فالحاء الساكنة بعد التنوين ولها حرف مضموم ،
فيكون الأحسن حينئذ تحريك التنوين بالضم (عالمٌ أخرج) وذلك لأن تجانس
الحركتين أولى^(٣) ، خصوصا أن الانتقال من الكسر إلى الضم مستثقل في النطق .

ولكنهم اشترطوا أن تكون الضمة لازمة ، فإن كانت عارضة فليس إلا الكسر
نحو زيد ابنك وزيد اسمك .

(١) لأنهما يكونان في الأسماء المنصرفه ، وغير المنصرفه ، وفي الأفعال ، ولا تكون الكسرة إلا في الأسماء
المنصرفه .

(٢) الأشباه والنظائر ٢ : ١٣٣

(٣) هذا التعليل أولى من التعليل الذي ذكره بعض النحويين — ومنهم شارح المفصل — بأنه يضم
التنوين اتباعا لضمة الراء ، لأن المفروض أن يكون المتبوع أولا ثم يأتي التابع بعده وهنا يكون العكس .

ومثال التحريك بالفتح^(١) « قراءة من قرأ » مُرِيَيْنَ الذي يجعل مع الله إلهًا
آخر^(٢) .

بفتح النون^(٣) على حد^(٤) من المؤمنين ومن الرسول^(٥) .

رأى علماء الأصوات في هذه الحركة :

يرى علماء الأصوات أن التخلص من التقاء الساكنين يتحقق بأي حركة من
الحركات الثلاثة - الكسر أو الضم أو الفتح -

وأن هناك عاملين هامين يتدخلان في تحديد نوع هذه الحركة :
أولهما : « إثارة بعض الحروف لحركة معينة ، وهو أمر نعهد في ظواهر كثيرة
من ظواهر اللغة العربية ، فحروف الحلق مثلا تؤثر الفتح ، كما تؤثر حروف التفخيم .
ولذا نرجح أن إثارة الميم - في نحو جزاؤهم العقاب - والواو في نحو - انخسوا القوم -
الحركة الضم في التخلص من التقاء الساكنين ، ليس إلا مظهرًا لتلك الظاهرة العامة
التي شاعت في النطق العربي القديم من إثارة بعض الحروف لحركة معينة ويستأنس
لهذا بما نعرفه من أن الضم من طبيعة الواو ، وأن النطق بالميم يستلزم مساهمة الشفتين
في هذا النطق بصورة تشبه مساهمتها في نطق الضم والواو .

ثانيهما : الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة ، وهو اقتصاد عضلي في النطق يلجأ إليه
المتكلم دون شعور أو تعمد ، وليست هذه الظاهرة إلا الميل إلى الانسجام بين
الحركات المتجاورة ، ولذلك كانت حركة التخلص من التقاء الساكنين ضمة في مثل
« قَالَتْ أَخْرَجَ » وكسرة في مثل « قَالَتْ أَضْرِبَ »^(٦) .

(١) يرى صاحب البسيط أن الفتح أصل في تحريك الساكنين ، لأنه للفرار من الثقل والفتح أخف

الحركات .

(٢) ق : ٢٥ ، ٢٦

(٣) يقصد التنوين في قوله مريب

(٤) وهو استحسان فتح نون من عندما يأتي بعدها ال ، وكسرها عند غير ذلك جاء ذلك في شرح

المفصل ٩ : ١٣١

(٥) شرح المفصل ٩ : ١٢٧

(٦) من أسرار اللغة ص ٢٣٢

هذا هو رأى علماء الأصوات فى تحديد حركة التقاء الساكنين ، ومنه يتضح أن تعليلهم لنوع الحركة يقوم على أساس علمى فى الدراسات الصوتية الحديثة^(١) حتى أن النحاة أنفسهم قد صرحوا بمثل ذلك ضمنا عندما قالوا إن الحرف الساكن الأول يحرك بالضم إذا وليه حرف ساكن بعده حرف مضموم فيكون التحريك بالضم إتباعا لهذه الضمة .

وعلى ذلك أرى أن الذى يرجح حركة على أخرى عند التقاء الساكنين إنما هو طبيعة الحرف المراد تحريكه ، أو انسجام الحركة مع مايجاورها من حركات . ولقد ذهب أحد النحاة هذا المذهب حين قال : « الأصل التحريك بحركة فى الجملة من غير تعيين حركة خاصة ، وتعيين الحركة تكون لوجه يخصها »^(٢)

الوقف والتنوين :

أوجه الوقف :

الوقف على الكلمة المتحركة لا يخلو أن يكون ، واحدا من خمسة أوجه :

- (١) الوقف بالسكون : وهو حذف الحركة والتنوين .
 - (٢) الإشمام : وهو ضم الشفتين بعد الإسكان فى المرفوع والمضموم من غير صوت ويدركه البصير دون الضرير .
 - (٣) الروم : وهو إخفاء الصوت بالحركة ، وقال بعضهم إنه « ضعف الصوت بالحركة من غير سكون ، فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وهذا يدركه الأعمى والبصير .
 - (٤) التضعيف : وهو تشديد الحرف الذى يوقف عليه نحو هذا خالده ومنهم من يسمونه بالتشديد ، وسماه ابن الأنبارى بالإتباع وله شروط ثلاثة :
- أحدهما : أن يكون حرفا صحيحا ، والثانى ، ألا يكون همزة والثالث ، أن يكون ما قبل الآخر متحركا .

لأنه إن كان معتلا منقوصا أو مقصورا لم يكن فيه حركة ظاهرة فيدخله الإشمام والروم لبيان الحركة ، وإذا كان آخره همزة لم يجز فيه التضعيف لثقل اجتماع الهمزتين ، ولا يكون إلا فيما كان قبل آخره متحركا لأنه إن كان ساكنا وضاعفت ، اجتمع معه ثلاثة سواكن وذلك مما لا يكون فى كلامهم^(١) »

(٥) الوقف بالنقل ، وهو أن تحرك ما قبل الحرف الأخير الساكن حركة الحرف الأخير فى الرفع والجر نحو هذا بكر ، ومررت ببيكر ، ولا يتم هذا إلا بشرطين : الأول : أن يكون ساكنا^(٢) .

والثانى : أن يكون تحريكه غير ممنوع « فإن كان ممنوعا بأن كان متعذرا كما فى باب وناب أو متعسرا كما فى قنديل وعصفور ، وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزما لفك إدغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى جدّ وعمّ امتنع النقل^(٣) » .

وهناك شرط آخر لا بد أن يتحقق فى الحرف المنقول منه وهو : أن يكون حرفا صحيحا ، فلا يصح النقل فى نحو ظبى ودلو .

هذه هى أوجه الوقف ، وستتناول علاقة التنوين بكل واحد من هذه الوجوه .

الوقف بالسكون :

الإسكان فى الوقف أكثر فى كلام العرب من الروم والإشمام والتضعيف والنقل ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب المنون غير المؤنث بالتاء^(٤) فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا .

(١) شرح المفصل ٩ : ٧٠ .

(٢) يجوز فى لغة تخم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقول شاعرهم :

من يأنمر للخير قصده تُحمد مساعيه ويُعلم رُشدُه

انظر الجمع ٢ / ٢٠٨

(٣) شرح الأسموعى ٤ : ٢١٠

(٤) التاء التى تقلب هاء فى الوقف نحو قائمة بخلاف نحو بنت وأخت .

(١) بخلاف رأى النحاة الذى لم يستطع أن يحدد لنا نوع هذه الحركة إلا بتعليلات غير مقنعة .

(٢) هذا رأى صاحب السبى نقله عنه السيوطى فى كتابه الأشباه والنظائر ٢ : ١٣٣

وذلك لأنك « إذا وقفت على منون غير مؤنث بالياء فللعرب فيه ثلاث لغات : حذف التنوين ، والوقف بالسكون مطلقا وهو لغة ربيعة ، وإبدال التنوين مطلقا ألفا بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة وهي لغة أزد السراة ، والتفصيل بين المفتوح وغيره .

فأرجح اللغات الثلاث وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين (كهذا زيد ، ومررت بزيد) بسكون الدال في المثالين ، وأن يبدل ألفا بعد الفتحة ، إعرابية كانت كرايت زيدا أو بنائية كأياها ووبها^(١)

العلة في إبدال التنوين ألفا بعد الفتحة :

ذكر النحاة عللا كثيرة لهذا الإبدال فيرى شارح التوضيح أنه « إنما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا ، لأن التنوين شبيه الألف من حيث أن اللين في الألف تقاربه الغنة في التنوين ، فأبدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة^(٢) »

ويرى سيبويه تعليلا آخر فيقول : « إن كل اسم منون يلحقه في حال النصب في الوقف الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تحيى علامة للمتنصرف فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون^(٣) »

أما شارع المفصل فإنه يرى أن العلة في إبدال التنوين ألفا في حال النصب « أن التنوين زائد مجرى مجرى الإعراب من حيث كان تابعا لحركات الإعراب ، فكما أنه لا يوقف على الإعراب ، فكذلك التنوين لا يوقف عليه ولأنهم أرادوا ألا يكون كالنون الأصلية في نحو حسن وقطن أو الملحقة في نحو رعشن وضيغن^(٤) »

وليس التنوين فقط هو الذى يبدل هنا ألفا بل إن « كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة ، وإن لم يكن تنوين تمكين فإنها تقلب في الوقف ألفا^(٥) »

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢ : ٣٣٨

(٢) شرح التصريح ٢ : ٣٣٨

(٣) الكتاب ٢ : ٢٨١

(٤) شرح المفصل ٩ : ٦٨

(٥) شرح الرضى ١٩٨

وذلك كنون التوكيد الخفيفة من نحو اضربن ، فإنه في حال الوقف يصح أن يقال اضرباً ، ومنه قوله تعالى « لتسفعاً بالناسية^(١) » .

العلة في عدم إبدال الواو والياء بعد الضمة أو الكسرة :

ذهب النحاة في عدم الإبدال إلى علل كثيرة منها :

« أن الواو والياء حرفان ثقیلان في أنفسهما ، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو ، والكسرة مع الياء ، زاد الثقل ، بخلاف الألف فلم يكن معها ثقل فتركوها على حالها^(٢) » .

أما العلة التي يراها ابن الأنباري لذلك فهي « أنهم لو أبدلوا من التنوين واوا في حالة الرفع ، لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون (هناك) اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ، وليس في كلام العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ، ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجر لكان ذلك يؤدي إلى أن تلتبس بياء المتكلم^(٣) » .

لما تقدم نرى لماذا اختير حذف التنوين في المرفوع والجرور بدلا من قلبه واوا أو ياء ، وسهل ذلك كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة في الحقيقة .

على أن من العرب ، من لا يبدل التنوين ألفا في حالة النصب ، ويعتبره كالمرفوع والجرور ، ليجرى الباب مجرى واحد ، وهي لغة ربيعة - كما تقدم - قال شاعرهم :

ألا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائما دنف^(٤)
ومن النحاة من يرى أن هذه ليست مطردة عند ربيعة ، فقد نقل الصبان في حاشيته عن ابن عقيل قوله :

(١) العلق ١٥ :

(٢) شرح التصريح ٢ : ٣٣٨

(٣) أسرار العربية ١٦٣ :

(٤) معجم المواع ٢ : ٢٠٥

« والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ، ففي أشعارهم كثير الوقف على المنصوب للمنون بالألف ، فكان الذي اختصوا به جواز الإبدال ^(١) » عند النصب لا وجوبه كما في لغة الجمهور .

ومن العرب أيضا من يبدل في حالة الرفع واوا ، وفي حالة الجرياء كما في حالة النصب - وهي لغة أزد السراة - كما تقدم .

فيقولون ، هذا محمدو « بالواو » وتحدث مع محمدى « بالياء » ، وهاتان اللغتان غير مشهورتين لأنهما لقبيلتين مخصوصتين كما ذكر النحاة .

المنصوب المؤنث :

غير أن هناك حالة واحدة لا يبدل التنوين فيها في حالة النصب ألفا ، وهي الاسم المؤنث (بالهاء) .

فقد ذكر بعض النحاة أن الأصل في التأنيث الهاء قال ثعلب :

« إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت تاء في الوصل ، إذ لو تركت بحالها هاء فقلت ، ورأيت شجرها بالتنوين ، وكان التنوين يقلب في الوقف ألفا كما في زيدا ، فيلتبس بهاء المؤنث ^(٢) ، فقلبت في الوصل تاء لذلك ثم لما جرى إلى الوقف رجعت إلى أصلها وهو الهاء ^(٣) » .

ولذلك لم يقلب التنوين حيثشذ ألفا ، في حالة النصب خوفا من اللبس غير أنه يمكن أن يرد على من قال : بأن الهاء هي الأصل في التأنيث بأن كتب النحاة جميعا ذكرت أن التاء هي علامة التأنيث تلحق آخر الاسم ، وتكون متحركة كما تلحق بآخر الفعل الماضي وتكون ساكنة ، وأول الفعل المضارع ، وتكون متحركة ، فيجب أن تعتبر التاء هي الأصل جريا للباب على أصل واحد . وحيثشذ يمكن أن تقسم تاء التأنيث الملحقه بالاسم إلى نوعين :

النوع الأول : وهي التاء التي تكتب (مفتوحة) وفيها يبدل التنوين ألفا في حالة النصب نحو زرت أختا ، أكرمت بنتا .

النوع الثاني : وهي التاء التي تكتب (مربوطة) ويوقف عليها بالهاء نحو رأيت طالبة ولا يبدل التنوين معها ألفا في حالة النصب خوفا من اللبس بينها وبين ضمير المفرد المؤنث .

على أن من العرب من يقف على هذا النوع بالتاء مطلقا . كقول بعضهم

يا أهل سورة البقرث ، فقال مجيب ، ما احفظ منها ولا آيت وقوله :

الله أنجلك يكفى مسلمث من بعدما وبعدهما وبعدهت
كادت نفوس القوم عند الغصلمث وكادت الحرة أن تدعى أمت ^(١)

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ، ولو كانت منونة منصوبة ^(٢) » كما في تدعى أمت ، فكان القياس أن يقول تدعى « أمة » بالوقف عليها بالهاء ، ولكنه يبدو أن القافية هي التي اقتضت ذلك .

وقد ورد من « وقف عليها بالتاء ، وأبدل التنوين ألفا ، كقول الشاعر :
إذا اعتزلت من مقام العزيز فإحس شملتها شملت ^(٣)
فما سبق يتضح أن اعتبار التاء هي الأصل في التأنيث أولى من اعتبار الهاء .

ومما يزيد هذا الرأي تأييدا أنه قد ورد في المصحف الشريف كتابة هذه التاء مفتوحة كقوله تعالى : « إِنَّ شَجَرَتِ الرَّقُومِ ^(٤) » ، « ضرب الله مثلا للذين كفروا امرت نوح وامرأت لوط ^(٥) » وأن أغلب القراء قد وقف عليها بالتاء .

(١) رجز لم يدور راجزه ، وبعدهت أى بعدما فأبدل من الألف هاء ، ثم أبدل الهاء لتوافق بقية القوافي

(العنى ٤ : ١٢٤)

(٢) شرح الأشموني : ٤ : ٢١٤

(٣) مع الموامع : ٢ : ٢١٥

(٤) الدخان : ٤٣

(٥) التحريم : ١٠

(١) حاشية الصبان : ٤ : ١٩٤

(٢) يقصد ضمير المفرد المؤنث .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٩٦

قلب الألف المتطرفة همزة :

حكى سيبويه^(١) في الوقف أن الألف المتطرفة قد تقلب همزة نحو « هذه حبلاً » بالهمزة يريد حبلى ، ورأيت رجلاً يريد رجلاً .

وذكر ابن يعيش أن هذه الهمزة بدل من الألف التي هي عوض من التنوين في الوقف ، وليست بدلا من التنوين نفسه وذلك « لقرب ما بين الهمزة والألف ، وبعد ما بينهما ، وبين النون ، وإنما أبدلوا منها لأن الألف أخفى من الهمزة ، والهمزة إذا كان ما قبلها متحركا كانت أبين من الألف ، والألف قريبة من الهمزة .

ومما يؤيد أن الهمزة في رجلاً مبدلة من الألف لا من التنوين أنك تقول : رأيت حبلاً ، وتهمز وإن لم يكن فيها تنوين (ومثله) هو يضربها^(٢) » .

هذا ما ذكره شارح المفصل في هذه اللغة ، ويبدو أنها لغة لإحدى القبائل ، أو أنها لغة شاذة وذلك لأن قلب كل ألف متطرفة همزة ، يوجد الخلط بين المقصور والمهموز ، وبين الألف الأصلية والمبدلة . ولعل ذلك كان السبب في إهمال أكثر الكتب النحوية لهذه اللغة .

الأوجه الأخرى للوقف وعلاقة التنوين بها :

الوجه الثاني من وجوه الوقف هو : الإشمام ، ويتضح من تعريفه - كما تقدم - أنه لا يكون إلا في المرفوع ، سواء أكان منونا أم غير منون ، وفي المبني على الضم كذلك .

فعند قولك : جاء محمد ، لك أن تقف عليه بالإشمام مع بيان هيئة الحركة الموجودة في الدال بضم الشفتين ، فيكون ذلك إشماما .

الوجه الثالث من وجوه الوقف هو : الروم ، ويكون على أصح الأقوال في الحركات كلها ، في المرفوع منونا كان أو غير منون ، وفي المنصوب غير المنون ، وفي

المفتوح ، وفي المجرور بالكسرة وبالفتحة (ولكنه) يحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة ، ولذلك لم يجزه القراء في الفتحة .

وأما النحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحة .

وقد زعم البعض أن الروم لا يكون في المنصوب لخفته ، والناس على خلافه لأن الروم لا يرفع حكمه لحكم المسكون لما فيه من جرى بعض الحركة في الوقف فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره^(١) »

مما تقدم نرى أن الروم يكون في كل الحركات إلا المنصوب المنون فإنه لا يجوز فيه إلا لمن وقف عليه (بلغة ربيعة) وهو حذف الألف المبدلة من التنوين ، حتى يمكن التنبيه على الحركات بصوت ضعيف ، لأنه مع وجود الألف لا يمكن ذلك .

الوجه الرابع - الوقف بالتضعيف :

أما التضعيف ، فيكون أيضا في المرفوع والمجرور مطلقا ، أى سواء أكان منونا أم غير منون ، نحو : هذا خالد ، ومررت بخالد ، ويجوز في المنصوب إذا لم يكن منونا ، وذلك بأن يكون فيه ألف ولام أو إضافة أو يكون غير منصرف^(٢) .

أما المنصوب المنون فإنه لا يصح فيه التضعيف ، غير أنه قد ورد بالتضعيف في قوله الشاعر :

تترك ما أبقي الدباسيسبا^(٣)

« وكان الواجب ألا يلحقه التضعيف لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في الوقف ، ويقب تنوينه ألفا لا غير ، ومع تحرك حرف الإعراب في الوقف ، لأجل الأتيان بحرف الاطلاق لا يضعف ، لكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجر وقاسه عليهما كما في لغة ربيعة^(٤) »

(١) مع الفواعل : ٢ : ٢٠٧

(٢) شرح المفصل : ٩ : ٦٨

(٣) عزى في الكتاب لربيعة وعزاه أبو حاتم الأعرابي ، وابن يسعون لربيعة بن صبح من قصيدة مرجزة (العيني

٢١٩ : ٤)

(٤) شرح الرضي : ٢١٠

(١) الكتاب : ٢ : ٢٨٥

(٢) شرح المفصل : ٢ : ٢٨٥

على أنه يمكن اعتبار ذلك ضرورة ، أو أن الشاعر وقف على الكلمة بلغة ربعة .
الوجه الخامس من وجوه الوقف : هو النقل .

اتفق النحاة على أنه يصح الوقف بالنقل إذا كان الاسم مرفوعاً أو مجروراً
مطلقاً ، أما المنصوب المنون ، فإنه لا يصح فيه الوقف بالنقل إلا على لغة ربعة فإنهم
يحذفون الفتحة أيضاً .

ولكنهم « اختلفوا في المنصوب الذي فيه الألف واللام نحو رأيت البكر .
فمذهب البصريين أنه لا تنقل فتحة الراء إلى الكاف ، بل يوقف عليها بغير
النقل .

ووجهه أن هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلها نحو
رأيت بكراً ، فلما كانت كذلك اطردها حكمها ، حتى صارت في حال التعريف مثل
حالتها في التنكير^(١) .

ويرى سيويه هذا الرأي أيضاً فيقول : « لا يقال رأيت البكر لأنه في موضع
التنوين^(٢) » بناء على أن اللام عارضة ، والأصل التنوين ، فالمعرف في حكم المنون في
الوقف .

وأجاز ذلك الكوفيون لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء ، في وجوب إسكان
اللام .

ولعل رأي الكوفيين هو الأصح ، لأننا لا نجد سبباً يفرق بين المرفوع والمجرور ،
وبين المنصوب في حالة التعريف ، كما أن حمل غير المنون على المنون في حالة النصب ،
لا يمكن أن يكون علة مقبولة في منع النقل ، خصوصاً أنه قد اتفق الجميع على أن
المنصوب ، إذا كان مهموزاً ، فإنه يصح الوقف عليه بالنقل « فيقال رأيت الحَبَّاء في

(١) الأشياء والنظائر ١ : ٢٥٨

(٢) الكتاب ٢ : ٢٨٣

(رأيت) الحَبَّاء^(١) . وقال البصريون وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها ، وإذا سكن
ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب^(٢) .

ومذهب الكوفيين لا يفرق بين المهموز وغيره حينئذ في حالة النصب .
مما سبق يتضح لنا :

أن الاسم المنون إذا كان مرفوعاً ، أو مجروراً ، يصح الوقف عليه بجميع الأوجه :
الإسكان ، والإشمام ، (في الرفع فقط) ، والروم ، والتضعيف ، والنقل .

أما المنصوب المنون ، فإنه لا يصح الوقف عليه ، بأى وجه من الوجوه السابقة
لإبدال تنوينه ألفاً إلا لمن وقف عليه (بلغة ربعة) فإنه حينئذ يصح الوقف عليه بكل
الوجوه ، كالمرفوع ، والمجرور تماماً .

الوقف مع الترم :

يقف العرب بجميع الأوجه الخمسة المتقدمة ، في نثرهم ، أما إذا وقفوا على
روى الشعر ، وترغوا « فإنهم يلحقون الألف ، والياء ، والواو ماينون ، ومالا ينون ،
لأنهم أرادوا مد الصوت ، وذلك كقول امرئ القيس :

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزلى بسقط اللوى بين الدخول فحوملى^(٣)
وقال في النصب ليزيد بن الطيرة :

فبتنا تحميد الوحش عنا كأننا قتيلا لم يعلم لنا الناس مصرعاً^(٤)
وقال في الرفع للأعشى :

هريرة ودعها وإن لام لائم غداة غدا أم أنت للين واجم^(٥)

(١) الحَبَّاء : ماخبيء وغاب (مادة حبا - القاموس المحيط) .

(٢) الأضيوى ٤ : ٢١٢

(٣) البيت لامرئ القيس (العيني ٣٠٩) .

(٤) من شواهد الكتاب ٢ : ٢٩٨

(٥) من شواهد الكتاب ٢ : ٢٩٨

هذا ما ينون ، وما لا ينون فيه قولهم لجريز :

أقلل اللوم عاذل والعتابا وقولى إن أصبت لقد أصابا
وقال فى الرفع لجريز (أيضا) :

متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث أيتها الخيامو^(١)
(وله فى الجر أيضا) :

أيها منزلنا بنعف سويقة كانت مباركة من الأيامى^(٢)
وإنما ألحقوا هذه المدة ، فى حروف الروى ، لأن الشعر وضع للغناء والترنم
فألحقوا كل حرف الذى حركته منه^(٣) .

ومن العرب من يرم بإبدال هذه الحروف نونا ساكنة ، وهو ما ستفصل القول
فيه عند كلامنا على (وظيفة الترغم للنون الساكنة) فى الباب القادم إن شاء الله .

الوقف على الاسم المقصور :

المقصور : هو ما كان آخره ألفا لازمة قبلها فتحة ، نحو الفتى .

وهذه الألف ، إما أن تكون للتأنيث ، أو لغيره .

فإن كانت للتأنيث فلا يدخل الاسم حينئذ تنوين^(٤) نحو سكرى وحبل ، أما إذا
كانت الألف لغير تأنيث ، فإنه يلحقه التنوين نحو أرطى ، وكمثرى .

آراء النحاة فى الوقف على المقصور المنون :

يقف النحاة على الاسم المقصور المنون بالألف مطلقا ، نحو رأيت فتى

« وفى هذه الألف ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : إن هذه الألف بدل من التنوين فى الأحوال

الثلاث^(٥) وصلا ، ووفقا وهذا مذهب أبى الحسن ، والفراء والمازنى^(٦) .

وعللوا لذلك بأنه لا يمكن اجتماع الألفين ، لام الكلمة ، والألف المبذلة من
التنوين ، فلا بد من حذف إحداهما « وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطارىء يزيل
حكم الثابت لأنه إذا علم أنه إذا جىء به حذف ، لم يُجأ به ، ولأن قبل التنوين فتحة
فى اللفظ ، فصار فتى فى الأحوال الثلاث بمنزلة زيد فى قولك رأيت زيدا^(١) » فتكون
الألف الموجودة بدلا من التنوين فى الأحوال الثلاث .

ويؤخذ على هذا المذهب « أنه قد جاء عنهم هذا فتى بالإمالة ، ولو كانت بدلا
من التنوين ، لما ساءت فيه الإمالة إذ لا سبب لها^(٢) » .

المذهب الثانى : أن الألف الموجودة هى لام الكلمة فى الأحوال الثلاث وذلك
لأنه « يحذف التنوين رفعا ، وجرا ، ونصبا ، فتعود الألف فى الأحوال كلها ، وهذا
المذهب قاله ابن كيسان^(٣) : والسيوافى ، وابن برهان^(٤) ، وابن مالك فى الكافية ،
وقال أبو حيان : إنه الأرجح^(٥) » .

ويؤخذ على هذا المذهب ، أنه استحسن حينئذ حذف التنوين ، عن حذف
لام الكلمة ، مع الكلمة ، مع أنه لا يجوز حذف التنوين ، لأنه أتى به لمعنى ، فإذا زال ،
زال المعنى .

المذهب الثالث : اعتبار المقصور المنون كالاسم الصحيح المنون « فالألف فى
النصب بدل من التنوين ، وفى الرفع والجر ، بدل من لام الكلمة ، فإذا قلت :

(١) الأشياء والنظائر ١ : ٣٩

(٢) شرح المفصل ٩ : ٧٦

(٣) محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن — عالم بالعربية نحو ولغة ، من بغداد ، أخذ عن الميز وعلم ، لم
يعرف مولده . ومن كتبه : المهذب فى النحو ، وغلط أدب الكاتب . توفى عام ٣٢٠ هـ ، ترجمته فى بقية الوعاة
١٨ / ١

(٤) أحمد بن على بن برهان — فقيه بغدادى ، ولد عام ٤٧٩ هـ ، غلب عليه علم الأصول ، وكان يضرب
به المثل فى حل الإشكال ، توفى عام ٥١٩ هـ ومن تصانيفه :

السيط ، والوسيط . انظر ترجمته فى بقية الوعاة ٢ / ١٢٠

(٥) جمع الموامع ٢ : ٢٠٥

(١) من شواهد الكتاب ٢ : ٢٩٨

(٢) من شواهد الكتاب ٢ : ٢٩٩

(٣) الكتاب ٢ : ٢٩٨

(٤) لأنه يكون اسمًا غير منصوف .

(٥) أى فى حالة الرفع والنصب والجر وتكون لام الكلمة حينئذ هى المخذوفة .

(٦) الأصحوى ٤ : ٢٠٤

هذا فتى ومررت بفتى ، ووقفت عليه ، فالألف هي الأصلية ، نظير الدال من زيد ، وإذا قلت : رأيت فتى ، فالألف هي المبدلة من التنوين ، نظير الألف من رأيت زيدا ، وحذفت الألف الأصلية لاجتماع الساكنين .

« وهذا مذهب سيبويه ، فيما نقل أكثرهم ، ومذهب معظم النحويين ^(١) . وهذا المذهب هو الأولى بالقبول ، لأنه لم يرد عليه أى مأخذ ، كما أن حمل المقصور على الصحيح ، أولى ، جريا للباب على وتيرة واحدة .

أثر هذا الاختلاف :

وأثر هذا الاختلاف يظهر عند الإعراب .
فعلى المذهب الأول « يكون الاسم المقصور معربا بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

وعلى المذهب الثانى : يعرب بحركات مقدرة على الألف الموجودة لأنها حينئذ محل الإعراب ^(٢) » .

وأما على المذهب الثالث : فيكون الإعراب ، بحركات مقدرة على الألف الموجودة فى حالتى الرفع والجر ، وعلى الألف المحذوفة فى حالة النصب فقط .

الوقف على المقصور غير المنون :

أما المقصور الذى لا يدخله التنوين « من نحو سكرى وحبلى ، والقفا ، والعصا ، فألفه ثابتة ، وهى الألف الأصلية ، التى كانت فى الوصل لأنه لاتنوين فيه فيكون الألف بدلا منه .

وقوم من العرب ، يدلون من هذه الألف ياء فى الوقف ، فيقولون : هذه أفعى وحبلى ، وكذلك كل ألف تقع آخر ، لأن الألف خفية ، وهى أدخل فى الحق ، قرينة من الهمزة ، والياء أئين منها لأنها من الفم .

« قال سيبويه : ولم يجيئوا بغير الياء لأنها تشبه الألف فى سعة المخرج ^(١) ، وهى لغة لفزارة ، وناس من قيس ، وهى قليلة » .

« والأكثر الأول فإذا وصلت عادت الألف ، واستوت اللغتان ، وطبىء يجعلونها ياء فى الوصل ، والوقف ، ومنهم من يجعلها واوا لأن الواو أئين من الياء إذا كانت الياء أدخل فى الفم فكانت أخفى منها ^(٢) » .

هذه هى اللغات الثلاث التى ذكرها شارح المفصل فى الوقف على المقصور غير المنون ، وذكر شارح التوضيح لغة رابعة : « وهى قلب الألف همزة ، لأن الهمزة أخت الألف ، وهما أئين الحروف كلها ، وهى لغة لبعض طبىء ^(٣) » .

مما سبق يتضح أن المقصور غير المنون ، يصح الوقف عليه بالألف وهى اللغة المشهورة ، وبإبدال الألف ياء ، أو واوا ، أو همزة ، وهى لغات لبعض القبائل .

الوقف على الاسم المنقوص :

المنقوص : هو كل اسم وقعت فى آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضى والداعى .

والمنقوص : إما أن يكون منونا ، أو غير منون .

وكلاهما يكون ، إما مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .

المنقوص المنون :

إذا وقعت على الاسم المنقوص ، وكان مرفوعا ، أو مجرورا منونا ، فلك فيه لغتان :

حذف الياء فتقول : هذا قاض ، ومررت بقاض .

(١) بالرجوع إلى الكتاب ، وجدت أن صحة هذه العبارة « وزعموا أن بعض طبىء يقولون أفعوا لأنها أئين من الياء ولم يجيئوا بغيرها لأنها تشبه الألف فى سعة المخرج » .

فدل ذلك على أن سيبويه يريد الواو لا الياء كما ذكر شارح المفصل . (الكتاب ٢ : ٢٨٧) .

(٢) شرح المفصل ٩ : ٧٦

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢ : ٣٣٨

(١) شرح التصريح : ٢ : ٣٣٨

(٢) حاشية الصبان : ٤ : ١٩٤

أو إثباتها ، فتقول : هذا قاضى ، ومررت بقاضى « ووجه هذه اللغة أن حاذف الياء فى الأصل ، إنما كان التنوين ، لالتقاءهما معا ، وقد سقط التنوين فى الوقف ، فرجعت الياء . وبه قرأ ابن كثير ، « ولكل قوم هادى »^(١) ، « وما لهم من دونه من وإلى »^(٢) .

« ووجه اللغة الأولى أن حذف التنوين ، فى الوقف عارض ، والعارض لا يعتد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف على متحرك »^(٣) .

وهذه اللغة هى أرجح اللغات ، وبها قال سيبويه ووصفها « بأنها الكلام الجيد الأكثر »^(٤) .

كما أن الوقف محل استراحة ، ورد الياء يوجب ثقل الكلمة .

أما إذا كان المنقوص منصوبا متونا ، فالجميع على إثبات الياء وقفا ، لأنها تحصنت بألف التنوين^(٥) ، فلا يمكن حذفها ، وذلك كقوله تعالى « ربنا إنا سمعنا مناديا »^(٦) .

المنقوص غير المنون :

أما إذا وقفت على المنقوص غير المنون ، فإن كان مرفوعا أو مجرورا ففيه أيضا لغتان ، الحذف ، والإثبات . فتقول ، هذا القاضى ، ومررت بالقاضى ، وهذا القاضى ، ومررت بالقاضى .

« وحجة من حذفها فى الوقف ، أنه قدر الوقف على المتكرر بحذف الياء ، والتنوين ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها »^(٧) .

(١) الرعد : ٧

(٢) الرعد : ١١

(٣) الأنشاه والنظائر ١ : ٢٦٠

(٤) الكتاب ٢ : ٢٨٨

(٥) بخلاف لغة ربيعة .

(٦) آل عمران : ١٩٣

(٧) شرح التصريح ١ : ٣٤

وتبدو هذه الحجة غير منطقية ، فقد افترض صاحبها شيئا لم يكن فى نية المتكلم عند النطق ، كما أنه لا يوجد ما تحذف معه الياء ، فبقى وجه الإثبات هو الأرجح بعكس المنون .

أما المنصوب غير المنون فليس فيه إلا وجه واحد ، وهو إثبات الياء نحو رأيت القاضى .

أنواع المنقوص غير المنون :

والمنقوص غير المنون أربعة أنواع :

أحدها : ماسقط تنوينه بدخول ال (وقد سبق الكلام عليه) .

والثانى : ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضى ، فالخليل يختار فيه الإثبات لأن الحذف مجاز^(١) ولم يكتر . ويونس يختار الحذف^(٢) لأن النداء محل حذف .

والثالث : ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بإثبات الياء (كما تقدم فى المنصوب) .

والرابع : ماسقط تنوينه للإضافة ، نحو قاضى مكة ، فيجوز فيه الوجهان الجائزان فى المنون ، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه ، عاد إليه ماذهب بسببها وهو التنوين ، فجاز فيه ماجاز فى المنون^(٣) .

هذه أوجه الوقف فى المنقوص مطلقا أى سواء أكان متونا أم غير منون ، ومعلوم أن الإعراب عند الإثبات يكون فى حالة الرفع والجر ، بضمة أو كسرة مقدرة على الياء الموجودة ، وعند الحذف يكون بضمة أو كسرة مقدرة على الياء المحذوفة .

(١) أى أجازة النحاة على خلاف الأصل ، ولم يكتر حتى يكون راجحا .

(٢) ورجح سيبويه مذهب يونس حيث قال : « وقول يونس أقوى لأنه لما كان ينبغي فى كلامهم أن يحذفوا

فى غير النداء ، كانوا فى النداء أجدر لأن النداء موضع حذف ، يحذفون فيه التنوين » (الكتاب ٢ : ٢٨٩)

(٣) شرح التصريح ٢ : ٣٤٠

أما في حالة النصب ، فإن الفتحة تظهر على الياء سواء أكان منونا أم غير منون .

الوقف على كآين وإذن :

بقيت كلمتان يدخلهما التنوين : الأولى : اسم وهي كآين ، والثانية : مختلف في حقيقتها ، وهي إذن .

أما كآين : فهي « اسم مركب من كاف التشبيه ، وأى الاستفهامية المنونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ، لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رسم في المصحف نونا ، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف .

وقيل الكاف فيها زائدة .

قال ابن عصفور : إنك لاتريد بها معنى تشبيه ، وهي مع ذلك لازمة .

وقيل هي اسم بسيط ، واختاره أبو حيان ^(١) .

وهذا هو جملة القول في كآين ، ولعل من الأحسن اعتبارها اسما بسيطا ، حتى

لا نحتاج إلى القول بتركيبها ، وإثبات هذا التركيب بقول متكلف .

كما أن الأحسن أيضا إثبات نونها عند الوقف ، منعا للبس بينها وبين كآى (غير المنونة) في مثل قولك : رأيت رجلا لا كآى رجل يكون .

أما إذن .

فقد اختلف في حقيقتها ، هل هي اسم أم حرف ؟

« الذى عليه الجمهور أنها حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم

والأصل في إذن أكرمك ، إذا جئتني أكرمك ، ثم حذفت الجملة ، وعوض

عنها التنوين ، وأضمرت أن .

وعلى الأول ، فالصحيح أنها بسيطة ، لا مركبة من إذ وأن ^(٢) .

(١) مع الهوامع ٢ : ٧٦

(٢) معنى اللبيب ١ : ١٩

وقد اختلفوا عند الوقف عليها إلى فريقين :

أ - منهم من يرى إبدال نونها ألفا ، فقد جاء في لسان العرب :

« وإنما أبدلت الألف من نون إذن في الوقف ، ومن نون التوكيد ، لأن حالهما في ذلك حال النون التي هي علم الصرف ، وإن كانت نون إذن أصلا وتأنك النونان زائدتان .

« فإن قلت : فإذا كانت النون في إذن أصلا ، وقد أبدلت منها الألف فهل تجيز في نحو حسن ، ورسن ، ونحو ذلك مما نونه أصل ، فيقال فيه : حسا ، ورسا ؟ .

فالجواب ، أن ذلك لايجوز في غير إذن ، مما نونه أصل ، من قبل أن إذن حرف فالتون فيها بعض حرف ، وأما التون في حسن ورسن فهي أصل من اسم متمكن ، يجري عليه الإعراب ، فالتون في ذلك كالدال في زيد ^(١) » اهـ

ب - « وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون ، واختاره ابن عصفور ، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون ، وليس كما ذكر ، وإجماع القراء السبعة على خلافه ، فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو « ولن تفلحوا إذا أبدا ^(٢) » بالألف ^(٣) » .

وروى عن المبرد ، والمازني ، الأخذ بهذا الرأي .

وقد عزا الصبان في حاشيته ^(٤) هذا الخلاف في الوقف عليها إلى الخلاف في حقيقتها ، « فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون ، وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف ^(٥) » .

هذه هي جملة آراء النحاة في الوقف على إذن ، ولعل مايؤيد الرأي الأول في رجحانه ، إجماع القراء بالوقف عليها بالألف كما أنها تكتب في القرآن دائما ألفا ، اتباعا للمصحف الشريف وبإحذا الاختصار عليه ، مراعاة للقرآن الكريم .

(١) لسان العرب مادة « إذن » .

(٢) الكهف : ٢٠

(٣) شرح التصريح ٢ : ٣٣٩

(٤) نقلا عن السيوطي في حاشية المغنى .

(٥) حاشية الصبان ٣ : ٤٣٧

التنوين ورسمه في الكلمات :

احتاج العرب إلى « شكل » الكلام ، بوضع علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على نوع حركته ، ليحافظوا على النطق العربي السليم وذلك بعد أن كثرت اختلاطهم بالعجم ، فظهر بينهم اللحن .

ويقال : « إنه لما تولى زياد ابن أبيه على العراقيين أيام معاوية » أمر أبا الأسود الدؤلي بتعليم أولاده بالبصرة ، فسمع أبو الأسود قارئاً يقرأ قول الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ بِرِئَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ ^(١) » بجر لام رسوله ، فتعجب ، وطالب كاتباً ، وقال له : إذا رأيتني قد فتحت فمى بالحرف ، فانقط نقطة على أعلاه ، وإن ضمنت فمى فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فمى فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن اتبعت لك شيئاً من غنة ^(٢) فاجعل مكان النقطة نقطتين ، ففعل ذلك ^(٣) »

ثم جاء الخليل بعد ذلك ، فاقتفى ، أثر أبي الأسود ، أكمل مابدأه ووضع الحركات التي تشكل بها كلامنا اليوم .

ولذا نرى الآن من الكلمات ما يقتضى ، أن يكون في آخره ضمتان ، أو فتحتان ، أو كسرتان ، مثل جاء محمد ، رأيت محمداً ، وذهبت إلى محمد وقد وضعوا الحركة الثانية لتدل على أن الكلمة منونة .

وكان الأصل أن تكتب نونا ساكنة في آخر كل كلمة منونة « ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل ، اختصاراً ، ومنعا للخلط بين هذه النون الزائدة وغيرها من الأنواع الأخرى ، ولا سيما الأصلية ، ووضعوا مكان النون رمزاً يغنى عنها ، ويدل على ما كانت تدل عليه ، « وهذا الرمز هو الضمة الثانية ، والفتحة الثانية ، والكسرة الثانية على حسب الإعراب ، فاستغنوا بهذا الرمز عن النون فحذفوها في الكتابة ^(٤) »

(١) التوبة : ٣

(٢) يقصد إذا نون الكلمة

(٣) كتاب الإملاء : ٤٨

(٤) النحو الواقي ١ : ١٢

ولذلك كان معنى قولهم في تعريف التنوين أنه « يثبت لفظاً لا خطأ » أنه لا يثبت خطأ بصورة النون ، وإن كان هناك رمز يدل عليه .

العروضيون يكتبون التنوين نونا :

لما كان العروضيون يكتبون ما يسمع خاصة ، إذ الذي يقيد به في صناعة العروض ، إنما هو ما يلفظ به لأنهم يريدون به عدد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركاً كان ، أو ساكناً ^(١) .

لذلك فهم يكتبون التنوين نونا ساكنة ، ولا يراعون حذفها في الوقف ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفاعيل ، فقد تقطع الكلمة بحسب ما تقع من تبين الأجزاء . كقولهم :

ولقد علم تيمندى نعمممدن منخيرأد يانلبري يتديننا
متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن ^(٢)
وكتابة هذا البيت في الخط العادي :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديننا
ولهذا يقال دائماً : خطان لايقاس عليهما : خط المصحف العثماني ، وخط العروضيين .

كيف يكتب الاسم المنون ؟ :

على ضوء ما ذكرناه آنفاً ، يمكن أن نقول : إن الاسم إذا كان مرفوعاً منوناً ، فإنه يكتب ، وعلى الحرف الأخير منه ضمتان ، وإن كان مجروراً ، فإنه يكتب وعلى آخره كسرتان ، وإذا كان الاسم المنون منصوباً ، أو مفتوحاً ، فإن العرب تبدل التنوين وتكتبه ، إلا ربعة ، فإنهم يكتبونه بدون ألف ، على اعتبار أن الحرف الأخير ساكن دائماً .

(١) مع الفواص : ٢ : ٢٤٣

(٢) البيت من الكامل ، وحصل فيه القطف في الوند الأخير من الضرب .

وفي لغة أزد السراة ، يكتبون بعد كل اسم منون ، حرفا يجانس حركته ومحل الخلاف في الكتابة ، مفرع عن الخلاف في الوقف - كما تقدم .

شروط كتابة الألف بعد المنصوب المنون :

يرسم التنوين ألفا في الاسم المنصوب « بشرط ألا يكون مقصورا ، ولا مختوما بهاء التأنيث ، ولا موصوفا بابن متصل به ، ولا مختوما بقطعة^(١) قبلها ألف ، أو على ألف^(٢) » .

فهذه شروط أربعة ، يجب أن تتحقق في الاسم المنصوب المنون ، ليبدل ألفه تنويننا .

وإن لم تتحقق هذه الشروط :

أ - فإن كان الاسم المقصور منونا « ثلاثيا » أو أكثر ، فاختار كتابته بالياء (كفتى) ، وهو قياس مذهب المبرد ، لأنه يرى ، أنها لام مطلقا ، وقياس مذهب المازني ، أن يكتب الألف ، لأنه يرى أنها بدل من التنوين مطلقا ، كالألف في رأيت زيدا .

وقياس مذهب سيبويه ، أن يكتب المنصوب بالألف ، لأنها بدل من التنوين وما سواه ، من جر ، ورفع بالياء^(٣) ، لأنها حينئذ بدل من لام الكلمة . ويتضح من ذلك أن البعض يرى كتابة المقصور المنون بالألف مطلقا والبعض الآخر يرى كتابته بالياء مطلقا ، أما سيبويه فيرى كتابته بالألف عند النصب ، وبالياء عندما يكون مرفوعا أو مجرورا^(٤) .

والخلاف المتقدم ، إنما هو في الاسم المقصور ، اليائي الأصل .

(١) أى همزة .

(٢) كتاب الإملاء للشيخ والى : ١٤١

(٣) كتاب الإملاء : ١٢٧

(٤) استحسن قبل ذلك الأخذ برأى سيبويه عند الكلام على الوقف على المقصور المنون حملا

للمعقل على الصحيح - كما تقدم - وهنا أميل إلى كتابتها مطلقا بالياء ليظهر الفرق بين المقصور اليائي

الأصل والواو .

أما الاسم المقصور ، الذي يكتب بالألف ، فلا خلاف فيه مطلقا ، مثل عصا ، وقفا .

ب - وإن كان الاسم مختوما ، بناء التأنيث المربوطة ، فإن تنوينه لا يكتب ألفا عند النصب ، بل يكتفى فيه بكتابة الرمز وهو الفتحة الثانية نحو : رأيت تلميذة . أما من يكتبها بالتاء المفتوحة - وهى لغة مرجوحة - فإنه حينئذ يبدل معها التنوين ألفا فيقول (رأيت تلميذتا) .

ج - الاسم المنصوب الموصوف بابن :

ذكر الشيخ حسن والى^(١) (صاحب كتاب الإملاء) أنه يشترط في إبدال التنوين ألفا في حالة النصب ، ألا يكون الاسم غير موصوف بابن .

ونرى أنه لا حاجة إلى هذا الشرط ، لأنه قد تقدم ، أن التنوين يحذف في هذا الموضع ، وما دام أنه قد حذف التنوين ، فليس ثمة إبدال . على أن الشيخ واليا نفسه ، قد نص على حذف التنوين في هذا الموضع حين قال عند الكلام ، على حذف الألف من كلمة (ابن) عندما تكون صفة لعلم .

« وإنما حذفت الألف حينئذ ، لأن الصفة والموصوف لشدة اتصاهما كالشيء الواحد ، ولهذا حذف التنوين من العلم الأول ، ولو في حالة النصب ، نحو : رأيت على بن محمد ، ولأن استعماله على هذا الوجه ، أكثر من غيره^(٢) » اهـ .

وهذا يؤيد ما ذكرناه ، من أنه لا داعى إلى ذكر هذا الشرط .

د - الاسم المنصوب المنون المختوم بهمزة قبلها ألف أو على الألف : مثال : رأيت سماء ، وزرت ملجأ .

(١) هو حسين بن حسين بن ابراهيم بن إسماعيل بن وهذان والى ، ولد عام ١٢٧٦ هـ في بلدة ميت أبو على بالشرقية ، وتخرج بالأزهر ، وكان من أعضاء هيئة كبار العلماء ، له كتب منها :

أدب البحث والمناظرة ، ورسالة التوحيد .

توفى عام ١٣٥٤ هـ (الأعلام ٢ : ٢٥٤)

(٢) كتاب الإملاء ١٧٢

أما المثال الأول فقد اختلف فيه « فكتبه جمهور البصريين بألفين الواحدة^(١) حرف علة ، والأخرى البديل من التنوين^(٢) ، وبعضهم والكوفيون بواحدة^(٣) وهي حرف العلة التي قبل الهمزة ، ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة^(٤) .

والرأى الثاني هو الأرجح « لكراهة اجتماع ألفين ، ليست ثانيتهما ضميرا ، ولا تمنع الكراهة القطعة بين الالفين ، إذ لا صورة لها ولأن حمزة يقف على مثله بحذف الهمزة^(٥) .

والمثال الثاني : قد قيل فيه - في رأى ضعيف - أنه يكتب بألفين هكذا (زرت ملجأ) فتثبت ألف التنوين .

ولكن اجتماع الألفين ، بدون فاصل بينهما ، جعل الأصح ، أنه يكتب بألف واحدة (زرت ملجأ) وتحذف حيث ألف التنوين .
وصاحب الجمع ، يرى أيضا كتابتها بألف واحدة ، غير أنه يجعل المحذوف صورة الهمزة ، وإن الألف المثبتة ، هي البديل من التنوين .

ويؤخذ على هذا رأى ، أنه جعل المحذوف صورة الهمزة ، مع أن الهمزة لا يمكن أن تقوم حيث حذف بدون صورة ، وألف التنوين لا يمكن أن يجمع بين كونه للتنوين ، وكونه صورة للهمزة ، فاستحق أن يكون المحذوف ألف التنوين ، خصوصا أن له رمزا يدل عليه عند حذفه ، وهو الفتحة الثانية .

رسم النون الساكنة في إذن .

قد اختلف في رسم إذن على ثلاثة مذاهب :
أحدها : أن تكتب بالألف ، وهو الأكثر ، كما رسمت كذلك في المصحف .

(١) يقصد الأولى .

(٢) فيكتبونها هكذا : سماء .

(٣) هكذا : سماء .

(٤) جمع الهوامع ٢ : ٢٣٤

(٥) كتاب الإملاء : ١٤١

الثاني : أنها تكتب بالنون ، فرقا بينها ، وبين إذا الفجائية ، والظرفية وإليه ذهب المبرد ، وعنه يروى قوله : (أشتى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل : أن ، ولن ، ولا يدخل التنوين الحروف) .

والثالث : التفصيل ، فإن ألغيت ، كتبت بالألف لضعفها ، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها . قاله الفراء^(١) .

وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف عليها بالألف ، أما من يقف بالنون ، فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون^(٢) .

ومن الأوفق القول بأن ترسم بصورة واحدة ، سواء أعملت أم أهملت ، وقد سبق عند الكلام في الوقف ، أن رأى الأرجح الوقف عليها بالألف ، ولذلك كانت كتابتها بالألف مطلقا هي الأرجح ، كما يقال دائما : إن مبنى الخط على الابتداء والوقف .

(رسم كآين) :

أما كآين ، فهي الكلمة الوحيدة ، التي اتفق الجميع على كتابة التنوين^(٣) فيها بالنون .

وقد جاء في الجمع « أما كآين ، فتكتب بالنون قولاً واحداً ، قال ابن مالك : وهو شاذ ، قال أبو حيان : وجه شدوذه ، أن الجمهور ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه وأى المنونة ، فكان القياس يقتضي ، ألا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطأ إلا أنهم لما تلاعبوا في هذه الكلمة ، بأنواع من التراكيب ، وأخرجوها عن أصل موضوعها ، أخرجوها في الخط عن قياس أخواتها .

(١) مثل هذا التفصيل في الجمع ، أما في المعنى ، فقد نسب عكس هذا إلى الفراء حيث قال : « إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون للمفرق بينها وبين إذا (المعنى ١ : ١٩) ولعل ما في المعنى هو أحسن هذين التفصيلين لأنها حين إعمالها لاتلتبس بإذا الظرفية ، أما عند إلغائها فكتب بالنون لأنها تلتبس بها حيث ، إذا كتبت بالألف .

(٢) الأخواني (بتصرف) ٤ : ٢٦

(٣) عند من يقول بتركيبها .

«وذهب يونس ، إلى أنها اسم فاعل من كان يكون ، فالنون أصلية وهي لام الفعل ، فعلى هذا ، لا شذوذ في كتابتها بالنون ، لأنها كباين من بان يبين^(١) » اهـ .

ومن المادة السابقة في هذا الموضوع ، نرى أن السبب في قولهم : إن كأتين على خلاف القياس ، قولهم بأنها مركبة .

ولكن يمكن القول ، بأنها اسم بسيط ، وحينئذ فلا شذوذ في رسمها لأن الكاف والنون يكونان حينئذ أصلين فيها .

وهذا القول أجدر أن يؤخذ به ، لأنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل .

الباب الثاني

الوظيفة النحوية للتونين

الفصل الأول : وظيفة التونين في المنيات ، ووظائفه في المعربات

الفصل الثاني : أ - نونات على صورة التونين وتؤدي وظائف أخرى

ب - نونات تنوب عن التونين .

الفصل الأول

الوظيفة النحوية للتونين : وظيفة التونين في المبنيات

ظائفه في المعربات

عرفنا عند كلامنا على أنواع التونين ، أنه يلحق الأسماء المعربة والأسماء المبنية ، وما دام كذلك ، فإنه لابد أن تختلف وظائفه في المبنيات عنها في المعربات .

وظيفة التونين في المبنيات :

اتفق النحاة على أن التونين الذي يلحق المبنيات تكون وظيفته التنكير للكلمة الملحق بها .

وقسموا هذا النوع إلى قسمين : قياسي ، وسماعي .

أما القياسي فيكون في الأسماء المختومة بكلمة « به » كخالدوية ، وعمرويه ،

وسيبويه .

فاذا أردت أن تتحدث عن واحد من هؤلاء ، وكان معينا معهودا بينك وبين من تخاطبه ، معروفا بهذا الاسم ، لا تختلط صورته في الذهن بصورة غيره ، فإنك تنطق باسمه من غير تونين ، وأنت بهذا تتكلم عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى ، التي يدل الواحد منها على فرد خاص بعينه مثل محمد ، أو صالح ، أو علي .

أما إذا أتيت بالتونين في آخر الكلمة ، فإن المراد يتغير إذ تصير كمن يتحدث عن شخص غير معين ، لا يتميز من غيره من المشاركين له في الاسم ، وكأنك حينئذ تتحدث عن رجل أي رجل مسمى بهذا الاسم .

وأما السماعي ، فيكون في أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات وذلك مثل ، صه وإيه ، وغاق .

فهذه الكلمات وأشباهها تكون منونة حيناً ، وغير منونة حيناً آخر ، كأن تسمع شخصاً يتحدث في أمر معين ، لا يهملك سماعه ، فتخاطبه بقولك : صه (يسكون الهاء) ، تريد منه السكوت عن الكلام في هذا الأمر المخصوص الذي يتحدث فيه ، وللمتكلم حينئذ أن يتحدث في أمر آخر إن شاء ذلك .

أما إذا خاطبته بقولك : صه (بالتنوين) فيكون مرادك حينئذ طلب السكوت عن الكلام في جميع الموضوعات ، لافى موضوع معين .

ولو قلت له : ايه (بالكسر من غير تنوين) لكان مرادك حينئذ ، زدنى من هذا الحديث الذى تتكلم فيه الآن ، أما إذا قلت له : إيه (بالتنوين) فإن المراد يكون زدنى من حديث ، أى حديث ، أى سواء ، أكان مانحن فيه أم غيره .
وهذان المثالان لاسم الفعل .

أما اسم الصوت ، فنحو قولك : صاح الغراب غاق (بغير تنوين) فإن المراد أن صياح الغراب كان صياحا خاصا ، فيه تنغيم مثلا ، أو حزن ، أو فرح .
أما بالتنوين ، فمعناه مجرد صياح مطلقا .

ومن الأمثلة السابقة ، نبين أن عدم التنوين فى هذه الكلمات ، القياسى منها والسماعى ، وأشباهاها ، هو الدليل على أنك تريد شيئا معينا واضحا فى ذهنك ، معهودا لك ومخاطبك ، سواء أكان ذلك الشيء شخصا أم غير شخص .

« والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئا غير معين بذاته ، وإنما هو مختلط بين نظائره المماثلة له ، ولا يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره ، ويسمون الكلمة التى من النوع الأول « معرفة » ، لأن مدلولها معروف معين ، والكلمة التى من النوع الثانى « نكرة » ، لأن معناها منكر ، ولذلك يسمون التنوين الذى بداخلها : تنوين التنكير ، أى التنوين ، الذى يدل على الشيوخ ، وعدم التعيين ، فهو إذا العلامة التى تدل بوجودها ، على أن الكلمة نكرة ، وتدل بحذفها على أنها معرفة^(١) .

أقسام أسماء الأفعال بالنسبة إلى التنوين :

ينقسم اسم الفعل بالنسبة إلى دخول التنوين عليه ، وعدم دخوله ، إلى ثلاثة أقسام .

١ - « قسم لا يستعمل إلا معرفة نحو بله ، وأمين ، لأنه لم يسمع فيهما تنوين .

٢ - وقسم لا يستعمل إلا نكرة ، وهو ما لا يفارقه التنوين نحو : أيها فى الكف ، وويها فى الإغراء ، وواها فى التعجب .

٣ - وقسم استعمل معرفة ، ونكرة فينون ، لإرادة التنكير ، وبحذف التنوين ، لإرادة التعريف ، وذلك نحو : صه ، وإيه ، وأف^(١) .

والقسم الأخير هو الذى يهمنى فى هذا الموضوع ، لأنه هو الذى يظهر الفرق بين معنى اسم الفعل عند التنوين وعدمه .

على أن بعض النحاة قد ذهب^(٢) « إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ، ما نون منها ، وما لم ينون ، وأنها أعلام أجناس معنوية ، كسبحان ، قال فى البسيط : وهو ظاهر قول ابن خروف^(٣) » .

والصحيح هو التفصيل السابق ، لوضوح معناه ، وشيوعه ، وقول جل النحاة به .

وعلى ضوء المادة السابقة ، يمكن أن نقرر أن وظيفة التنوين فى المبنيات هى التنكير .

ولوضوح هذه الوظيفة ، من بين وظائف التنوين ، التى سنذكرها بعد ذلك ، ذهب بعض النحاة المحدثين ، إلى قصر هذه الوظيفة على التنوين ، بمعنى أنه جعل التنوين بمختلف أنواعه ، لا يدل إلا على التنكير .

رأى إبراهيم مصطفى فى التنوين :

قال المرحوم إبراهيم مصطفى : « ومعنى التنوين غير خفى ، فهو علامة التنكير وقد وضعت العرب للتعريف ، أداة تدخل أول الاسم ، وهو : ال ، وجعلت للتنكير علامة تلحقه وهى التنوين^(٤) .

(١) الأشباه والنظائر ٢ : ١٢١

(٢) انظر شرح التصريح : ٢ / ٢٠٠

(٣) هو على بن محمد بن على بن محمد الحضرمى ، ولد فى شبيلة فى بلاد الأندلس عام ٥٢٤ هـ ، وكان كثير النقل ، ولم يتزوج ، له مصنفات منها : شرح كتاب سيبويه ، وشرح الجمل للزجاجى ، وتوفى عام ٦٠٩ هـ ترجمته فى بغية الوعاة ١ / ١٢٥

(٤) إحياء النحو : ١٦٥

فقد جعل هذه الوظيفة عامة في كل أنواع التنوين ، لا فرق بين منون مبنى أو معرب ، ونعى على النحاة اعتبارهم هذه الوظيفة في المبنى فقط حيث قال : « إن التنوين للتكثير ، وقد نص النحاة على هذا أيضا ، فقالوا : إن التنوين يدل على التكثير في المبنيات وحدها ، دون المعربات ، ونحن لانقبل تخصيصهم هذا ، ولا قصرهم تنوين التكثير على المبنيات ، بل نرى أنه في المعرب ، أكثر دلالة على التكثير ، وأوسع استعمالا ، وأن حذفه آية ظاهرة على التعريف^(١) .

ثم لما وجد أن الاسم (العلم) سيكون تنوينه عقبة أمامه في عدم اطراد هذه الوظيفة ، اضطر إلى تخريج العلم تخريجا غير مقبول ، حيث سوى بينه وبين اسم الجنس في عدم تحديد مدلوله ، فقال : « وإنما صار الاسم العلم أصله التعريف ، لأنه الاسم الذي يقصد له المسمى شخصا ، لتبليته بذلك الاسم من سائر الشخص ، كرجل سمي ابنه زيدا أو غيره ، ليعرف باسمه من غيره ، وهذا أصله ، ثم سمي غيره بمثل ماسمي به ، فرادف ذلك الاسم على شخص كثيرة ، وكل شخص منها سمي به لاختصاصه ثم صار بالمشاركة عاما ، فأشبه أسماء الأنواع ، كرجل ، وفرس ، ونحوه ، مما هو لجماعة كل واحد منهم له ذلك الاسم ، فإن أوردته المتكلم قاصدا إلى واحد ، عنده أن المخاطب يعرفه ، فهو معرفة ، وأن أوردته على أنه واحد من جماعة ، ليعرفه المخاطب ، فهو نكرة^(٢) .

فجعل إرادة المتكلم ، في كونه يريد المعرفة ، أو النكرة ، يتحقق بإثباته العلم منونا ، أو غير منون ، فإن كان الأول ، فهو يريد النكرة ، وإن كان الثاني ، فهو يريد المعرفة .

ثم أخيرا ، قرر قاعدته في ذلك ، التي قال فيها : الأصل في العلم ألا ينون ، ولك في كل علم ألا تنونه ، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين ، إذا كان فيه معنى من التكثير وأردت الإشارة إليه^(٣) .

(١) إحياء النحو : ١٧٥

(٢) المرجع السابق : ١٧٧

(٣) المرجع السابق : ١٧٩

ويؤخذ على هذا الرأي ، أنه سوى بين العلم ، وبين اسم الجنس في عدم التعيين ، مع أن هذا لم يقل به أحد .
كما أنه لا يمكن أن نقبل أن يكون التنوين في أحد الأسماء المتمكنة دلالة على التكثير .

فقد ورد في القرآن الكريم - وهو كما نعلم أعلى مراتب الكلام لغة وأسلوبا - بعض الأسماء المتمكنة منونة ، ومع ذلك لا يمكن مطلقا ، فهمها على أنها نكرة ، لعلميتها ، ولتحديد المراد منها ، فقد قال الله تعالى « ما كان محمد أبا أحد من رجالكم^(١) » وقوله « وإلى عاد أخاهم هودا^(٢) » وقوله « ونادى نوح ربه^(٣) » .
فمحمد ، وعاد ، وهود ، ونوح ، كلها أعلام ، وجاءت كلها منونة ، ومع ذلك لم يلاحظ أي شبه فيها بالنكرة ، بل كلها معارف محددة المعنى ، مقصودة عند الإتيان بها .

كما أن جميع الأعلام المذكورة في القرآن الكريم جاءت كلها منونة اللهم إلا الممنوع منها من التنوين ، ولم يقل أحد بتكثيرها ، فدل ذلك على أن المرحوم إبراهيم مصطفى قد تكلف تكلفا شديدا ، حتى تسلم له القاعدة ، ومع ذلك جاءت مخالفة لما عليه العرف من النحاة ، ولما جاء به التنزيل .

رأى برجستراسر في وظيفة التنوين :

على أن برجستراسر يرى : أن التنوين كان في الأصل أداة للتعريف ، ثم ضعف معناه العرف ، فقام مقامه الألف واللام ، فصار التنوين بعد ذلك علامة التكثير .

ويؤيد رأيه هذا بأن هناك بعض الأعلام منونة ، والبعض الآخر غير منون فيقول « وإذا كان الأمر كذلك ، فهمنا سبب وجود التنوين في كثير من الأعلام القديمة ، نحو عمرو وزيد ، ونفهم أيضا سبب انعدامه في بعضها نحو عمر وطلحة ، فإن العلم

(١) الأحزاب : ٤٠

(٢) الأعراف : ٦٥

(٣) هود : ٤٥

معرف في نفسه لا يحتاج إلى علامة للتعريف وإن أمكن أن تلحق به ، ولو كان التنوين علامة للتذكير في الأصل ، لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جدا ^(١) .
وبهنا هذا الرأي ، في أنه نقيض لما قاله إبراهيم مصطفى من أن العرب « قد وضعت للتعريف أداة تدخل أول الاسم وهي أل وجعلت للتذكير علامة تلحقه وهي التنوين » .

أما هو فقد جعل التنوين نفسه علامة للتعريف في الأصل . وإن كان يؤخذ عليه أنه جعل ما كان علامة على معنى في أصل وضعه أصبح علامة على ضد هذا المعنى ^(٢) .

كما أننا لانسلم معه ، بأن التنوين أصبح علامة للتذكير - كما تقدم - اللهم إلا أن يكون مراده أن من بعض دلالاته التذكير .
وعلى هذا يمكن أن نقرر أن التذكير هو إحدى وظائف التنوين ، وليس هو كل وظائفه .

وظائف التنوين في المعربات :

أما وظيفة التنوين في المعربات فإنها تختلف باختلاف الاسم المنون فإن كان الاسم متمكنا أمكن ، بمعنى أنه خالص من شبه الحرف ، ومن شبه الفعل واستوفى حقوق الاسم من الإعراب والتنوين ، فيكون التنوين فيه حيثثد للدلالة على تمكن الاسم ، وعلى أنه أقوى أصالة في باب الاسمية .

« وذلك لأن النحاة يقررون أن الأصل في الأسماء أن تكون معرفة ، ومنونة ، وأن الأصل في الحروف ، وأكثر الأفعال ، وأن تكون مبنية وغير منونة ، فكلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف والفعل في البناء ، وعدم التنوين ، كان أكثر أصالة في الاسمية ، وأشد تمكنًا ^(٣) .

والاسم المعرب المنون يكون قد اجتمع فيه حيثثد عاملان من عوامل التباعد ، وعدم المشابهة بالحروف أو الأفعال .

وهذه الدلالة تأتي في كل اسم معرب منون ، معرفة كان أو نكرة ، صحيحا كان أو معتلا ، وذلك نحو محمد ، ورجل ، وقاض .
وقد زعم البعض ، أن تنوين الاسم النكرة يكون للتذكير .

« ورد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التذكير ، حيث سمي به ، واللازم باطل ، كما جوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين ، لكون الاسم منصرفا ، وللتذكير ، لكونه موضوعا لشيء لا بعينه ^(١) .

والصحيح أنه تنوين التمكين ، لأن تنوين التذكير يكون في المبنيات فقط - كما تقدم - .

كما أن التذكير حاصل للنكرة قبل التنوين ، فلم يتأثر الاسم به عند دخوله ، ولعله اختلط على من قال بأنه للنكرة ، ولم يتبينه .

وقد مثلت أيضا بقاض ، ردا على من زعم أنه ليس للتمكين إنما هو للعوض ، عن الياء المحذوفة ، والحقيقة أنه من الأول ، لثبوت التنوين مع الياء في حالة النصب ولايصح أن تلحق الكلمة الواحدة نوعين من أنواع التنوين عند اختلاف حركتها .
وظيفة المقابلة :

ذكر النحاة أن التنوين الذي يلحق بجمع المؤنث السالم ، يؤتى به ، ليقابل النون في جمع المذكر السالم .

وذلك لأنهم يرون أن النون التي تأتي في آخر جمع المذكر ، تكون نائية ^(٢) عن التنوين الذي يكون في المفرد ، في كون كل منهما يوحى بتمام الاسم .

ولما كانت هذه النون يؤتى بها فقط في جمع المذكر ، دون المؤنث وكلاهما جمع سلامة ، كان من الإنصاف - في رأيهم - أن يزداد التنوين في الثاني ، ليكون مقابلا

(١) حاشية الصبان ١ : ٦٦

(٢) سنذكر رأينا هذه النون في ص ١١٩ ومايلدها .

(١) التطور النحوي : ٧٨

(٢) انظر رأي برجستراسر في أصل التنوين ص ٢٥

(٣) النحو الوافي : ١ : ٢١

للتون في جمع المذكر ، ويتم به التعادل بين الاثنين في هذه الناحية ، ومن أجل ذلك يسمونه ، تنوين المقابلة .

وأرى أن نظرية المقابلة ، التي ذكرها النحاة افتراض ، لا مبرر له ، فلماذا يُحتم وجود تنوين في صيغة جمع المؤنث السالم ، لوجود نون في جمع المذكر السالم ؟

ثم لماذا توسط جمع المذكر السالم هنا ؟ فلانقول : بأن التنوين في جمع المؤنث السالم ، لمقابلة التنوين في المفرد .

فإذا كانت الإجابة على هذا السؤال الأخير ، بأن مفرد جمع المؤنث السالم ، لا يوجد فيه تنوين في أغلب الأحوال ، حتى يمكن مقابله بالتنوين الموجود في جمعه ، فكيف نفسر وجود النون في جمع الاسم الممنوع من التنوين نحو أحمد ، فإنها لاتنون ، ولكنها مع ذلك تجمع على أحمدون ، فماذا تقابل هذه النون إذن ، إذا كان المفرد لا يقبل التنوين ؟

ولهذا أرى أن النون في جمع المذكر السالم ، والتنوين في جمع المؤنث السالم ، لا سبب لهما إلا النطق العربي .

ومن أجل ذلك ، استحسنت عند الكلام على أنواع التنوين ، الرأي القائل بأن هذا التنوين ، إنما هو تنوين تمكين ، لأنه منه .

وقد أنكر الخضرى ، في حاشيته ، اعتباره تنوين تمكين « لثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو ما سمي به مؤنث كأذرعات ، وتنوين التمكين ، لا يجمع منع الصرف » (١) .

ويمكن أن يرد على ذلك ، بأن هذا ليس هو الإعراب الوحيد ، لما سمي به من جمع المؤنث السالم ، فقد اختلف النحاة « في كيفية إعراب هذا النوع ، على ثلاث فرق : فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ، ولم يحذف تنوينه ، لأنه في الأصل للمقابلة ، فاستصحب بعد التسمية (٢) ، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل

(١) حاشية الخضرى ١ : ٣٤

(٢) وهذا الرأي هو الذى احتج به الخضرى .

التسمية ، مراعاة للمجمع ، ويترك تنوينه ، مراعاة للعلمية والتأنيث ، وبعضهم يعربه إعراب مالا ينصرف ، فيترك تنوينه ، ويجره بالفتحة ، مراعاة للتسمية ، فالأول راعى الجمعية فقط ، والأخير راعى التسمية فقط ، والمتوسط توسط بين الأمرين ، فراعى الجمعية ، فجعل نصبه بالكسرة ، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث ، فترك تنوينه ... ورووا بالأوجه الثلاثة قوله :

تنورتها من أذرعات وأهلها : « يثرب أدنى دارها نظر على » (١)

ومن هذا يتبين ، أن الإعراب على الوجهين الأخيرين ، قد اعتبر التنوين قبل التسمية ، تنوين تمكين - في رأى الغالب (٢) - وحيث لا يستقيم للخضرى ما قاله من رفضه لهذا رأى .

ولعل وجه إعرابه ، إعراب الاسم غير المنصرف ، هو أفضل آراء ، لأنه يمنع اللبس ، ويزيل الإبهام ، ويجعل المراد واضحاً جلياً .

وظيفة العوض :

في الأساليب العربية دواع ، اقتضت حذف حرف من بعض الكلمات ، أو حذف كلمة من جملة ، أو حذف جملة أو أكثر ، وعندئذ يحل التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضاً عنه .

أما التنوين العوض عند حذف حرف ، فقد ذكر النحاة ، أنه يكون دائماً في الجموع المعتلة ، التي تأتى على وزن فواعل ، وفي حالتى الرفع والجر ، نحو جوارٍ وسواقي .

وقد اختلف النحاة في المعوض عنه ، « فذهب المبرد والزجاج ، إلى أن هذا التنوين ، عوض حركة الياء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين » (٣)

(١) شرح التصريح ١ : ٨٢

والبيت لامرئ القيس ، ديوانه ص ٣١ ط دار المعارف

(٢) لاتنوين يشبه تنوين الصرف لفظاً وصورة ، كما قال ابن القوام

(الاشباه والنظائر ١ : ٢٦٣)

(٣) الأشموى ٣ : ٢٤٥

أما سيبويه والجمهور ، فقد ذهبوا ، إلى أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة ، إما للتخفيف ، أو لالتقاء الساكنين .

ويكون حذفها للتخفيف ، إذا اعتبروا أن الكلمة ممنوعة من التنوين أصلا لصيغة منتهى الجموع ، فأصل كلمة جوارٍ عندهم ، جوارئُ ، بضمة واحدة ، ثم حذفت الضمة ، لأنها ثقيلة على الياء ، فتصير الكلمة جوارى ، ثم حذفت الياء للتخفيف ، وجيء بالتنوين عوضا عنها ، لأنها حرف أصلي لا يحذف من غير تعويض .

ويكون حذفها لالتقاء الساكنين ، عند من يعتبرها ، أنها لم تكن ممنوعة من الصرف أول الأمر « وإنما وقع الحذف والتعويض فيها قبيل منعها من الصرف ، فيقال فيها : جوارى (بالتنوين) ثم حذفت الضمة وحدها ، لأنها ثقيلة على الياء (وبقي التنوين الذى تدل الضمة الثانية عليه) ، فالتقى ساكنان ، لا يجوز اجتماعهما ، هما الياء والتنوين ، فحذفت الياء أولا ، ثم حذفت التنوين بعدها (لسبب أن الكلمة ممنوعة من الصرف ، لصيغة منتهى الجموع) فصارت جوار بكسرة واحدة أى (بغير تنوين) ثم جاء تنوين آخر غير المحذوف ، ليكون عوضا عن الياء ، ولمنح رجوعها عند النطق (١) .

وكلتا الحالتين السابقتين تجرى على جوارٍ وأشباهاها من الجموع ، في حالة الجر أيضا .

وبالنظر إلى ما قاله النحاة ، في أصل جوارٍ ، وما حذف منها نجد أن فيه تكلفة ، بغير داع ولغا ، وتعقيدا ، وما علينا إذا قلنا : إنه استعمال العرب ليس غير ، فهم يحذفون تلك الياء المنونة ، رفعا وجرا ، إذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع ، من غير أن يفكروا في قليل أو كثير ، مما ذكره النحاة ، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئا .

« وما يؤيد هذا الرأي ، أن العرب يقولون : أكرمت جوارئَ بظهور الفتحة على الياء ، فلم توصف الفتحة ، في مثل هذه الحالة بالخفة ، وتفوز بالياء ؟ »

ولم توصف في حالة الجر حين تكون نائبة عن الكسرة بالثقل (١) ، وتحذف ، ثم تحذف الياء .

« فكيف يقع هذا مع أن الحرف في الحالتين واحد ، وكذلك حركته واحدة وهي الفتحة » (٢) .

ومن أجل ذلك قال بعضهم « كان ينبغي ، أن تثبت الياء في جوار ، في حال الجر ، كما تثبت في حال النصب ، لأن حركته في الجر الفتح ، فينبغى ألا تحذف (٣) . هذا ما ذكره النحاة ، في تنوين العوض عن حرف محذوف .

وإن كنت أميل إلى قول - فريد - لم يقل به إلا الأنحش : وهو اعتبار التنوين ، في جوارٍ ، وأشباهاه ، تنوين صرف .

« لأنه لما حذفت (الياء) تخفيفا زالت صيغة مفاعل ، وبقي اللفظ كجناح فانصرف (٤) .

فيكون حينئذ مرفوعا بالضمة الظاهرة ، ومجرورا بالكسرة الظاهرة أيضا لزوال صيغة منتهى الجموع ، لحذف الياء التى قطع النظر عنها . وحينئذ يكون التنوين فيها تنوين تمكين كسلام وكلام .

العوض عن مفرد :

أما التنوين الذى يكون عوضا عن كلمة محذوفة ، فإنه يوجد عند حذف المضاف إليه ، بعد لفظتى كل أو بعض مثال ذلك :
صححت أوراق الطلاب ، فأعطيت كلاً نصيبه : أى كل طالب ، وظهرت

(١) يقولون في هذا ، إنما قدرت الفتحة في حالة الجر مع خفتها ، لأنها ثابتة عن الكسرة فاستقلت لتباينها عن المستثقل (الأخضرى ٣ : ٢٤٥) ويظهر من هذا القول ، ما يسعى إليه النحاة من تلمس لأسباب العلل النحوية ، لتستقيم هم القاعدة ، دون نظر إلى حقيقة هذه العلل إن كانت مستساعة للعقل ، أولا .

(٢) النحو الواقي ١ : ٢٥

(٣) الأشباه والنظائر ١ : ٢٥٨

(٤) الأخضرى ٣ : ٢٤٥

نتيجة امتحان الطلبة ، فبعض ناجح ، وبعض راسب ، أى وبعض الطلبة ناجح ، وبعضهم راسب .

فحذف المضاف إليه من الأمثلة السابقة ، وعوض عنها التنوين .

وهذا القسم من تنوين العوض ، قد أهمله بعض النحاة ، ولم ينص عليه ، نظرا لأنه تنوين تمكين ، لأن هذين اللفظين منصرفان ، والتنوين في الاسم المنصرف يوجد عند عدم الإضافة .

وإذا صح أن نقول : بأن التنوين في كل أو بعض للتعويض عن المضاف إليه فلم لآنقول بأن التنوين في « قلم » مثلا للتعويض أيضا ؟ حيث أنه من الممكن أن نقول : قلم على ، بدون تنوين ، فإذا لم توجد الإضافة ، وجد التنوين ، كما في كل وبعض .

كما أن الاسم الذى ينصرف يجر بالكسرة ، وكل وبعض يجران بالكسرة ، أى أنهما اسمان منصرفان ، ومعلوم أن تنوين الاسم المنصرف للتمكين . فإن كان السبب في اختصاص (كل وبعض) بهذا الحكم ، كثرة ورودهما منقطعين عن الإضافة .

فلما أن نقول : إن هناك كثيرا من الظروف ، كقبل وبعد ، ومع ، وكذلك غير وأى ، تقطع عن الإضافة ، ومع ذلك لم يقل أحد من النحاة ، بأن التنوين فيها تنوين عوض (١) .

على أن من النحاة ، من نص على أن التنوين في كل وبعض ، ليس تنوين عوض فقد قال الزمخشري : « إنما هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع ، رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه (٢) »

كما أن صاحب التوضيح ، لم يذكره أصلا ، وفسر شارحه ذلك بقوله :

(١) اللهم إلا ما ذكر في قبل وبعد على وجه ضعيف (انظر التصريح ٢ : ٥)

(٢) نقلا عن الأنشياء والنظائر ١ : ١٢١

« ولم يذكر هنا العوض عن مفرد ، وهو اللاحق ، لكل ، وبعض ، إذا قطعا عن الإضافة ، لأن التحقيق أن تنوينهما ، تنوين تمكين ، يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها (١) » .

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقرر : إن وظيفة التنوين في كل ، وبعض ، إنما هي للتمكين ، وليست للعوض .

العوض عن جملة :

وأما التنوين الذى يجيء عوضا عن حذف جملة أو أكثر ، فإن ذلك يكثر بعد كلمة « إذ » ، وذلك ، لأنها تلتزم الإضافة إلى الجمل (٢) سواء أكانت اسمية نحو قوله تعالى « واذكروا إذ أنتم قليل (٣) » أم فعلية نحو « واذكروا نعمة الله عليكم ، إذ كنتم أعداء (٤) » .

غير أنه قد تحذف الجملة (٥) المضافة إلى إذ ، اختصارا ، للعلم بها ، وحيث يوثق بالتنوين ليكون عوضا عن الجملة المحذوفة ، ويكون ذلك في الغالب حين تقع إذ مضافة إليه ، والمضاف اسم زمان ، كيوم ، أو حين ، أو ساعة ، وذلك نحو قوله تعالى « إذا زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها ، وقال الإنسان مآلها ، يومئذ تحدث أخبارها (٦) » .

(١) شرح التصريح ١ : ٣٣

(٢) للجمل المضافة إلى إذ شروط : فإن كانت اسمية فيجب أن يكون معناها قد تحقق ، قبل النطق بها ، أو أنه سينتفيق في المستقبل ، كما أنه من المستقيم ، أو المنوع ، أن يكون خبر المتأدى في هذه الجملة الاسمية جملة ماضوية ، كقولك : حضرت إذ الجو اعتدل . وإن كانت فعلية وجب أن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى ، أو معنى فقط بأن يكون مضارعا ، يصح أن يوضع مكانه الماضي ، فلا يتغير المعنى نحو قوله تعالى « واذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت » (النحو الواقى ٣ : ٦٤) .

(٣) الأنفال : ٢٦

(٤) آل عمران : ١٠٣

(٥) وقد يحذف جزء الجملة — فقط — فيظن من لآخر له بأنها أضيفت إلى المفرد كقوله :

« والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا » والتقدير : إذ ذاك كذلك « (اللمع ١ : ٢٠٥)

(٦) الزلزلة : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤

« فالأصل يومئذ تنزل الأرض زلزالها ، وتخرج الأرض أثقالها ، ويقول الإنسان ما لها ، فحذفت هذه الجمل الثلاث ، وناب منابها التنوين ، فاجتمع ساكنان ، وهما الذال ، والتنوين ، فكسرت الذال ، لالتقاء الساكنين^(١) » .

ومن النحاة من يجوز فتح الذال ، تخفيفا ، فيقول يومئذاً ، اعتمادا على أن حركة الفتح ، أخف من حركة الكسر ، وقد صرح بذلك (يس) في حاشيته^(٢) .

اختلاف النحاة في نوع الكسرة :

أما من قالوا بكسر الذال . فقد اختلفوا في حقيقة هذه الكسرة :

أ - ذهب الجمهور إلى أنها كسرة بناء ، لا كسرة إعراب ، مع أن إذ في موضع جر ، بإضافة ما قبلها إليها ، لأن إذ ملازمة للبناء .

ومما يدل على أنها كسرة بناء قول الشاعر :

نبيتك عن طلائك أم عمرو * بعاقبة ، وأنت إذ صحيح^(٣)

لأن إذ في هذا البيت ، ليس قبلها شيء يضاف إليها ، فيتوهم أنه مخفوض به .
ب - وذهب الأنخفش إلى « أن الكسرة ، كسرة إعراب المضاف إليه ، وأن التنوين للتمكين ، وحمله على ذلك ، أنه جعل بناء إذ ناشئا عن إضافتها إلى الجمل ، فلما زالت من اللفظ صارت معربة . ورد بملازمتها للبناء^(٤) » وبأنها كسرت ، حيث لا شيء يقتضي الجر^(٥) » كما في البيت السابق .

ورأى الجمهور في ذلك هو الأوفق ، حيث أن الكسرة التي في إذ تشبه الكسرة التي في صه ، ومع ذلك لم يقل أحد بإعرابها .

ومن المادة السابقة : يتبين أن التنوين ، لا يكون عوضا عن جملة أو أكثر إلا بعد إذ فقط^(١) ، وهذا ما عليه أكثر النحاة .

وقد ذهب المبرد إلى أن كسرة أوأن في قول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوأن فأجبنا أن لات حين بقاء^(٢)

« ليست إعرابا ، ولا علما للجر ، والتنوين الذي بعده ، ليس الذي يتبع حركات الإعراب ، وإنما تقديره عنده ، أن أوأن بمنزلة إذ ، في أن حقه أن يكون مضافا إلى الجملة نحو قولك : جئتك أوأن قام زيد ، فلما حذف المضاف إليه من أوأن ، عوض منه تنوين^(٣) » وكسرت النون لالتقاء الساكنين كما كسرت ذال إذ .

ولعل الذي حمل المبرد ، على هذا القول ، أنه رأى أوأن مكسورة ، وليس قبلها عامل ، يوجب جرها ، فتخيله كذلك .

وهذا رأى ضعيف « لأن أوأن من أسماء الزمان ، تضاف تارة إلى الجملة ، وتارة إلى المفرد ، قال الشاعر :

هذا أوأن الشد فاشتدى زيم^(٤)

فأضافه إلى المفرد ، وذلك كثير .

« والذي عليه الجماعة ، أنه مخفوض ، والكسرة فيه إعراب ، والتنوين تنوين تمكين ، والخافض لات ، وهي لغة قليلة لقوم من العرب ، يخفضون بها ، وقد قرأ عيسى ابن عمرو « ولات حين مناص » بجرحين^(٥) » .

(١) بعض النحويين ، الحقوا « إذا الشرطية ، بإذ في مجيء تنوين العوض منها بعد حذف جملتها المضافة إليها وذلك نحو قوله تعالى « ولكن أطلعكم بشرا مثلكم إنكم إذا لحاسرون » أي إذا أطلعكم إنكم لحاسرون » (انظر حاشية الصبان ٢ : ٢٠٥)

(٢) البيت لأبي زيد المنذر بن حرمة ، مات على دين النصرانية ، وقد أدرك الإسلام . (العيني ١ :

٢٥٦ .

(٣) شرح الفصل ٩ : ٣٢

(٤) قائله : رويشد بن رميض العتيري (حواشي البيان والتبيين : ٢ : ٣٨ تحقيق هارون ط . - ثانية)

(٥) ص : آية ٣

شرح الفصل ٩ : ٣٢

(١) شرح الفصل ٩ : ٣١

(٢) حاشية يس على التصريح ٢ : ٣٩

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي : ديوان الهذليين القسم الأول ص ٦٨ ط دار الكتب .

(٤) والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابها

(٥) حاشية يس ٢ : ٣٩

ولذا يسلم رأى الجمهور القائل : بأن تنوين العوض ، لا يكون إلا بعد إذ فقط .

وعلى ضوء ما ذكرناه من آراء النحاة ، وأقوالهم في تنوين العوض ، نقول إن هذه الوظيفة للتنوين ، لآنها تتحقق ، إلا بعد إذ حين تحذف الجملة المضافة إليها . أما التنوين في كل ، وبعض ، وجوار وأشباهها ، فهو تنوين تمكين ، كما تقدم (١) .

وظيفة خاصة بالشعر :

من وظائف التنوين ، وظيفة خاصة بالشعر : وهي أن يؤتى بالتنوين للمحافظة على الوزن الشعري (٢) .

وذلك أن للشعر العرنى ، نظاما موسيقيا ، يتجلى في أوزانه وقوافيه ، ويتحتم على الشاعر ، مراعاته والمحافظة عليه .

ولذلك ، قد يضطر الشاعر لأجل المحافظة على الوزن أن يخالف بعض القواعد النحوية ، كتثنية بعض الكلمات ، التى لا تستحق التنوين عند النحاة ، كالاسم المنوع من الصرف ، والمنادى المبني على الضم ، فالأول كقول الشاعر :

لا لا أبوح بحب بشة إنها أخذت على موثقاً وعهوداً (٣)
فقد لجأ الشاعر إلى تنوين كلمة (موثق) مع أنها ممنوعة من الصرف ، لأنها على صيغة منتهى الجموع ، وذلك لكى يحافظ على وزن هذا البيت وموسيقاه .

فهذا البيت من البحر الكامل ، وتقطيعه هكذا :

لا لا أبو حبيبث نثسنا أخذ تعل موثقسن وعهودا
متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعل (٤)

(١) انظر ص : ٩٩ وما بعدها

(٢) هذا ما أسماه النحاة بتنوين الضرورة .

(٣) البيت من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى (العيني : ٣ : ٨٤)

(٤) البحر الكامل أجزاءه : متفاعلن ست مرات (بحرئك الثانى) وقد حصل في هذا البيت الإضممار في التفعيلة الأولى ، والقطع في التفعيلة الأخيرة .

وبلاحظ أن التنوين ، قابل النون الساكنة في التفعيلة الثانية من عجز البيت ولولا وجوده ، لانكسرت هذه التفعيلة ، وبالتالي انكسر وزن البيت .

وأما تنوين المنادى ، المبني على الضم ، فكقول الشاعر :

سلام الله يامطرر عليها وليس عليك يامطرر السلام

وقد اضطر الشاعر إلى تنوين كلمة « يامطر » الأولى وهي منادى علم مفرد حقه البناء على الضم ، وعدم التنوين ، ليسلم له وزن البيت .

فهو من البحر الوافر ، وتقطيعه هكذا :

سلاملا هيا مطرن عليها وليسعلى كييامطرس سلامو

مفاعلتن مفاعلتن مفاعل مفاعلتن مفاعلتن مفاعل (١)

والتنوين في مطر (الأولى) قد قابل النون الساكنة ، في التفعيلة الثانية من صدر البيت ، ولولاه أيضا ، لما حافظ البيت على وزن تفعيلاته وموسيقاه .

ومن هذا يتضح ، أن التنوين ، في هذين البيتين - وما شابههما - جاء على خلاف القياس ، وذلك للمحافظة على الوزن الشعري .

تنوين المناسبة :

وهناك وظيفة أخرى للتنوين ، قريبة من الوظيفة السابقة ، إلا أنها خاصة بما ورد بعض قراءات القرآن الكريم ، مخالفاً للقواعد التى وضعها النحاة .

فمن القراء (٢) من قرأ قول الله تعالى : « إنا اعتدنا للكافرين سلاسلأ ، وأغلالا وسعيرا (٣) فنون سلاسلأ ، مع أنها ممنوعة من الصرف ، لأنها على صيغة منتهى الجموع .

(١) البحر الوافر أجزاءه : مفاعلتن ست مرات (بحرئك اللام)

وقد حصل في هذا البيت العصب في التفعيلة الأولى ، والقطع في كل من العروض والضرب .

(٢) قرأ بها نافع ، والكسائى ، وعاصم : وابن عامر (الجامع لأحكام القرآن الكريم : القرطبي : ١٩ : ٢٢١)

(٣) الدهر : ٤

ومنهم من قرأ قوله تعالى « وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآتِيَةٍ مِنْ فُضْيَةٍ وَأُكُوبٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا مِنْ فُضْيَةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا ^(١) » فنون قوارير الأولى والثانية ^(٢) ، مع أنهما لا تستحقان التنوين ، لأنهما على صيغة منتهى الجموع أيضا .

ومن القراء من ^(٣) قرأ أيضا قوله تعالى : وقالوا : لَا تَذَرُنَّ الْمُتَكِمِينَ ، وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سَوَاعًا ، وَلَا يَغُوثًا ، وَنَسْرًا ^(٤) فقد نون يغوث ، ويعوق مع أنهما ممنوعتان من الصرف إما للعلمية والعجمة ، أو العلمية ووزن الفعل ، على اختلاف في أصلهما ، هل هما عريبان أم أعجميان ؟

وبالنظر إلى القراءات ، نجد أن من قال بها ، قد راعى التناسب بين الكلمات حتى يحسن وقعها على السمع ^(٥) .

فكلمة « سلاسل » تليها كلمتان منونتان ، فلذلك حسن تنوينها مراعاة لهما كما نونت كلمة « قوارير » الأولى ، لأنها رأس آية ، ورؤس الآي التي قبلها ، والتي بعدها ، منونة جميعا .

ونونت قوارير الثانية ، لجوارها للأولى .

كما أن الكلمتين (يغوث ، ويعوق) وجدتا بين كلام منون ، فقبلها ، ودا ، وسواعا ، وبعدهما نسرا ، فلأجل ذلك ، حسن تنوينهما للمناسبة .

ومما ذكرناه في هذا الموضوع نعلم : أن وظيفة التناسب للتنوين لم ترد إلا في القرآن الكريم ، بل في بعض كلمات قليلة منه قرأ به فيها بعض القراء . ولذا تعتبر وظيفة خاصة .

(١) الدهر : ١٥ ، ١٦

(٢) نون نافع ، والكسائي ، وابن عاصم الأولى والثانية ، أما ابن كثير فلم ينون إلا الأولى فقط (الجامع

لأحكام القرآن ١٩ : ٢٢١)

(٣) هذه قراءة الأعمش فقط (الكشاف ٣ : ٢٢٠)

(٤) نوح : ٢٣

(٥) ولذلك كان الشعر أوقع أثرا على السمع من النثر لوزنه وموسيقاه ، كما أن السجع في النثر محبب إلى النفس .

أنواع التنوين بحسب الوظائف :

وفي ضوء ما تقدمت من وظائف التنوين نجد أن أنواع التنوين خمسة فقط : وهي تنوين التنكير ، والتثنية ، والعوض ، والمناسبة ، والمحافظة على الوزن الشعري وذلك لأن الاسم المنون ، إما أن يكون مبنيا ، أو معريا .

(١) فإن كان الاسم المنون مبنيا ، فتنوينه حينئذ تنوين تنكير : وبه يظهر الفرق بين المعرفة والتثنية .

وإن كان الاسم المنون معريا : فإما أن يكون غير ممنوع من الصرف ، أو ممنوعا منه .

(٢) فالأول هو تنوين التثنية : كتثنية محمد في قولك زرت محمداً ، وبه يعرف تمكن الاسم في باب الاسمية .

وإن كان الاسم المعرب منونا على خلاف القياس ، بمعنى أنه ممنوع من الصرف في الأصل .

فإما أن يكون في النثر أو الشعر .

(٣) فإن كان في النثر فهو تنوين التناسب : ولا يكون ذلك إلا في بعض قراءات القرآن الكريم .

(٤) وإن كان ذلك في الشعر فهو التنوين ، الذي يؤتى به ، لسلامة الوزن الشعري .

ومن هذا النوع أيضا ، التنوين الذي يؤتى به في المنادى ، حين يكون علما مفردا .

(٥) وتنوين العوض : وهو الذي يؤتى به ليكون عوضا عن حذف المضاف إليه ، حين يكون جملة ، ويكون ذلك في نحو حينئذ ، ويومئذ وما شابههما .

رفضنا لأنواع التنوين الأخرى :

أما ما ذكره النحاة ، من أنواع التنوين الأخرى ، فغير مسلم بها ، وذلك لأن ما أسموه : تنوين الحكاية ، فغير موجود في اللغة العربية ، فهو افتراض من النحاة ، غير مطابق للواقع ، فلم نسمع أن سمي رجل « يعاقلة لبيبة » أو ماشابهها ، كما يفترضون .

الفصل الثاني

نونات على صورة التنوين ، وتؤدى وظائف أخرى - نونات تنوب عن

التنوين

هناك نونات ساكنة تلحق آخر الكلمات ، لتؤدى وظائف أخرى غير وظائف التنوين المتقدمة ، ومن هذه الوظائف :

أ - وظيفة الترم للنون الساكنة :

هنا الأنواع التنوين عند النحاة ، فى الباب السابق ، وجدنا أن نوعين من أنواعه ، هما تنوينا الترم ، والغالى يدخلان فى القوافى الشعرية ، بقصد التطريب والتغنى ، ووجدنا كذلك أن النحاة يفرقون بين هذين النوعين : بأن الأول يلحق القوافى التى آخرها حرف مد ، وهى المسماة بالقوافى المطلقة ، وأنه يكون مكملًا الوزن فى البيت .

أما الثانى ، فإنه يلحق القوافى ، التى يكون آخرها حرفا صحيحا ، وهى المسماة بالقوافى المقيدة ، كما أنه يكون زيادة على وزن البيت .

وعندى أن هذين النوعين ، ليسا من أنواع التنوين ، وإنما هما نون ساكنة ، تلحق القوافى الشعرية ، يقصد التطريب ، والتغنى ، سواء فى ذلك القوافى المقيدة ، أو المطلقة ، ويمكن أن تسمى بنون الإنشاد والترنم .

فعلى ذلك ، يدخل ما أسماه النحويون بالتنوين الغالى مع الترم ، فيما ذكرنا^(١) فلافرق - عند دخول نون الإنشاد - بين القوافى الساكنة أو المتحركة .

والذى يقوى عندى هذا رأى ، أنها تفرق عن التنوين فى الأمور الآتية :

(١) ذكرت جميع الكتب النحوية - المطولة منها ، وغير المطولة - أن التنوين يعد من العلامات الأصلية للأسماء ، فعلى ذلك ، لا يصح أن يطلق على هذه النون

وعلى تسليمنا معهم بوجود مثل هذه التسمية ، فإن التنوين الموجود حينئذ هو تنوين الصرف ، لأن اللفظ محكى بتمامه ، والتنوين قبل الحكاية هو تنوين التمكن .

أما التنوين الشاذ ، الذى سمع فى كلمة « هؤلاء » فقط ، فلا يصح أن يسمى تنوينا ، لأنه كما قال ابن مالك « غير مناسب لواحد من أقسام التنوين^(١) . والجيد أن صاحب هذه اللغة ، زاد نونا ، بعد هذه الهمزة ، كنون ضيقن^(٢) .

وأما تنوينا الترم ، والغالى ، فلا يصح أن يدخل تحت أنواع التنوين ، وسيأتى الكلام عليهما مفصلا .

ومن هذا يظهر أن أنواع التنوين خمسة فقط ، لا عشرة كما ذكر أكثر النحاة .

(١) قال بذلك أيضا بعض النحويين ، فجعلهما نوعا واحدا من أنواع التنوين هو الترم . (انظر شرح

(١) ولا يصح أن يكون التنوين فى كلمة واحدة قسيما للأنواع الأخرى من التنوين .

الساكنة ، أنها من أنواع التنوين ، لأنها تدخل على الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، كما تقدم أمثلته ، فهي غير مختصة بدخولها على الأسماء . كما أنه لا يمكن اعتبارها تنويناً عند دخولها على الأسماء ، وغير تنوين عند دخولها على الأفعال ، والحروف ، لأن الحقيقة واحدة لا تتجزأ .

(٢) أن التنوين لا يجامع الألف واللام ، بخلاف هذه النون ، فإنها تجامعهما ، كما في قول الشاعر :

أقل اللوم عاذل والعتاب
وقولى إن أصبت لقد أصابن

وقوله :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق
مشتبه الأعلام لماع الخفقن

فدل ذلك على أن هذه النون ، لا تعد من جنس التنوين .

(٣) أن التنوين ، لا يلحق الضمائر مطلقاً ، بخلاف هذه النون فإنها تلحقها كقول الشاعر :

يا أبتا علك أو عساكن^(١)

(٤) أن التنوين ، لا يكتب مطلقاً بالنون ، كما تقدم ، أما هذه ، فإنها تكتب نونا ساكنة ، كنون التوكيد الخفيفة ، ولذا قال ابن الحاجب « إن الأولى ، أن تكون الحركة^(٢) قبله فتحة ، كما في نحو اضربن^(٣) .

(٥) فضلاً عن ذلك أنه لم يقل من العرب بهذا النوع - من التنوين - إلا بعض من تميم .

أما البعض الآخر منهم « فإنه أجرى القوافي مجراها ، لو كانت في الكلام ، ولم تكن قوافي شعر ، جعلوه كالكلام ، حيث لم يترنمو ، وتركوا

المدة ، فقد سمعناهم يقولون لجرير :

أقل اللوم عاذل والعتاب^(١)
بسكون الباء .

كما أن أهل الحجاز يدعون القوافي ، على حالها من الترم ، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذى لم يوضع للغناء^(٢) . وعلى ذلك فهم يقولون :

أقل اللوم عاذل والعتاب
وقولى إن أصبت لقد أصابا
لا يدلون من هذه المدة تنويناً .

أما الأنواع الأخرى من التنوين ، فقد جرت بها ألسنة العرب جميعاً ، حيث لم يرد فيها تخصيص ، كما ورد في هذا النوع .

فمن هذه الأمور ، يظهر الفرق ، بين التنوين وبين هذه النون الساكنة ، التى يتغنى بها فى القوافى الشعرية ، والتى أطلقنا عليها « نون الإنشاد والترنم » ، والتى لا يصح أن يطلق عليها اسم التنوين .

على أن من النحاة من قال بهذا رأى ، فقد قال أبو حيان « وظاهر قول الشلوين ، فى الذى يسمونه تنوين الترم ، أنه ليس بتنوين ، إنما هو نون بدل من الهمزة^(٣) ، لا تنوين ترم^(٤) .

ويتضح مما ذهب إليه : إن النون الساكنة ، يحصل بها الترم ، لأنها حرف أغن لا كما قال بعض النحويين - عند بيان معنى تنوين الترم - أن معناه قطع الترم ، على حذف المضاف .

(١) شرح شافية ابن الحاجب : القسم الثانى : ٢٤٤

(٢) انظر الكتاب ٣ : ٢٩٩

(٣) يقصد ألف المد .

(٤) ارتشاف الضرب : ٢٦٩ .

(١) استشهد به سيويه ، ولم ينسبه لقائل معين : الكتاب ٢ : ٢٩٩

(٢) يقصد قبل تنوين الترم .

(٣) حاشية يس ١ : ٣٦

ب — وظيفة التوكيد للنون الساكنة :

عند كلامنا على وظيفة « الترم » للنون الساكنة ، وجدنا أنها خاصة بالقواف الشعرية ، وأنها تأتي في الأسماء ، والأفعال ، والحروف .
وهناك وظيفة ثانية للنون الساكنة ، إلا أنها خاصة ، بالأفعال ، بل بنوعين منها فقط ، وهما المضارع والأمر .

وذلك لأن هذين الفعلين ، قد تزداد نون ساكنة ، في آخرهما لتفيد تأكيدهما ، وهى المسماة بنون التوكيد الخفيفة^(١) .

وهذه النون لا تدخل إلا على الأفعال المستقبلية خاصة ، وتؤثر فيها تأثيراً في اللفظ ، وآخر في المعنى ، فتأثير اللفظ ، إخراج الفعل إلى البناء ، بعد أن كان معرباً . وذلك في الفعل المضارع . وتأثير المعنى ، إخلاص الفعل للاستقبال ، بعد أن كان يصلح له ، وللحال .

أوجه الشبه بين هذه النون ، وبين التنوين :

تشبه النون الخفيفة التنوين في الأمور الآتية :

(١) أنها تكون آخر الفعل ، كما أن التنوين يكون آخر الاسم فموضعهما من الكلمة واحد .

(٢) أنها حرف ساكن زائد جاء لمعنى ، كما أن التنوين كذلك .

(٣) النون علامة لتوكيد الأفعال ، والتنوين علامة المتمكن^(٢) في الأسماء .

(٤) حكمهما في الوقف واحد ، وبيان ذلك :

إن النون الخفيفة ، إذا وقفت عليها ، وكان قبلها فتحة ، قلبت ألفاً

(١) يؤكد المضارع والأمر بنونين إحداهما الخفيفة — وهى محل الكلام الآن والثانية الثقيلة ، ولا صلة لنا بها ، حيث إنها تكون مشددة ، وليست ساكنة كالتنوين .

(٢) قد يكون في توكيد الفعل تمكّن له في باب الفاعلية ، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش حيث

قال : « إن امر هذه النون الخفيفة في الفعل ، كالتنوين في الاسم ، لأن مجزأهما واحد ، لأن النون تمكّن

الفعل ، كتمكّن التنوين الاسم . (شرح المفصل ٩ : ٤٣)

وذلك كقول الاعشى ميمون :

وإياك والميتات لا تقـربـنـها ولا تعهد الشيطان والله فاعبدا^(١)

فالأصل فيها ، فاعبدن مؤكداً بالنون الخفيفة ، فأبدلت في الوقف ألفاً بعد فتحة ، كما أن تنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفاً نحو رأيت زيدا « وقياس من قال : رأيت زيداً بحذف الألف على لغة ربيعة أن يقول في الوقف على اضربن ، اضرب » بالسكون .

« وإن وقفت على النون الخفيفة بعد ضمة أو كسرة حذفت ، ويجب حينئذ أن يرد ما حذفت في الوصل من واو أو ياء لأجلها ، فتقول : اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الأول ، وكسرها في الثاني ، والأصل اضربون واضربين بسكون النون فيهما ، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، فإذا وقفت ، حذفت النون لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة نحو جاء زيد ، ومررت بزيد ، ثم ترجع الواو ، والياء ، لزوال التقاء الساكنين بحذف النون ، فتقول : اضربوا ، واضربى^(٢) .

(٥) أنها تكتب ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، كما أن التنوين يكتب كذلك في حالة النصب ، مراعاة للوقف فيهما — كما تقدم —

إلا أنه قد اختلف في كتابة النون الخفيفة بالألف ، على مذهبين :

أ — المذهب البصري : وعليه رسم المصحف ، يرى كتابة نون التوكيد الخفيفة

بعد الفتحة ألفاً نحو قوله تعالى : لنسفعاً بالناصية^(٣) « وليكوناً من

الصّاعرين^(٤) » إلا إذا التبس نهي الواحد أو أمره ، ينهى الاثنين ، أو

أمرهما كتبت نونا^(٥) .

(١) من شواهد العيني ٣ : ٢٢٦

(٢) شرح التصريح ٢ : ٢٠٨

(٣) العلق : ١٥

(٤) يوسف : ٣٢

(٥) وذلك نحو اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا ، لأنها لو كتبت حينئذ بالألف لالتبس الفعل بأمر الاثنين

وتنبيهما .

ب - المذهب الكوفي : كتابتها في غير المصحف بالنون ، لأن بعض العرب وقف بالنون مطلقاً ، وقيل لحملها على اضرين بضم الباء أو كسرهما^(١) .
والمذهب البصري هو الأولى بالاتباع ، لشيوخه ، ولوروده في رسم المصحف الشريف .

ومن هنا يتضح أوجه الشبه بين ، نون التوكيد الخفيفة ، وبين التنوين وأنها جاءت على صورته ، ولكنها تؤدي وظيفة خاصة بها غير وظائفه .

وجه الخلاف بين النون والتنوين :

وتفترق النون الخفيفة عن التنوين فيما يأتي :

- (١) أن النون مختصة بالأفعال ، أما التنوين فهو مختص بالأسماء .
- (٢) أن النون تكتب غالباً بلفظها ، حتى ولو كان ما قبلها مفتوحاً على المذهب الكوفي - كما تقدم - أما التنوين فلا يكتب بلفظه ، إلا عند العروضيين .
- (٣) أن التنوين يحرك بالكسر عند ملاقاته ساكناً ، وأما النون ، فإنها تحذف ، وبيان ذلك :

أن التنوين في نحو قولك « مكتوباً اقرأ » يحرك بالكسر لملاقاته الساكن بعده - كما سبق ذكره - وأما النون الخفيفة « فإنها تحذف قبل الساكن^(٢) » كقول الشاعر :
لا تـمـيـنَ الفـقير عـلـك أن تـركـع يـوماً والـدهـر قد رـفـعه^(٣)
فحذف نون التوكيد الخفيفة ، لالتقاء الساكنين ، وأبقى الفتحة دليلاً عليها^(٤) .

وقد ذكر النحاة لذلك أسباب ، فقال الأنباري « وإنما وجب حذف النون الخفيفة ها هنا بخلاف التنوين ، لأن نون التوكيد تدخل على الفعل والتنوين يدخل على

الاسم ، والاسم أصل للفعل ، والفعل فرع عليه فجعل ما يدخل على الاسم الذي هو الأصل ، أقوى مما يدخل على الفعل الذي هو الفرع ، فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين^(١) .

ويرى ابن النحاس^(٢) سبباً آخر لهذا الحذف ، فيقول « إنما حذفت النون الخفيفة خطأ لها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين ، غالباً ، لأن الأفعال أضعف من الأسماء ، فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء ، مع أن نون التوكيد ليست ملازمة للفعل إلا مع المستقبل في القسم ، والتنوين لازم لكل اسم منصرف ، عرى عن الألف واللام ، والإضافة ، فلما انحطت النون عن التنوين ، وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين ، ألزموا الحذف عند التقاء الساكنين^(٣) » .

هذه هي العلل التي ذكرها النحاة ، في حذف نون التوكيد الخفيفة عندما يلاقيها ساكن .

ولعل الأحسن أن يقال في ذلك : هكذا نطق العرب الأوائل ، فيحسن القياس عليه ، بدلاً من محاولة التماس العلل التي تنفرع عنها المناقشة والجدل ، دون فائدة .

على أن من النحاة من يرى تحريكها بالكسر حينئذ وحجته « أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، هو الكسر ، وأن الكسر هنا ممنوع في بعض أمثلة قليلة ، لكنها على قلتها مسيطرة للأصل العام السالف^(٤) » .

وقد قال شارح المفصل « لا يعدل عن هذا الأصل إلا بعلّة^(٥) »

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٧٦

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بهاء الدين الحلبي - شيخ العربية بالديار المصرية في عهده ، ولد في حلب عام ٦٢٧ هـ ، وسكن القاهرة ، وتوفي بها عام ٦٩٨ هـ . له مصنفات منها : التعليقة ، وإملاء على كتاب المقرب لابن عصفور - (الأعلام : ٦ : ١٨٧)

(٣) نقلاً عن الأشباه والنظائر ٢ : ٢١٨

(٤) النحو الواقي ٤ : ١٤٠

(٥) شرح المفصل : ٣ : ٨٢

(١) كتاب الإنلاء : ١٤٤

(٢) هناك رأى يقول : بعدم الحذف ، وتحريكها بالكسر - « التنوين » - وقد استجبت هذا الرأي

لأسباب ستأتى بعد ذلك .

(٣) قاله الأصبهاني بن قريع (شواهد العيني ٣ : ٢٢٥)

(٤) شرح النسخ ٢ : ٢٠٨

ولم يذكر لنا ولا غيره من النحاة من المتمسكين بحذف النون الخفيفة تعليلًا مقبولًا لحذفها عندما يليها ساكن .

وما تقدم يجعلها تميل إلى الأخذ بهذا الرأي القائل بتحريكها بدلًا من حذفها لبعده عن شائبة اللبس ، والغموض ، بل إن حذف النون قد يؤدي إلى لبس محقق ، وذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف ، إذا أريد توكيده في مثل : لا تخشين الأذى في سبيل الحق ، لوحذفت النون لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة ، لكان الكلام لا تخشى الأذى ، وترك الياء من غير قلبها ألفا - مع أنها متحركة ، ومتطرفة ، وقبلها فتحة - غير موافق للضوابط العربية ، وقلبها ألفا عملاً بتلك الضوابط يؤدي إلى أن نقول : لا تخش الأذى ، وتقع في محذور هو تلاقى الساكنين والتخلص منه بحذف ألف الفعل ، يقع في لبس ، لادليل معه على أن الفعل مؤكد ، وعدم التخلص منه يؤدي إلى لبس كذلك . هو اعتبار لا نافية وليست ناهية .

أما عند تحريكها بالكسر - كالتنوين - فلن يوجد مثل هذه المآخذ ، ولهذا كان استحساننا لهذا الرأي .

نونات تنوب عن التنوين :

من المعلوم أن المثني وجمع المذكر السالم ، يعربان بالحروف ، الأول منهما يرفع بالألف ، والثاني يرفع بالواو ، وينصبان ويجران بالياء^(١) . وتلحق علامة الإعراب فيهما دائماً نون .

وقد اختلف النحاة في سبب زيادة هذه النون ، فذكروا أسباباً عدة : أولها : أنها لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو : جاءني خليلان موسى وعيسى ، ومررت بينين كرام ، ودفع توهم الإفراد في نحو : جاءني هذان ، ومررت بالمهتدين^(٢) .

ثانيها : « أنها عوض عن حركة المفرد ، ونسبه أبوحيان للزجاج .

ورده ابن مالك ، بأن الحروف نائبة عنها ، فلا حاجة إلى التعويض بالنون .

ثالثها : أنها عوض من تنوين المفرد ، وعليه ابن كيسان . ووجهه بأن الحركة عوض منها الحرف ، ولم يعوض من التنوين شيء ، فكانت النون عوضاً عنه ، ولذلك حذفت في الإضافة ، كما يحذف التنوين ، ورد بثبوتها مع الألف واللام ، وفيما لا تنوين فيه نحو : يازيدان ، ولا رجلين فيها . وغير المنصرف إذا ثنى ، وبأن التنوين إذا دخل ، ليفرق بين الاسم الباقي على أصلته وبين المشابه للفعل ، ولا حاجة إليه هنا ، لأن الثنية والجمع ، أبعاد عن الفعل ، فلم يحتج إلى فارق .

وإنما حذفت في الإضافة ، لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف فكرهوا زيادتين في آخر الاسم^(٣) .

رابعاً : أنها عوض من الحركة والتنوين معا اللذين كانا في الواحد ، وذلك أن الاسم بحكم الاسمية والتمكن ، تلزمه حركة وتنوين ، الحركة دليل كونه فاعلاً أو مفعولاً ونحوهما من المعاني ، والتنوين دليل كونه متصرفاً متمكناً ، وأنت إذا ثنيته بضم غيره إليه ، وامتنع من الحركة والتنوين ، ولم تزل الثنية ، وما كان له بحق الاسمية والتمكن ، فعوض النون من الحركة والتنوين .

ورد بما سبق في المذهبين قبله ، وبثبوتها في الوقف ، والحركة والتنوين ، لا يشبان في الوقف^(٢) .

خامسها : ذهب بعض كوفيين ، إلى أنها تزداد للفرق بين الثنية والواحد المنصوب في نحو قولك : رأيت زيداً^(٣) .

سادسها : « أنها التنوين نفسه ، لأن الأصل بعد تحقق العلامة للثنية والجمع أن ينقل

(١) مع الهوامع ١ : ٤٨ .

(٢) أسرار العربية : ٢٤ .

(٣) لأنك إذا قلت زيدا تقصد المثني بدون النون ، لا لتيسر حينئذ بالمفرد المنصوب في حالة

(١) هذه أشهر الآراء في إعرابها ، وهناك آراء أخرى ذكرها الصبان في حاشيته ١ : ١٤٤ وما بعدها .

(٢) الأضواء ١ : ٩١ .

إليه الحركة والتنوين ، فامتنعت الحركة للإعلال ، ولم يمتنع التنوين ، ولكنه لزم تحريكه ، لأجل التقاء الساكنين ، فثبت نونا .

قال : ولا يرد أنه لاتنوين في تثنية ما لا ينصرف ، والمبنى ، لأننا نقول لما ثنى زال مشبه الفعل والحرف ، فرجعا إلى الأصل فعاد التنوين^(١) .
ويؤخذ على هذا الرأي : كتابة التنوين حينئذ نونا ، مع أنه لم يقل أحد من النحاة بذلك ، بل إن في تعريفه قيدا يحتم منع ذلك .
كما يؤخذ عليه أيضا : اجتماع الألف واللام مع التنوين في نحو : حضر الرجلان مع أنه يمتنع ذلك أيضا .

سابعها : أنها تختلف باختلاف المفرد :

- (١) فعلا تكون فيها عوضا من الحركة والتنوين جميعا .
- (٢) وحالات تكون فيها عوضا من الحركة وحدها .
- (٣) وحالا تكون فيها عوضا من التنوين وحده .

وصاحب هذا الرأي ابن جنى حيث قال عند الكلام في النون التي هي عوض عن الحركة والتنوين معا أنها تكون .

« في كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافا ، ولا معرفا بلام - المعرفة وذلك ، نحو : رجلان وفرسان ، ألا ترى أنك إذا أردت الواحد على هذا الحد ، وجدت فيه الحركة والتنوين جميعا ؟ رجل ، وفرس ، فالنون في رجلان إنما هي عوض مما يجب في ألف رجلان التي هي حرف الإعراب بمنزلة لام رجل ، فكما أن لام وسين فرس ونحوهما مما ليس مضافا ، ولا معرفا باللام ، يلزم أن يمتنعهما الحركة والتنوين ، فكذلك كان يجب في حرف التثنية .

« وأما الموضع الذي يكون فيه نون التثنية عوضا من الحركة وحدها فمع لام المعرفة ، وذلك نحو : الرجلان ، والفرسان ألا ترى أنها تثبت مع لام المعرفة ، كما تثبت

معها الحركة نحو : الرجل ، والفرس ؟ وكذلك النداء ، كقولك : يارجلان ، وياغلامان ، ألا ترى أن الواحد من نحو هذا لا تنوين فيه ، إنما هو ياغلام ، ويارجل ، فالنون فيهما بدل من الحركة وحدها ؟

« أما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضا من التنوين ، وحده ، فمع الإضافة وذلك نحو قولك : قام غلاما زيد ، ومررت بصاحبي عمرو ، ألا تراك حذفها ، كما تحذف التنوين للإضافة ؟

ولو كانت هنا عوضا من الحركة وحدها ، لتثبت ، فتقول : هذان غلامان زيد ، كما تقول : هذا غلام زيد^(١) .

هذه هي جملة الآراء التي ذكرها النحاة في نون المثني والجمع ، وكونها نائية عن التنوين ، أو عن الحركة ، أو نائية عنهما معا .

ومن هذه الآراء يبين مدى حرص النحاة على التعليل لقواعدهم النحوية ، واضطرارهم إلى الإتيان بعلة نظرية جدلية ، لاتتفق هي وطبيعة العرب الأوائل .

ولو أنهم فسروا قواعدهم ، على أنها ما نطقت به العرب ، على سجيته وطباعها لأراحونا ، وأراحوا أنفسهم من هذه العلة ، ولعرفنا حينئذ أن العرب ، التزموا نونا ، تأتي بعد حروف الإعراب في التثنية والجمع ، دون تفسير لهذه النون ، اللهم إلا نطقهم بها .

كسر نون المثني وفتح نون الجمع :

وهذه النون تكون مكسورة مع المثني ، ومفتوحة عند الجمع ، وذلك للفرق بينهما ، حتى لا يلتبس « جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى رأيت مصطفىين ومررت بمصطفين ، قال الله تعالى « وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار »^(٢) .

(١) سر صناعة الإعراب : ٢٣٧ وما بعدها .

(٢) ص : آية ٤٧

فلفظ مصطفين ، كلفظ زيدين ، فلو لم يكسروا نون التثنية ، ويفتحوا نون الجمع ، لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية^(١) .

وذكر ابن يعيش سببا آخر لذلك فقال « إنما كسرت نون التثنية ، وفتحت نون الجمع ، لأن التثنية أخف من الجمع ، والكسرة أثقل من الفتحة ، فخص الأخف بالأثقل ، والأثقل بالأخف للتعادل^(٢) .

وكسر نون المثني هي اللغة المشهورة ، ومن العرب من « يفتح نون التثنية في حال الجر والنصب ، ويجرى الياء ، وإن كانت غير لازمة ، مجرى الياء اللازمة ، في نحو أين وكيف ، فيقول : مررت بالزَيْدَيْنِ ، وضربت الزَيْدَيْنِ ، حكى ذلك البغداديون ، وأنشدوا لحميد بن ثور :

على احوذَيْنِ استقلت عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَّةٌ فَتَعِيبُ^(٣)
ومن الفتح مع الألف ما أنشده أبو زيد في نوادره :

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانِ^(٤) وَمَنْحَرَيْنِ أَشْبَهَا ظِلْيَانِ^(٥)
« وحكى الشيبان ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب : هما خليلانُ وقوله :
يا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِذَانُ فَالتَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ^(٦)
وفتح نون الجمع هي أيضا اللغة الشائعة ، وهناك لغة تنطق بكسرها « كقول جرير :

(١) أسرار العربية : ٢٤

(٢) نقلا عن الأشباه والنظائر ١ : ١٦

(٣) من شواهد العيني ١ : ٩٠

(٤) لا يصح أن يكون هذا البيت استشهادا على لغة من فتح النون في موضع الرقع بحيث لا يصح القياس عليه — لأن هذه الفتحة والألف بعدها ، إما أن تكون للإطلاق ، أو أنها ضرورة شعرية ، حيث أن ما قبله .

كانت عجوزا عمرت زمانا ففهي ترى مبيتها إحسانا

(٥) شرح المفصل ٤ : ١٤٢ والبيت من شواهد الخزانة ٣ : ٣٣٧ والعيني ١ : ٩٠ ورجح أنه لرجل من

بنى ضبة لم يعرف اسمه

(٦) الأشموني ١ : ١ والظاهر أن هذا الضم على لغة من يعرب المثني بالحركات الظاهرة على النون ، فلا محل

إذن لهذا الاستشهاد . لم ينسب البيت لقائل معين وهو من شواهد العيني ١ : ٩٠

عرفنا جعفرنا ، وبنى أبيه وأنكرنا زعانف آخريين^(١)
وقول سحيم بن وثيل الرياحي :

وماذا يتغنى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين^(٢)
والصحيح أن هذه ليست لغة ، بل إن الضرورة الشعرية هي التي أوجبت ذلك ، فإن البيت الأول قبله :

أكل الدهر حل وارخال أما يبقى على ولا يقينى ؟

فمن هذا يتبين أن القصيدتين ، مكسورتا القوافي ، فكسرت لأجل ذلك نون الجمع ، فلا داعي إذن إلى اعتبارها لغة منعاً للخلط والتشتيت من غير فائدة .

حذف نوني المثني والجمع :

تحذف نون المثني وجوبا عند الإضافة ، نحو « جاءني غلاما زيد ، ورأيت ثوبى عمرو » .

كما تحذف نون الجمع أيضا مثل : جاءني غلاموزيد ، ورأيت مدرسى المدرسة وذلك ، لأن هذه النون تلحق آخر الكلمة والمضاف إليه يكون أيضا متصلا بآخرها ، ولا يمكن أن تحتل الكلمة زيادتين في آخرها ، وأيضا ، لأن المضاف والمضاف إليه يكونا كاسم واحد ، فلا يمكن أن يؤتى بالنون التي تفصل بينهما ، فلذا وجب حذفها عند الإضافة . وهذا عند من يعربهما بالحروف .

أما من يعربهما بالحركات الظاهرة على النون فيهما ، فإن النون حينئذ لا تحذف ، لأنها تعتبر كأنها من أصل الكلمة ، ويكثر ذلك في جمع المذكر السالم^(٣) .

(١) من شواهد الخزانة ٣ : ٣٩٠

(٢) الأشموني ١ : ٨٩

والبيت من شواهد الخزانة ٣ : ٤١٤

(٣) ذكر ابن يعيش أن ذلك يكثر فيما جمع بالواو والنون عوضا من نقص لحقه نحو سنون وبنون

وأشباههما (شرح المفصل ٥ / ١٢)

فعلى هذه اللغة تقول : هذه سنين ، وعشت سنيناً ، وتمتعت بسنين ، بالتنوين أو عدمه ، والأول هو الأكثر .

« وإنما جاز إعراب النون في هذا الضرب من الجمع ، لأن النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب ، فجعلوها كلام الكلمة ، وإنما ألزموه الياء ليصير نحو غسلين^(١) . ومن ذلك قول الشاعر ؟

دعاني من نجد فإن سنينه لعين بناشيبا ، وشيننا مردا^(٢)
وقول الآخر :

ولقد ولدت بنين صدق سادة ولأنت بعد الله كنت السيدا^(٣)
فمما ذكرناه يتبين أن نونى المثنى والجمع تحذفان وجوبا في حالة واحدة ، وهى حال كونهما مضافين معربين بالحروف .

أما حذفها جوازا ، ففي المواضع الآتية :
« إذا كانت في آخر اسم مشتق (أى وصف) في أوله ال مثل : ماأنتما المهملتا الواجب .

ومنه قراءة من قرأ «والمُقيمى الصلاة» بنصب كلمتى الواجب والصلاة^(٤)
« ويجيز سيبويه حذف نون مادل على تثنية أو جمع من أسماء الموصول نحو : اللذان ، واللتان^(٥) فيقال فيهما جاء اللذا ، واللتا » .

وتحذف أيضا جوازا إذا وقعت « قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم » غير معجزى الله^(٦) « بنصب الله ، وقراءة بعضهم » إنكم لذائقوا العذاب^(٧) « بنصب العذاب

وهو أكثر من حذفها لأقبل لام^(١) ساكنة كقراءة الحسن :
« وماههم بضارين به من أحد^(٢) » .

كما تحذف النونان أيضا جوازا لشبه الإضافة نحو : لاغلامى لزيد ، ولا مكرمى لعمرى إذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا^(٣) »

أوجه الاتفاق والاختلاف بين التنوين وبين نونى المثنى والجمع :

يتفق كل من التنوين ، وهذه النون في أمرين :

(١) أن كلامهما دليل على تمام الكلمة .

(٢) أن وجود أحدهما في الكلمة يمنع إضافتها^(٤) .

أما وجه اختلافهما ، فيكون في الأمور الآتية :

(١) أن التنوين نون ساكنة أما هذه النون فتكون متحركة بالكسر مع المثنى وبالفتح مع الجمع على الرأى المشهور .

(٢) أن التنوين له عدة أنواع ، ويختلف معناه باختلاف نوعه ، أما النون فإنها لايشعر بها شيء من تلك المعانى .

(٣) أن التنوين يحذف عند وجود أل في الاسم ، لكرهية اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير ، ولا يسقط النون معها ، لأنها لا تكون للتذكير .

(٤) أن التنوين يحذف في نحو : يا محمد ، ورجل ، بخلاف النون في نحو : يا زيدا ، ويا زيدا ، ولا رجلين ، ولا مسلمين .

(٥) عند الوقف يحذف التنوين في حالتى الرفع والجر ، أما النون ، فإنها لا تحذف ، لأنها متحركة ، وبإسكان المتحرك يكتفى به في الوقف .

(٦) التنوين لا يكتب بلفظه بخلاف هذه النون .

وهذه هى أوجه الاتفاق والاختلاف بين التنوين ونونى المثنى والجمع .

(١) أى من غير وقوع اللام الساكنة بعدها

(٢) البقرة : ١٠٢

(٣) حاشية الصبان ١ : ١٥٨

(٤) هذا على الرأى الشائع وإلا فهناك من لا يحذف النون عند إضافتها في مثل سنون ، وبنون كما سبق .

(١) وأجاز أبو العباس المبرد إلزام الواو فيكون مثل زيتون .

(٢) قاله الصمة بن عبد الله بن الطفيل من شواهد الخزانة ٣ : ٤١٢

(٣) ورد هذا البيت غير منسوب في خزانة الأدب ٣ : ٤١٣

(٤) على أنها مفعولان لاسم الفاعل قبلهما .

(٥) النحو الواقى ١ : ١٠٤

(٦) التوبة : ٢

(٧) الصافات : ٣٨

الباب الثالث

الأبواب النحوية والتون

الفصل الأول :- الأبواب النحوية التي للتون بها علاقة
- الأبواب النحوية التي قد لا يدخلها التون

الفصل الثاني :- الاسم الذي لا يتصرف .

الفصل الأول

الأبواب النحوية التي للتنوين بها علاقة - الأبواب
النحوية التي قد لا يدخلها التنوين

في النحو أبواب للتنوين علاقة بها ، بمعنى أنه قد يكون أحد شروط يجب أن
تتوافر في هذه الأبواب ، لكي تعمل ، وتؤثر في معموها .
ومن هذه الأبواب المصدر .

فالمصدر لا يعمل ، إلا إذا كان متوفراً فيه شرط من شروط ثلاثة :
إما أن يكون مفرداً منوناً ، أو يكون مضافاً ، أو يكون معرفاً بالالف واللام .
فالتنوين إذاً يكون سبباً من أسباب إعمال المصدر ، بل إن ابن يعيش جعله
أقيس الضروب الثلاثة في العمل « وذلك من قبل أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ،
والتنوين قد يدل على التنكير فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل ، وإن كان في اللفظ ،
من زيادة الأسماء »^(١) .

كما ذكر السيوطي أن إعماله منوناً « أكثر من إعماله معرفاً بآل ، لأن فيه شبهاً
بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة »^(٢)

وذلك نحو قوله تعالى « أو إطعامٌ في يومٍ ذى مسغبة ، يتيماً »^(٣) فكلمة
« يتيماً » مفعول للمصدر « إطعام » ومن ذلك قول الشاعر :

يَضْرِبُ بالسيفِ رُؤوسَ قومٍ أزلنا هامهنَّ عن المقيِلِ^(٤)

(١) شرح المفصل ١ : ٦٠

(٢) جمع الموامع ٢ : ٩٣

(٣) البلد ١٤ : ١٥

(٤) البيت لمارر الأسدي ، وهو من شواهد الكتاب ١ : ٩٧

فكلمة «رعوس» كذلك مفعول للمصدر «ضرب»^(١)

اسم الفاعل :

ومن هذه الأبواب أيضا اسم الفاعل ، فإنه يعمل عمل الفعل في حالتين :
إذا كان منونا ، أو محلى بالألف واللام .

فنقول مع التنوين زيد ضارب عمرا غدا ، فزيد مبتدأ ، وضارب الخبر مرتفع به
ارتفاع الفاعل وعمرا منصوب على أنه مفعول ، لأنه جار مجرى^(٢) الفعل المضارع منه
وهو - يضرب - في معناه وفي عمله .

فاسم الفاعل حينئذ لم يعمل عمل فعله إلا لأنه منون «وما جاء في الشعر :
من هذا الباب قوله :—

إئسى بحبلك واصل حبلى وبريش نبلك رائش نبلى^(٣)

وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفا ، ويضاف إلى ما بعده إضافة غير
محضة ، وهى المسماة بالإضافة اللفظية ، لأن المعنى يكون على ثبات التنوين فيه ،
ولذلك لا يكون إلا نكرة^(٤) كقوله تعالى «هَذَا بِأَلْفِ كَعْبَةٍ»^(٥)

فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة لهدى وهو نكرة ، ومنه قوله تعالى «كل نفس
ذائقة الموت»^(٦) فالتنوين مراد فى «ذائقة» .

(١) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يذكرون عمل المصدر المنون وقالوا : إن وقع بعده
مرفوع أو منصوب فبإضمار فعل يفسر المصدر من لفظه . انظر الجمع ٢ / ٩٣

(٢) معنى جريانه عليه : أنه موافق له فى الحركات والسكنات ، وضارب مثل يضرب .

(٣) الكتاب ١ : ٨٥ ، والبيت فى ديوان امرئ القيس ص ٢٣٩ طبعة دار المعارف عن زيادات نسخة
الطوسى .

(٤) يقول سيبويه فى هذا : اعلم أن العرب يستحقون فيحذفون النون (أى نون المثنى وجمع المذكر)
والتنوين ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله عمل الجر ودخل فى
الاسم معاقبا للتنوين ، وليس بغير كف التنوين ، إذا حذفته مستحقا من المعنى شيئا ، ولا يجعله معرفة (الكتاب ١ :
٨٥) .

(٥) المائدة : ٩٥

(٦) آل عمران : ١٨٥

« وإنما قلنا إن التنوين مراد ، لأنه لو لم يكن مرادا ، لكان معرفة ولو كان
معرفة ، لكنت قد أخبرت عن النكرة بالمعرفة ، وذلك قلب القاعدة ، فالتقدير كل
نفس ذائقة الموت .

« والتنوين هو الأصل ، والإضافة دخلت تخفيفا ، ولو لم يكن التنوين هو
الأصل لما جاز دخول التنوين ، لأنه ثقیل »^(١) .

ولذلك لما كان التنوين مرادا فى المعنى كانت الإضافة منفصلة ، وكان المنخفض
منصوبا فى المعنى أيضا ، لأنه مفعول حيث إن اسم الفاعل لا يضاف فقط إلا إلى
المفعول .

ومن هنا يتضح أن وجود التنوين فى اسم الفاعل أحد الشروط فى أن يعمل
عمل فعله ، سواء أكان التنوين موجودا حقيقة أم حكما .

واسم المفعول كذلك يرفع نائب فاعل فى حالتين :—

(١) أن يكون محلى بالألف واللام .

(٢) أن يكون مجردا منهما .

وفى الحالة الثانية لا يرفع نائب الفاعل إلا إذا كان منونا نحو «أمضروب الزيدان
الآن أو غدا» فكلمة مضروب اسم مفعول مجرد من ال فنون ، ورفع الزيدان ، على أنه
نائب فاعل .

ومثله أيضا الصفة المشبهة ، فإنها حين تكون مجردة من ال ، فلاجل أن
تعمل عمل اسم الفاعل المتعدى ، فترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، فإنها تنون ، فتقول :
زيد حسن الوجه ، ففى حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه
بالمفعول به ومن ذلك قول زهير :

أهوى لها أصفع الخدين مطرق ريش القوادم لم ينصب له الشبك^(٢)

(١) شرح المفصل : ٦ : ٦٨

(٢) شرح ديوان زهير طبعة دار الكتب عام ١٣٦٣ هـ ص ١٧٢

وعلى ذلك يتضح مما قدمناه في هذا الموضوع ، أن التنوين يكون شرطاً في عمل المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، إذا كان كل منها مجرداً من أل .

الأبواب النحوية التي قد لا يدخلها التنوين :

هناك بعض العوامل ، قد لا يدخل في معمولها التنوين ، ومن ذلك اسم لا النافية للجنس ، فلاسمها حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف ، أما المضاف فنحو قولك : لا أصحاب أدب مكروهون ، فأصحاب اسم لا ، وهي مضافة إلى أدب بعدها فينصب ، ولا ينون لا ضافته .

أما الشبيه بالمضاف فنحو « لا مرتفعاً شأنه حامل » ، ونحو « لا بائعاً دينه بدينه رابح » فكل من « مرتفعاً » ، « وبائعاً » ، وقع اسماً للا نافية للجنس ، فنصباً ونونا وذلك لأن الجمهور على أن الاسم الواقع بعد لا إذا كان عاملاً فيما بعده يلزم تنوينه ، وإعرابه مطلقاً .

« وقد ذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه ، وأن الترك أحسن ، إجراء له مجرى المفرد في البناء ، وذهب ابن مالك إلى جواز تركه بقلة ، تشبيهاً بالمضاف لابناء ، وذهب البغداديون إلى جواز بنائه إن كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو « لا جدال في الحج »^(١) وحيث لا ينون .

الحالة الثانية : أن يكون مفرداً (ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ، ولو كان مثني . أو مجموعاً) وحكمه حيث لا يجوز بنائه على الفتح^(٢) إن

(١) - جمع الموامع ١ : ١٤٧

(٢) وينى على ما يوجب عن الفتح وهو الياء إذا كان مثني أو جمع مذكر سالم ، وعلى الكسرة إذا كان جمع مؤنث سالم .

كان مفرداً أو جمع تكسير نحو لا عالم متكبر ، ولا علماء متكبرون . فكل من عالم ، وعلماء ، مبنى على الفتح ، وقال النحاة : إن السبب في هذا البناء هو تركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر ، ولذا لم ينون .

« وذهب الجرمي والزجاجي ، والسيراقي ، إلى أن المفرد معها معرب أيضاً وحذف منه التنوين تخفيفاً لالبناء »^(١) .

والقول الأول هو الأصح ، لأنه لو كان معرباً ، لثبت فيه التنوين ، إذ لا داعي لحذفه تخفيفاً هنا ، وثبوته في بعض الأمثلة الأخرى نحو : « لا خيراً منك في الدار » ونحو ذلك من الموصوفات .

حكم صفة اسم لا من جهة التنوين وعدمه :

إذا وصف اسم لا ، فإما أن يكون هناك فاصل بين الصفة ، والموصوف أولاً ، فإن لم يكن هناك فاصل ، فأنت بالخيار ، إن شئت نونت الصفة - وهو الأكثر - وإن شئت لم تنون ، وذلك كقولك : لا غلام ظريفاً لك ، ولا غلام ظريف لك .

« فأما الذين نونوا ، فإنهم جعلوا الاسم ولا ، بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضوع ، بمنزلة في غير المنفى ، وأما الذين قالوا : لا غلام ظريف لك^(٢) فإنهم جعلوا الموصوف والصفة بمنزلة اسم واحد^(٣) .

فإذا تكررت الصفة حيث لا نحو قولك لا غلام ظريفاً عاقلاً لك فأنت في الوصف الأول بالخيار ، أما الثاني فلا يكون إلا منوناً ، لأنه لا يكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد .

أما إذا فصل بين اسم لا وصفته فحيث لا يلزم من أن تكون الصفة منونة وذلك

(١) مع الموامع ١ : ١٤٦

(٢) أى بدون تنوين .

(٣) الكتاب ١ : ٣٥١

كقولك : لا طالب اليوم ظريفا ، ولا غلام فيها عاقلاً « من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلت بينهما ، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشرة وخمسة في خمسة عشر »^(١)

« وإذا كررت اسم لا فصار وصفاً ، فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت وإن شئت لم تنون ، وذلك كقولك لا ماء ماء ياردا ، ولا ماء ماء باردا ولا يكون باردا إلا منونا ، لأنه وصف ثان »^(٢)

مما ذكرناه نعلم : أن التنوين يلزم الصفة الثانية لاسم لا إذا تكررت الصفة أو إذا فصل بين الموصوف والصفة بفواصل . سواء أكانت واحدة أم أكثر ، ويجوز في الصفة التنوين وعدمه إذا لم يفصل بينها وبين موصوفها بفواصل ، وكانت صفة واحدة .

المنادى والتنوين :

ومن الأبواب النحوية التي لا يدخلها التنوين : المنادى إذا كان مفردا علما ، أو نكرة مقصودة ، لأنه في هاتين الحالتين يكون مبنيا على الضم ، أو ما ينوب منابه ، ولا ينون حينئذ إلا عند الضرورة الشعرية فيباح تنوينه مع بقاء ضمته ، وقد ورد بالنصب أيضا

فمثال الأول قول الشاعر :

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يامطرُ السلام^(٣)
ومثال النصب قوله :

ضربت صدرها إلى وقالت ياعدياً لقد وقتك الأوق^(٤)

هذا في العلم المفرد

وفي النكرة المقصودة^(٥) كقول الشاعر :

أداراً يحزوى هجت للعين عبرةً فماء الهوى يرفضُ أو يترقرق^(١)

وقد اختار الخليل والمازني بقاء الضمة ، واختار أبو عمرو ، وعيسى بن عمرو والجزمى والمبرد نصبه ، وكلاهما مسموع عن العرب ، وقال ابن مالك ، عندي أن بقاء الضمة راجح في العلم ، والنصب راجح في النكرة المعينة^(٢) .

وكذلك لا يدخل التنوين المنادى إذا كان مضافا نحو قولك : ياتلميذ المدرسة ذاكر دروسك ، وذلك لإضافته ، فينصب ولا ينون .

أما إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة نحو قولك : ياعاقلاً تذكر لقاء الله أو كان شبيها بالمضاف نحو ، قول شوقي :

يا طالباً لمعالى الملك مجتهداً خذها من العلم أوخذها من المال^(٣)
فإنه في هاتين الحالتين يكون منصوباً ، منونا .

فمما تقدم نرى أن المنادى ينون في حالتين ، ويمتنع تنوينه في ثلاث حالات اثنتين منها للبناء^(٤) ، والأخرى للاضافة .

المندوب وحكم التنوين فيه :

قد يلحق جوازا آخر ماتم به المنسوب ألف ، فإن كان متلوها ألفاً ، حذفت هذه الألف ، لالتقاء الساكنين نحو واموساه .

أما إن كان متلوها تنوينا ، فللنحاة فيه أربعة مذاهب :

المذهب الأول : حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين ، وتحريك ما قبلها بالفتحة فنقول : « واغلام زياده » فإن زيادا حذف منها التنوين « لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة ، والتنوين لاحظ له في الحركة وهذا هو مذهب سيبويه والبصريين »^(٥) .

(١) قاله ذو الرمة من شواهد الكتاب ١ : ٣١١

(٢) ارتشاف الضرب : ١١١٦

(٣) الشوقيات : ١ : ٢٢٣ مطبعة الانستقاة ١٩٥٦

(٤) وفي حالات البناء يجوز التنوين للضرورة — كما تقدم انظر ص ١٨٠

(٥) الأصحوى ٣ : ١٦٩

(١) الكتاب ١ : ٣٥١

(٢) المصدر السابق

(٣) سبق الحديث عنه ص ١٩

(٤) البيت لمهلل بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة (العنى ٣ : ١٤٥)

(٥) قيد الفراء المقصودة حين ذاك بأن تكون موصوفة انظر الأشتوني ٣ : ١٣٩

الثاني : وهو مذهب الكوفيين « جواز التنوين وإثباته ، مع فتحة ، فيقولون : واغلام زيدناه ، محافظة على بقاء ألف الندبة^(١) .

الثالث : ذهب آخر للكوفيين وهو « إثبات التنوين وكسره وقلب الألف ياء ، فيقولون : واغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين^(٢) .

الرابع : أجاز الفراء حذف التنوين مع إبقاء الكسرة ، وقلب الألف ياء فتقول : واغلام زيدنيه .

هذه مذاهب النحاة في التنوين اللاحق للاسم المتعمم للمندوب .

ولعل أحسنها ما قاله البصريون لسهولة ، ويسر العمل به

وذلك ، لأن مذهبي الكوفيين سترتب عليه - عند كتابة المندوب على مذهبيهم - كتابة التنوين نونا ، كما أن مذهب الفراء ، يجعل آخر المندوب ياء بدلاً من الألف ويمكن الفرار من ذلك كله باتباع مذهب البصريين .

حكم العلم الواقع قبل (ابن أو ابنه) من التنوين وعدمه :

إذا وقع ابن بين علمين ، فإما أن يعرب صفة ، أو غير صفة .

فإن كان صفة ، حذفت منه ألف الوصل ، وحذف من موصوفه التنوين -

كما سبق ذكره^(٣)

غير أن هناك مسألة وقع فيها الخلاف في حذف التنوين من آخر العلم الموصوف وهي « أن يكون العلم الأول (الموصوف) كنية ، أو يكون العلم الثاني (وهو المضاف إليه) كنية ، مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن أبي قحافة ، ومثل محمد ابن أبي بكر من أشهر الزهاد ، فيرى كثير من النحاة ، وجوب إثبات التنوين ، وألف الوصل في الصورتين ، ويرى آخرون جواز حذفهما ، وإثباتهما^(٤) .

(١) شرح التصريح ٢ : ١٨٣

(٢) المصدر السابق

(٣) بشرط تحقق الشروط المذكورة عند الكلام على مواضع حذف التنوين ص ٥٥

(٤) النحو الوافي ٣ : ١٣

وقد يكون الأولى حذف التنوين ، ليكون الحذف مطرداً في كل المسائل .

العلة في حذف التنوين من الموصوف بابن :

اختلف النحاة في سبب حذف التنوين حينئذ فقد قال أبو علي الفارسي « إن حذف التنوين من نحو قام زيد بن عمرو ، للتركيب ، وأنهم بنوا الصفة مع الموصوف ، وأن نون ابن حرف إعراب ، والذال تابعة للنون بمنزلة الميم في قولهم هذا امرؤ ، ولما كانت الذال غير حرف إعراب ، لم ينون ، لأن التنوين لا يكون وسطاً^(١) .

ويعترض ابن مالك على هذا فيقول : إن « الإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب ، ولو كان كما قال لكسروا^(٢) .

وذهب بعضهم إلى أن التنوين إنما سقط « لالتقاء الساكنين ، لسكونه وسكون الباء بعده ، وهو قول فاسد ، لأنه قد جاء عنهم هذه هند بنت عمرو فيحذف التنوين ، وإن لم يلحقه ساكن بعده ، فعلم بذلك أن حذف التنوين إنما كان لكثرة الاستعمال^(٣) .

وهو ما ذكره سيبويه حيث قال : « وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم^(٤) »

أما إذا أعرب ابن غير صفة بأن كان بدلاً أو خبراً ، فإن التنوين لم يحذف من المبدل منه أو من الخبر عنه - وكذا تثبت همزة وصله خطأ - فتقول : زيد ابن عمرو بتنوين زيد ، حيث أنه مبتدأ ، وابن خبر^(٥)

(١) مع الهوامع ١ : ١٧٧

(٢) المصدر السابق

(٣) شرح المفصل ٢ : ٦

(٤) الكتاب ٢ : ١٤٧

(٥) وكذلك لا يحذف التنوين إذا أعرب صفة ، ولكنه لم يضاف إلى علم نحو هذا زيد ابن أخينا ، فإن زيدا في هذا المثال ينون ، لأن ابن أضيف إلى أخى وهو غير علم .

مما ذكرناه يتضح : أن تنوين الاسم الواقع قبل كلمة ابن ، متوقف على إعرابها فان أعربت صفة ، وكانت مضافة إلى علم بعدها ، لم ينون الاسم الذى قبلها أما إذا كانت صفة ، ولم تضاف إلى علم ، أو أعربت غير صفة ^(١) ، فإن ما قبلها ينون فى هاتين الحالتين ، وكذا تكتب ألف وصلها .

والعلة الصحيحة فى هذا كله ، إنما هى ورود ذلك عن العرب ليس غير . وحكم ابنة فيما سبق ، كحكم ابن فى إثبات ألفها أو حذفه ، وكذا تنوين الاسم السابق عليها أو عدم تنوينه ، غير أن الاسم المتقدم عليها يكون علما مؤنثا ، بخلاف ابن ، فإن المتقدم عليه يكون علما مذكرا .

الإضافة والتنوين :

عند إضافة اسم إلى اسم ، فإن المراد إيصال الاسم الثانى إلى الأول ، من غير فاصل ، وجعله من تمام الأول ، بحيث يتنزل منه منزلة التنوين .

والإضافة تنقسم إلى نوعين :

(١) إضافة محضة (وقد تسمى معنوية أو حقيقة) وهى : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قويا ، وليست على نية الانفصال ، وذلك بأن يكون ثم حرف إضافة مقدر ، لوصل معنى ما قبله إلى ما بعده .

وهى تفيد التعريف فى نحو غلام زيد ، والتخصيص فى نحو غلام

رجل .

(٢) إضافة غير محضة (وقد تسمى لفظية أو مجازية) وهى : « ما كان المضاف وصفا عاملا ، ودالا على الحال ، أو الاستقبال ، أو الدوام ، وينحصر ذلك فى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وفى الصفة المشبهة على رأى الراجع ^(٢) » وذلك نحو هذا ضاربُ زيد غدا .

وهذه الإضافة تفيد التخفيف وهو حذف التنوين « أو رفع القبح فى نحو حسن الوجه ، فإن فى رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفى نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى المتعدى ، وفى الجر تخلص منهما ^(١) »

من أحكام الإضافة بنوعها حذف التنوين الذى كان موجودا فى المضاف قبل إضافته إلى ما بعده .

وعلى النحاة لذلك فقالوا : « إن قيل لِمَ حذف التنوين فى الإضافة ؟؟ فالجواب : أنه حرف من حروف المعانى ، فهو كلمة كواو العطف ، وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعلنا كالشئ الواحد .

« وهذا لإيرده أن التنوين ساكن فإن اللام التى للتعريف حرف وضع لهذا المعنى ، مع أنه ساكن ^(٢) .

وذكر ابن الأنبارى تعليلا آخر فقال إنه لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين :

« أحدهما : أن الإضافة تدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير فى كلمة واحدة وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان .

والوجه الثانى : أن الإضافة علامة الوصل والتنوين علامة الفصل فلوجوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل فى كلمة واحدة ^(٣) وهما ضدان والضدان لا يجتمعان ^(٤) .

(١) الأسمونى ٣ : ٢٤٠

(٢) حاشية يس على التصريح ٢ : ٢٤

(٣) هذه التعليقات النحوية مع حسنها ليست مقبولة ولا مقنعة ، وذلك لأن التعليل الحق هو الاستعمال العربى المأثور ، الذى جرى على حذف التنوين من المضاف .

(٤) الإنصاف ٢ : ٢٠٤

(١) سمع حذف تنوين الخبر عنه باين فى مثال واحد : وهو قراءة من قرأ قوله تعالى (وقالت اليهود عزيزُ ابن الله) — بدون تنوين — وحذفه حيث لا لائق الساكين ، لا لكثرة استعماله كما فى الصفة ، وحمله على هذا أول من جعله صفة لعزيز ، والمتدا محذوف ، لأن عزيزا لم يتقدم له ذكر فيكى عنه (شرح المفصل ٢ : ٩٨)

(٢) النحو الواق ٣ : ٧

ثم ذكر النحاة أن الحذف يكون على نوعين :-

أ - حقيقى ، ويكون ذلك عند الإضافة المحضة ، بمعنى أنه لا يلحظ للتنوين أى أثر فى الجملة ، فعند قولك غلامٌ زيدٌ يحذف التنوين من غلام لفظاً ومعنى .
ب - لفظى ، ويكون ذلك عند الإضافة غير المحضة ، فعند قولك : هذا ضاربٌ زيدٌ غداً أصله التنوين والنصب لما بعده فتقول : هذا ضاربٌ زيداً غداً ، ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف ، وتخفف ما بعده ، وأنت تريد معنى التنوين « كأنك تشبهه بالإضافة المحضة ، بحكم أنه اسم ، والنصب به إنما هو عارض لشبه الفعل ، فالاسم الأول نكرة ، وإن كان مضافاً إلى معرفة ، لأن المعنى على الانفصال ، بإرادة التنوين ، ولذلك تقول : هذا رجل ضاربٌ زيدٌ غداً ، كما تقول : هذا رجل ضاربٌ زيداً غداً ، لأن التنوين المقدر حكماً ، كالموجود لفظاً ، ولولا تقدير الانفصال ، لما جرى وصفاً على النكرة ، قال الله تعالى « هذا عارضٌ ممطرنا ^(١) » والمعنى ممطر لنا من قبل أنه وصف به « عارضاً » وهو نكرة والنكرة لاتنعت بالمعرفة ^(٢) .

فيلاحظ حينئذ أن التنوين بعد حذفه لفظاً من المضاف ، قدر وجوده معنى ، حتى تسلم الجملة فى إعرابها ، ولذا سميت الإضافة هنا : غير محضة .
وفى ضوء ما سبق يتبين : أن التنوين لا يجامع الإضافة بنوعها لفظياً وقد ينوى ثبوته فى الإضافة اللفظية فقط .

المحلى بأل :

الاسم المحلى بأل - على اختلاف أنواع أل فيه - لاينون مطلقاً ، وقد علل النحاة ذلك : بأن الاسم لايجتمل زيادتين واحدة فى أوله ، والثانية فى آخره .
ومن ثم إذا كان الاسم منوناً ، ودخلت ال عليه ، حذف منه التنوين .

الاسم المنوع من التنوين :

من الأبواب النحوية ، التى لها علاقة بالتنوين ، باب : الاسم الذى لايصرف ولأهميته ، أفردنا له فصلاً خاصاً ، سأتناول فيه الحديث عنه .

الفصل الثانى

الاسم المنوع من الصرف

سبق أن ذكرنا ، أن النحاة يعدون إلحاق تنوين التمكن بالاسم دليلاً على تمكنه فى باب الاسمية ، تمام التمكن .

وذلك أنهم قسموا الاسم إلى ثلاثة أقسام :-

- (١) اسم غير متمكن : وهو الذى أشبه الحرف ، فبنى ^(١) .
- (٢) ومتمكن أمكن : وهو الذى خلص من شبه الحرف ، ومن شبه الفعل فتدخل عليه الحركات الثلاث - حسب موقعها من الجملة - مع التنوين ، سواء أكان دخولها عليه لفظاً ، أو تقديرًا ، فاللفظ نحو : هذا رجلٌ ، وفرسٌ ، وزيدٌ ، ورأيتُ رجلاً ، وفرساً ، وزيداً ، ومررت برجلٍ ، وفرسٍ وزيدٍ .
أما التقدير فيكون فى الأسماء المعتلة نحو ، هذا فتى وقاضٍ ، وذهبت إلى وقتى ، وقاضٍ ، وزرت فتى .

فهذه الأسماء كلها - وما كان مثلها - متمكنة ، وإن لم يظهر فى المعتل منها الإعراب ، لأن عدم ظهوره ، إنما كان لنبو حرف الإعراب عن تحمل الحركة أو استثقاله .

وهذا النوع من الأسماء يسمى : المعرب المنصرف .

- (٣) متمكن غير أمكن : وهو الذى يتغير آخره بحسب موقعه فى الجملة إلا أنه يجز بالفتحة ، بدلاً من الكسرة ، ولا يدخله تنوين ، وذلك نحو جاء عمرٌ ، ورأيت عمرٌ ، وذهبت إلى عمر .

وهذا النوع من الأسماء هو المسمى : بالمعرب غير المنصرف ^(٢)

(١) ولكنه قد يدخله التنوين أحياناً لغرض التذكير - كما سبق إيضاحه . انظر ص : ١٤

(٢) وقد يسمى بالاسم المنوع من الصرف ، أو الاسم الذى لاينصرف ، ويدهى أن هذا اختلاف لفظى « والعداديون يسمونه باب ما لايجزى ، والصرف قريب من الإجراء ، لأن صرف الاسم ، لإجراؤه على ماله فى الأصل من دخول الحركات الثلاث ، التى هى علامات الاعراب .

ومن التقسيمات السابقة نلاحظ ، أن الفرق بين الاسم المنصرف ، وغير المنصرف ينحصر في أمرين :-

أولهما : أن الأول يعرب بالحركات الأصلية ، رفعا ، ونصبا ، وجرا

الثاني : أنه ينون في جميع حالاته الإعرابية ، إلا إذا وجد مانع يمنع التنوين .

أما الاسم الذي لا ينصرف ، فإنه يرفع بالضممة ، وينصب ، ويجر بالفتحة - من غير تنوين في أحدها ، وذلك بشرطين :

أحدهما : ألا يضاف ، وثانيهما : ألا يكون مبدوءا بأل .

ولكن لم يمنع هذا النوع من الأسماء من الصرف ؟

الأصل في الأسماء - عند النحاة - الصرف ، ولما وردت بعض أسماء غير منونة على خلاف الأصل ، اختلفوا في التماس العلة لها ، فذكر بعضهم أنها منعت من الصرف لثلاث يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم ، وأنها حذفت واجتزىء بالكسرة :

« وقيل لثلاث يتوهم أنه مبني ، لأن الكسرة ، لاتكون إعرابا ، إلا مع التنوين ، أو الألف واللام ، أو الإضافة ، فلما منع الكسرة حمل جره ، على نصبه فجر بالفتحة^(١) »

وقال بعضهم أيضا ، أنه إنما منع الصرف لشبهه بالفعل ، لأن فيه علتين فرعيتين ، مرجع أحدهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى ، أو علة واحدة تقوم مقام علتين^(٢) .

كما أن في الفعل علتين كذلك ، أحدهما لفظية ، وهي اشتقاقه من المصدر والأخرى معنوية ، وهي احتياج الفعل إلى الاسم ، لأن الفعل يحتاج دائما إلى فاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسما .

ومن ثم أشبه الاسم الممنوع من الصرف الفعل في أن كلا منهما فيه علتان فرعيتان .

هذا ما علل به النحاة لعدم تنوين الاسم الممنوع من الصرف .

وهو مردود ، لأن العلة الحقيقية في وجود التنوين في بعض الأسماء ، وعدم وجوده في بعضها الآخر ، وإنما هو نطق العرب الأوائل ، فقد نطقت بهذا منونا وبذاك غير منون ، وفعلت هذا بفطرتها ، وطبيعتها ، لا لسبب آخر ، ولذا يجب أن نحاكمه ، دون أن نلتمس له عللا ، بادية التكلف ، غير مقبولة .

المراد بالمنع من الصرف عند النحاة :

سبق أن ذكرنا ، أن الاسم الذي لا ينصرف ، يجزى الفتحة ، بدلا من الكسرة وأنه كذلك لا ينون ، فكلمة « مساجد » في قولك « صليت في مساجد » تجزى بالفتحة ولا تنون ، إلا إذا أضيفت ، أو لحقتها ال ، فإنها حينئذ تجزى بالكسرة ، فنقول : صليت في مساجد المسلمين ، وصليت في المساجد .

ومن هنا اختلف النحاة في المراد بالمنع من الصرف .

فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر بالكسرة والتنوين معا ، وليس منع أحدهما تابعا للآخر ، لأن الفعل لا يدخله جر ولا تنوين .

« وقال قوم : إن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، فلا يمنع الذي لا ينصرف ماقى الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الحقة : وهو التنوين وحده ، لثقل مالا ينصرف ، لمشابهته الفعل ، ثم يتبع الجر التنوين في الزوال ، لأن التنوين خاصة للاسم ، والجر خاصة له أيضا ، فتتبع الخاصة الخاصة .

ويدل على ذلك أن المرفوع ، والمنصوب ، لاندخل للجر فيه ، إنما يذهب منه التنوين لا غير^(١) .

وبنى النحاة على هذا الخلاف ، خلافا آخر ، وهو : إذا أضيف الاسم الذي لا ينصرف أو دخلته ال ، فهل يكون حينئذ من جملة المنصرف أو غير المنصرف ؟

فمن قال بأن المراد بالمنع من الصرف هو : منع الاسم من التنوين فقط ، اعتبر أنه - بعد إضافته أو الحاق به - باق على منعه من الصرف ، وإن انجر بالكسرة ، لأن الشبه قائم ، وعلم الصرف الذى هو التنوين معدوم .

ومن قال بأن المراد بالمنع هو الجر والتنوين معا ، اعتبر أن الاسم حيثئذ يدخل فى دائرة المنصرف ، لأنه لما دخله الألف واللام ، أو ضافة ، وهما خاصة للاسم ؛ بعد عن الأفعال ، وغلبت الاسمية عليه فانصرف .

وهناك رأى ثالث فى هذا الخلاف فقد قال أبو على الفارسي « مادخله اللام أو الإضافة من باب مالا ينصرف ، لا أقول فيه بصرف ، ولا بعدمه ، فلا أقول : إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه ، وهو شبه الفعل ، وليس اللام أو الإضافة بسالبة إياه شبه الفعل ، ولا أقول ، إنه غير منصرف ، لأن امتناع التنوين عنه ، ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه ، فإنها مانع من التنوين ^(١) .

ونلاحظ أن ما ذكره النحاة فى هذا الموضوع من خلافات ، لا يعدو أن تكون سفسطة ، لاطائل تحتها ، ولا فائدة مرجوة منها .

فليس يعنيننا فى شيء أن يكون المراد بالمنع من الصرف الجر والتنوين معا ، أو التنوين وحده ، وجاء الجر تبعاً له .

وإنما الذى يهمنا - فقط - هو أن العرب الأوائل نطقوا بالاسم المنوع من الصرف خالياً من التنوين ، ومن الجر بالكسرة ، فيجب أن نحكمهم ذلك النطق . كما أنه لا يفيدنا فى شيء أيضاً ، أن نحكم على الاسم الذى لا ينصرف ، عندما يضاف أو يحلى بأل ، بأن يدخل فى دائرة المنصرف ، أو فى دائرة غير المنصرف أو يكون واسطة بينهما ، فلا ثمة تعود عليه من هذا الحكم .

كيف يعرف الاسم المنوع من الصرف ؟

ذكرنا أن الاسم المعرب ينقسم إلى نوعين :-

(١) نوع يسمى المعرب المنصرف .

(٢) وآخر يسمى المعرب غير المنصرف .

ولكن كيف يمكن التمييز بين هذين النوعين ؟

لقد ذكر النحاة ، عللاً يتميز بها الاسم المنوع من الصرف ، ويعرف بها .

وهذه العلل قد حصرتها النحاة فى إحدى عشرة علة ، ولكن الاسم قد يكتفى

بوجود علة واحدة فيه فيمنع من الصرف ، وقد لا يتحقق المنع إلا بوجود علتين معا ^(١) .

ولهذا كان الاسم المنوع من الصرف قسمين :-

(١) قسم يمتنع صرفه ، لوجود علة واحدة فيه تمنع ذلك ، وهذه العلة الواحدة - فى

رأيهم - تقوم مقام علتين .

(٢) وقسم يمتنع صرفه ، لوجود علتين معا ، فلا تكفى وجود واحدة منهما فقط لمنع

الاسم من الصرف .

والقسم الأول نوعان :

النوع الأول : ألف التأنيث وذلك « لأن وجود ألف التأنيث فى الكلمة علة

ولزومها بمنزلة تأنيث ثان ، فهى بمنزلة علة ثانية ^(٢) .

فهى إذن علة تقوم مقام علتين ^(٣) .

(١) هذا ما ذكره النحاة لضبط الاسم الذى لا ينصرف .

ولكن التعبير بعلتين ليس دقيقاً ، لأن كل علة واحدة ، لابد لها من معلول واحد ، وعلى هذا فكل « واحدة

منهما جزء علة ، لا علة تامة ، إذ باجتماع الاثنتين يحصل الحكم (حاشية يس على التصريح ١ : ٨٤)

(٢) شرح التصريح ٢ : ٢١٠

(٣) ويعترض يس فى حاشيته على اعتبارها علة تقوم مقام علتين فيقول : « إن المتبادر فى قوله أو واحدة تقوم

مقامهما أن يكون فى العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى ، وتنزيل ، لزوم « تأنيث » لا يوافق ذلك .

(الحاشية ٢ : ٢١٠) .

أ — مقصورة : وهى ألف لازمة ، فى نهاية الاسم العربى ، وتدل على تأنيثه ويمتنع صرف الاسم الذى تكون فيه هذه الألف (١) ، سواء أكان نكرة كذكرى مصدر ذكر ، أم معرفة كرضوى — اسم جبل بالمدينة المنورة — مفردا كما مثلنا أو جمعا كجرحى أو صفة كحلبى .

ب — ممدودة : وهى ألف تدل على التأنيث ، ولكنها تقلب همزة ، لأن قبلها (٢) ألف مد ، فلا يمكن النطق بهما .

وهذه الألف — كسابقاتها — فتكون نكرة ، كصحراء ، ومعرفة كزكرياء وجمعا كأصدقاء ، وصفة كحمراء . فكل هذه الأسماء المتقدمة ممنوعة من الصرف ، لوجود ألف التأنيث فيها ، فلا تنون (٣) ، وتجر بالفتحة المقدرة على المقصورة ، والظاهرة على الممدودة نيابة عن الكسرة .

النوع الثانى : صيغة منتهى الجموع :

وهى كل جمع تكسير يكون ثالثه ألفا ، وبعدها حرفان ، أو ثلاثة وسطها ساكن ، فالأول نحو : مساجد ، ودراهم (٤) . والثانى نحو : مصابيح وعصافير (٥) . فهذه الجموع تمنع من الصرف ، فلا يلحقها التنوين ، وتجر بالفتحة — بشرط ألا تكون مقترنة بأل ، وألا تكون مضافة — لأنها على صيغة منتهى الجموع .

(١) إلا إذا كانت هذه الألف للإلحاق كأرطى ملحقه بجعفر ، ففيها التنوين إذا كان الاسم نكرة ، والمفع إذا كان علما وسيأتى الكلام عليها . فى ص ١٦٥

(٢) تسمية الألف الأخيرة بأنها ألف مد فيه مسامحة ، لأن الممدود حقيقة ما قبلها « وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعِل ، ومؤنث فعلان ، وضعف بأنه يقضى إلى وقوع علامة التأنيث حشوا » وذهب بعضهم إلى أن الألفين معا للتأنيث ، ورد بعدم النظر ، إذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين « (شرح التصريح ٢ : ٢١٠) .

(٣) وإذا كانت هذه الألف للإلحاق فإنها حينئذ لا تمنع من الصرف وسيأتى الكلام عليها النظر ص :

(٤) قد يكون أحد الحرفين مدغما فى الآخر نحو : دواب وعوام .

(٥) وقد يدغم الحرف الوسط الساكن فى مثله نحو : كراستى شتى .

وذكر النحاة ، أن السبب فى منع الجمع الذى يكون على هذه الصيغة هو « كونه جمعا لانظير له فى الآحاد ، فصار بعدم النظر ، كأنه جمع مرتين ، وذلك أن كل جمع له نظير من الواحدة ، وحكمه فى التكسير والصرف ، كحكم النظر ، فكلاهما منصرف فى النكرة والمعرفة ، لأن النظر فى الواحد كتاب « وهذا الجمع — أعنى مساجد ودراهم — لما كان الجمع الذى ينتهى إليه الجموع ، ولا نظير له فى الآحاد ، مكسر على حده ، صار كأنه جمع مرتين ، نحو كلب ، وأكلب ، وأكالب ، وكررت العلة فقامت مقام علتين (١) .

ومن الأمثلة المتقدمة يتضح أن صيغة منتهى الجموع ، قد تكون على وزن : مفاعل كمساجد ، ومفاعيل : كمصابيح ، وقد تكون على أوزان أخرى ، تنطبق عليها قاعدة هذه الصيغة .

وقد ذكر أكثر النحاة ، أن صيغة منتهى الجموع : هى جمع التكسير الموازن لصيغة مفاعل ، ومفاعيل ، ولكنهم لا يريدون بالموازنة ، أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفى ، بمعنى أن يراعى فيه عدد الحروف الأصلية ، والزائدة وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع النطق بالحروف الزائدة ، كما وردت بنصها فى الموزون بل يريدون بالموازنة ، أن الكلمة خماسية أو سداسية والحرف الأول منها مفتوح ، سواء أكان ميما ، أم غير ميم ، وأن الثالث ألف زائدة ، غير عوض ، يليها كسر ملفوظ به أو مقدر .

فيعتبرون حينئذ أن كلا من مساجد ، ودراهم ، على وزن واحد هو مفاعل وأن كلا من مصابيح ، وعصافير على وزن واحد أيضا ، هو مفاعيل . والحقيقة أن دراهم ، وزنها الصرفى فعالل ، كما أن عصافير على وزن فعاليل .

صيغة منتهى الجموع المعتلة بالياء :

قد يكون من هذه الصيغة ، ما هو منقوص ، وذلك مثل : جوار ، وغواش جمع جارية ، وغاشية ، إذ أصلهما جوارى ، وغواشى .

وللعرب فيه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : وهو الأغلب منها ، أن تحذف ياءه ، رفعاً ، وجراً ، وبلحقه للتونين ، ويظهر عليه الفتحة عند النصب ، وذلك نحو : سارت جوار ونظرت إلى جوار ، وشاهدت جوارى .

فجوار الأولى مرفوعة ، والثانية مجرورة ، وحذفت منها الياء ، ولذا يعرفهما النحاة بالضممة (في حالة الرفع) والكسرة (في حالة الجر) المقدرة على الياء المحذوفة ، أما في حالة النصب فإن الفتحة تظهر على الياء .

هذا إذا لم تضاف هذه الصيغة ، أو لم تقترب بأل ، فإن كانت كذلك وجب أن تبقى ياءها ساكنة ، في حالتى الرفع والجر ، متحركة بالفتحة في حالة النصب مثل : من الثواني تكون الساعات والأيام ، فليس العمر إلا الثواني التى تستبين بها ، وليست الثواني إلا جزءاً من الحياة .

ومثل : دواعى الخير والشر كثيرة ، والعاقل هو الذى يميز دواعى الخير ، فيستجيب لها .

المذهب الثانى : وهو ما قال به الكسائى والبغداديون « فإنهم يشبّون الياء ساكنة رفعاً ، ومفتوحة جراً ، فيقولون : في الرفع جاءنى جوارى بإثبات الياء ساكنة فيها مقدراً فيها الضمة ، ويقولون في الجر مررت بجوارى - بفتح الياء كما تفتح في النصب ^(١) في نحو شاهدت جوارى .

وعلى هذا المذهب « قال الفرزدق » :

ولو كان عبد الله مولى هجرته ولكن عبد الله مولى موالينا ^(٢)
ففتح في موضع الجر ^(٣) .

المذهب الثالث : وهو أن تبدل كسرتة فتحة ، فتقلب ياءه ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلا ينون مطلقاً ، ويقدر إعرابه على الألف كعذارى جمع عذراء وقد نقل يس في حاشيته عن الدنوشرى ^(١) « أن هذا الحكم سماعى ، فلا يجوز في نحو : جوار ، وغواش ، جوارى ، وغواش ، بل يقتصر فيه على ماورد » . ثم قال « إنه مطرد ، فيما مفردة ألف تأنيث دون غيره ، فلا يجوز فيه ^(٢) » .
ويشترط أن يكون مفردة ، اسماً محضاً ، دالاً على مؤنث ، لا مذكر له كعذراء ، وصحراء ، فيقال فيه عذارى ، وصحارى .

ويعتبر كل من هذين الجمعين ، حينئذ اسماً مقصوراً ، ممنوعاً من الصرف لحيثه على صيغة منتهى الجموع .

هذه هى المذاهب الثلاثة التى ذكرها النحاة في الاسم المنقوص الذى يكون على صيغة منتهى الجموع ، وأكثرها شيوعاً واستعمالاً هو المذهب الأول ^(٣) .
ملحقات هذه الصيغة :

ذكرنا فيما تقدم - أن كل جمع تكسير ، يقع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة وسطها ساكن ، يمنع النحويون من الصرف ، لحيثه على صيغة منتهى الجموع ولكن وجدت بعض أسماء مفردة ، جاءت على وزن هذه الصيغة مثل : هوازن ، وبهاور وسراويل ، وتراحيل .

فكيف تعامل هذه الأسماء ؟

اختلف النحاة في ذلك إلى وجهين :

الوجه الأول : يرى صرف مثل هذه الأسماء « فقد نقل ابن الحاجب إلى أن من

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن على ، فقيه مصرى عارف باللغة والنحو نسبته إلى دنوشر غربى الخلة الكبرى بمصر لم يعرف مولده ، توفى عام ١٠٢٥ هـ له حاشية على شرح التوضيح .

(٢) حاشية يس ٢ : ٢١٢

(٣) سبق أن استحسنست رأى القائل ، باعد

الكلام على تنوين العوض ص ٩٩

(١) شرح التصريح ٢ : ٢٢٨

(٢) من شواهد الكتاب ٢ : ٨

(٣) شرح المفصل ١ : ٦٤

العرب من يصرفه ، وأنكر ابن مالك ذلك عليه ، ورد عليه بأنه ناقل ، ومن نقل حجة على من لم ينقل^(١) .

الوجه الثاني : المنع من الصرف ، ولكنهم اختلفوا في سبب المنع ، فذهب المبرد إلى أن العلمية ، قامت مقام الجمعية ، فاستحق المنع لذلك .

ويرى سيبويه أن العلة في منع صرفه ، مجيئه على وزن صيغة منتهى الجموع ولذلك منع من الصرف ، إلحاقا بهذه الصيغة ، فما جاء على وزنها يمنع من الصرف للمشابهة وإن دل على مفرد .

وهذا الرأي هو الجدير بالاعتبار ، سيرا بالباب على وتيرة واحدة .
وتكون القاعدة حينئذ : أن كل كلمة في وسطها ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن ، تمنع من الصرف ، سواء أكانت جمعا ، أم مفردا ، حيث سمع هذا ، وذلك من العرب .

وإلى هنا انتهى الكلام عن القسم الأول من الممنوع من الصرف ، وهو الذى يمتنع صرفه لعله واحدة .

القسم الثاني : وهو الذى يمتنع صرفه ، مما فيه علتان :
قد ذكر النحاة أنه يشترط في هاتين العلتين ، أن تكون إحداهما معنوية والأخرى لفظية .

أما العلة المعنوية ، فقد حصرها النحاة في علتين فقط : وهما : الوصفية ، والعلمية ، على أن ينضم لإحداهما علة أخرى لفظية ، من علل سبع ، وهى : زيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، العدل ، التأنيث ، العجمة ، التركيب ألف ، الإلحاق .

وينضم للوصفية من هذه العلل واحدة من ثلاث : هى : إما زيادة الألف والنون ، وإما وزن الفعل ، وإما العدل .

أما العلمية ، فإنها ينضم إليها واحدة من السبع المتقدمة .
وستحدث عن هذه العلل بالتفصيل :

الوصفية وزيادة الألف والنون :

يمنع الاسم من الصرف لكونه صفة على وزن فعّالان - بفتح الفاء - بشرطين :
(١) أن تكون وصفيته أصلية (أى غير طارئة) .

(٢) ألا يكون المؤنث منه مختوما ببناء التأنيث ، إما لأن المؤنث منه يأتى على وزن فعلى - فى الأشهر - أو لأن هذه الصفة لا مؤنث لها أصلا ، بمعنى أن تكون خاصة بالذكر .

فالأول كسكران ، وعطشان ، فإن مؤنثهما - فى الأغلب^(١) - سكرى ، وعطشى وأما الثانى فنحو : لحيان وهو طويل اللحية .
هذا ما عليه أغلب النحاة .

« وقد نقل عن بنى أسد أنهم يقولون سكرانة^(٢) ، ويصرفون ، سكران كما حكى أن من العرب من يصرف لحيان ، حملا على ندمان ، بمعنى أنه لو كان مؤنث لكان بالتاء^(٣) . »

ومما سبق يتضح : أن الصفة التى على وزن فعّالان ، الشائع فيها المنع من الصرف ، وهناك رأى آخر ، يرى صرفها ، وهو رأى ضعيف ، لمخالفته للغات العربية الفصيحة .

(١) يذكر أكثر النحاة أنه يشترط في منع فعّالان من الصرف عند ما تكون صفة ألا تكون مؤنثها على وزن فعّالان ، ويمثلون لذلك بسكران وعطشان ، مع أن كتب اللغة تذكر أن لهما مؤنثا بالتاء ومؤنثا آخر بغير التاء وهو الأغلب . (انظر مادة سكر ، وعطش فى اللسان والقاموس) ولذا يجب حمل هذا الشرط على الأكثر والأغلب .

(٢) وليس فى هذا عيب لغوى ، لوروده عن العرب كما سبق إيضاحه .

(٣) شرح التصريح ٢ : ٢١٣

أما إذا كان المذكر على وزن فعلان ، والمؤنث منه - الغالب فيه - وجود التاء في آخره ، فإنه حينئذ يصرف فتقول : هذا رجل سيفان : أى طويل ، ورأيت رجلا سيفاناً ، ومررت برجل سيفانٍ ، وذلك ، لأن المؤنث منه سيفانة : أى طويلة .

وكذلك يصرف ما كان صفة على وزن فعلان ، إذا كانت الوصفية فيه غير أصلية وذلك نحو : شاهدت رجلا صفوانا قلبه ، يضرب الحيوان ، فتصرف كلمة صفوان مع أنه على وزن فعلان ، لأن معناه فى الأصل : الحجر .

الوصفية ووزن الفعل :

وتنوع الصفة الاسم من الصرف ، إذا كانت على وزن الفعل ، وذلك بالشرطين السابقين أيضاً وهما : كونها أصلية ، ولم يقبل مؤنثها التاء إما لأن المؤنث منها على وزن فعلاء ، كاحمر وأبيض ، فإن مؤنثهما حمراء ، وبیضاء أو لأن المؤنث على وزن فعلى - بضم الفاء - كأفضل ، وأحسن ، فإن مؤنثهما فضلى وحسنى .

فهذه الصفات ، المتقدمة - وأمثالها - ممنوعة من الصرف ، لوجود الشرطين فيها .

أما إذا اختل أحد هذين الشرطين ، أو اختلا معا ، صرفت هذه الصفة ، وذلك مثل : أرمل ، فانك تقول فيه : تصدقت على رجل أرمل ، وتصرفه ، لأن المؤنث منه يقبل التاء فتقول : أرملة ، بمعنى فقيرة .

وكذلك تصرف الصفة التى على وزن الفعل ، إذا كانت الوصفية فيها عارضة نحو : شاهدت رجلا أرنباً (بمعنى جبان) فتصرف أرنباً ، مع أنه صفة على وزن الفعل ، ولم يقبل مؤنثه التاء ، وذلك ، لأن الصفة فيه ، غير أصلية لأنه وضع - فى الأصل - اسماً للحيوان المعروف .

ومثال ما اختل فيه الشرطان كلمة « أربع » فى نحو قولك : قضيت فى الحديقة ساعات أربعاً ، فتصرف كلمة أربع ، وذلك ، لاحتلال الشرطين فيها ، لأن مؤنثها يقبل التاء فتقول : قضيت فى الاسكندرية أياماً أربعة ، وكذلك لأن الصفة فيها حينئذ طارئة لأنها فى الأصل اسم للعدد المخصوص .

وهناك بعض كلمات ، الوصفية فيها عارضة - وكان حقها الصرف فقط - ومع ذلك فقد تمتع من الصرف ، لتخيل الوصف فيها مع الاسمىة مثل : أجدل للصقر ، وأخيل : (لطائر به نقط مخالفة فى لونها لسائر جسمه) وأفعى : للحية فتخيل فى أجدل معنى القوة ، وفى أخيل معنى التلون ، وفى أفعى ، معنى الخبث . فقد منع بعض النحاة هذه الكلمات - وأشباهها - من الصرف ، لوزن الفعل والوصفية المتخيلة .

على أن البعض الآخر منهم - وهم الأكثر - يرون صرفها ، لأنها وضعت فى الأصل اسماء ، وهو الأحسن ، لغلبة الاسمىة فيها ، ولا داعى إلى التكلف ، بتخيل الوصفية فيها .

وهناك ألفاظ ، كانت فى الأصل أوصافاً ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمىة ، فاستحقت منع الصرف ، بحسب أصلها الأول ، الذى وضعت عليه : وهى كونها صفة على وزن الفعل .

ومن هذه الألفاظ « أدهم للقيد ، فإنه فى أصل وضعه ، وصف للشئ الذى فيه دهمة ، أى سواد ، ثم انتقل منه ، فصار اسماً مجرداً للقيد . وأرقم : فإن أصل وضعه وصف للشئ المرقوم (أى : المنقط) ثم انتقل منه فصار اسماً للشعبان ، الذى ينتشر على جلده النقط ، البیض والسود . وأبرق : وأصله وصف لكل شئ لا مع براق ، ثم صار اسماً للأرض الحشنة ، التى تختلط فيها الحجارة ، والرمل والطین^(١) » .

فهذه الأسماء - وأشباهها - تمتع من الصرف ، بسبب وضعها فى الأصل صفات : وهذا ما عليه أكثر النحاة .

ويرى ابن جنى صرف هذه الأسماء ، على اعتبار أن وصفيتها الأصلية ، قد زالت ، حيث سمى بها^(٢) .

(١) النحو الواقى ٤ : ١٦٩

(٢) شرح التصريح ٢ : ٢١٤

ومما ذكرناه في هذا الموضوع نعلم : أن الوصفية الأصلية ، مع وزن الفعل ، تمنع الصرف بالاتفاق .

أما الوصفية الطارئة ، وكذلك الوصفية الأصلية ، التي سمى بها إذا انضم إلى أحدهما وزن الفعل ، يصح فيها الصرف ، وعدمه ، وإن كان الأولى في الوصفية الطارئة الصرف ، وفي الأصلية المسمى بها عدم الصرف ، نظرا إلى الأصل .

على أنه يجب أن يكون الفصل الحق في هذا : هو السماع .

الوصفية والعدل :

ما المراد بالعدل أولا ؟؟

ذكر النحاة أن العدل هو « إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية ، بغير قلب ، أو تخفيف ، أو الحاق ، أو معنى زائد .

« فخرج نحو أيس ، مقلوب يئس ، وفخذ - بإسكان الخاء - مخفف بكسرهما وكوثر بزيادة الواو ، إلخاقا له بجعفر ، ورجيل بالتصغير ، بزيادة معنى التحقير ^(١) .

أقسام العدل :

وقد قسم النحاة العدل إلى قسمين :

أ — « تحقيقي : إن دل عليه دليل غير منع الصرف ، كالعدل في سحر ، وآخر ، ومثنى فإن الدليل على العدل فيها ، ورود كل لفظ منها مسموعا عن العرب ، بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف ، فسحر بمعنى السَّحَر ، وآخر بمعنى آخر ومثنى بمعنى اثنين ، اثنين ، فليس المنع من الصرف ، هو الدليل على العدل ، وإنما مجيء الصيغتين .

ب — تقديرى : وهو الذى يمنع فيه العلم من الصرف ، سماعا عن العرب من غير أن يكون مع العلمية ، علة أخرى ، تنضم إليها ، فيقدر فيه العدل لثلا يكون المنع بالعلمية وحدها مثل : عمر ، وزفر .

وهذا النوع ، لا دليل يدل عليه إلا المنع من الصرف ، بحيث لو سمع مصروفا ، لم يحكم بعد له ، مثل : أدد (وهو جد إحدى القبائل العربية) ^(١) . أقسامه باعتبار محله :

وقسم النحاة العدل أيضا باعتبار محله ، إلى أربعة أقسام :

(١) « لأنه إما بتغير الشكل فقط كجُمع (بضم ففتح) عند من قال : أنه معدول

عن جُمع (بضم فسكون) .

(٢) أو بالنقص فقط ، فيما عدل عن ذى أل وهو سحر ، وأمس .

(٣) أو بالنقص ، وتغيير الشكل كعمر .

(٤) أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كخدام ، ومثلث ^(٢) .

فائدة العدل :

وفائده : « إما تخفيف اللفظ ^(٣) - فقط - باختصاره كما في مثنى

وأخر .

فالأول اختصار اثنين اثنين ، والثاني اختصار آخر (بمدّ الهمزة) .

وإما بتخفيف اللفظ ، وتمحضه للعلمية ، كما في عمر ، وزفر ^(٤) المعدولين عن

غامر وزافر ، لاحتماهما الوصفية قبل العدل .

هذا ما ذكره النحاة في العدل من تعريفه ، وتقسيمه ، وفائده .

(١) النحو الوافى ٤ : ١٧١

(٢) حاشية الصبان ٣ : ٣٨٢

(٣) هنا تناقض ظاهر ، فقد ذكر النحاة ، في تعريف العدل : أنه إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية ،

بغير قلب أو تخفيف أو إلحاق .

ثم عند الكلام على فائده ، ذكروا ، أن من فائده التخفيف اللفظي ، فكيف يتم التوافق بين التعريف

والفائدة ؟؟

ولا يزال هذا التناقض ، ما ذكره الانبأى في تقريره على حاشية الصبان « أن هذه ثمرته لا باعته » فإن الثمرة

هى محل الاعتبار .

(انظر تقرير الانبأى ٣ : ٣٨٢)

(٤) حاشية الصبان ٣ : ٣٨٢

ويبدو فيه التكلف والتناقض ، وخير ما يقال في هذا : أن العرب استعملت هذه الالفاظ ممنوعة من الصرف ، فيجب معرفة هذا الاستعمال العربى ، والأخذ به ، بدلا من تلمس العلل المعقدة له .

متى يمنع الاسم من الصرف : للوصفية والعدل ؟؟ :

ذكر النحاة أنه يمنع الاسم من الصرف للصفة والعدل ، في حالتين : —

الأولى : أن يكون اسما عدديا ، مبنيا ، على فعال (بضم الفاء) أو مفعّل بفتح الميم والعين) . وهذان الوزنان « مسموعان من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، وفي الباقي من العشرة على الأصح ، وقيل في العشرة ، والخمسة ، فدونها سماعا ، وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج^(١) » .

وذلك مثل : أحاد ، وموحد ، وثناء ، ومثنى ، وثلاث ، ومثلث إلى العشرة فتقول : عشار ، ومعشر .

ويقول النحاة : إن كل اسم من هذه الأسماء ، معدول عن لفظ العدد الاصلى المكرر للتوكيد ، فاصل كلمة أحاد في قولك : « جاء التلاميذ أحاد » معدولة عن العدد الاصلى المكرر وهو : « واحد ، واحد » وعدل عن هذا العدد إلى أحاد تخفيفا للفظ .

ومثل أحاد في ذلك موحد ، وكلتا الكلمتين ممنوع من الصرف مع أن أصلهما المعدول عنه منصرف ، ومثل هذا يقال في بقية الأعداد إلى العشرة . وهذا ما ذكره النحاة في تعليل منع هذه الصفات من الصرف . ويبدو هذا التعليل ضعيفا .

فلنا أن نتساءل ، تضعيفا لرأيهم .

ما الدليل على أن العرب عدلوا عن استعمال هذا اللفظ إلى لفظ آخر ؟؟ والحق أنه لا دليل يساعدنا ، على قبول هذه العلة .

والذى يجب أن يقال في هذا : إن العرب استعملوا هذين النوعين وأحدهما مصروف والآخر ممنوع من الصرف .

الحالة الثانية : التى يمنع فيها اللفظ من الصرف ، للوصفية والعدل : كلمة آخر في نحو قولك : مررت بنسوة آخر ، وذلك ، لأنها جمع لأخرى ، التى هى مؤنث لكلمة آخر - بفتح الخاء - بمعنى مغاير ، وهو أفعال تفضيل مجرد من أل ، والإضافة بقياسه ، أن يكون مفردا ، مذكرا ، ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع ، أو مؤنث نحوه المحمدان أحب إليّ من غيرهما والأصدقاء أنفع فى وقت الشدة وهند أحب إليّ من عمرو وهكذا ، فنجد أن أفعال التفضيل ، جاء مفردا مذكرا ، دائما ، فى كل هذه الأمثلة .

وعلى هذا كان المقياس أن يقال فى المثال المتقدم « مررت بنسوة آخر » بمذّ الحمزة وفتح الخاء .

ولكن العرب عدلوا عنه ، وقالوا : آخر ، بصيغة الجمع ، ومنعوه من الصرف وكان هذا المنع دليلا على وجود العدل فيه .

مما تقدم ، نجد أن النحويين ، قد بنوا المنع فى آخر على أساس أن آخر تفضيل .

ولكننا لو دققنا النظر ، لوجدنا أن هذه الكلمة ، ليست من اسم التفضيل فى شىء فهى : —

أولا : لا يقع بعدها من الجارة للمفضل عليه ، لالفظا ، ولا تقديرا **ثانيا :** وهو المهم — أنها لا تدل على التفضيل (بمعنى مشاركة المفضل والمفضل عليه فى صفة وزيادة الأول عن الثانى فى هذه الصفة) .

وإنما تدل على المغايرة ، والمخالفة ، وهناك فرق كبير ، بين المغايرة — بمعناها المجرد — وبين المفاضلة .

ومن أجل ذلك قال شارح التوضيح « في جعل آخر من باب التفضيل إشكال ، لأنه لايدل على المشاركة والزيادة في المغايرة^(١) .

على أن من النحاة من تنبه إلى هذا فقال : إن آخر ليس اسم تفصيل ولكنه « مشابه لأفضل من جهات ثلاث : إحداها ، الوصف ، والثانية ، الزيادة ، والثالثة : إنه لايتقوم معناه إلا باثنين مغاير ، ومغاير ، كما أن أفضل يتقوم معناه باثنين : مفضل ، ومفضل عليه ، فلما أشبه في هذه الجهات استحق أحكامه^(٢) .

على أننا لا نقبل أيضا ، أن تكون المشابهة بين آخر ، وبين أفضل سببا في القول بالعدل في آخر .

والعلة الصحيحة : هي مجرد الاستعمال العربى الصحيح ، بورود آخر غير ممنوعة من الصرف .

ولى هنا انتهى الكلام عن العلة المعنوية الأولى - وهى الوصفية - وما معها من علل لفظية ثلاث : زيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، والعدل .

وستكلم الآن عن العلة المعنوية الثانية : وهى العلمية وما ينضم إليها من علل لفظية .

العلمية والتركيب المزجى :

والمراد بالتركيب المزجى : هو كل كلمتين امتزجتا معا ، بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الكلمة الأولى ، حتى صارتا كالكلمة الواحدة ، ولذا يتصلان كتابة ، كلما أمكن ذلك . فإن وقع مثل ذلك ، وكان علما ، منع من الصرف ، وذلك مثل : حضرموت ومعد يكرب ، وبورسعيد ، وحينئذ يجرى الإعراب على آخر الجزء الثانى من الكلمتين .

أما الكلمة الأولى منهما ، فلا يجرى عليها إعراب ، بل تعتبر كجزء من كلمة ، وليست كلمة مستقلة ، فنقول : بورسعيد مدينة الأبطال ، شاهدت بورسعيد وسافرت إلى بورسعيد ، فترفع الأولى بالضممة ، وتنصب الثانية بالفتحة وتجر الثالثة بالفتحة أيضا ، مع امتناع التنوين فى الحالات الثلاث .

هذا هو رأى الأشهر فى إعراب المركب المزجى .

ومن العرب من يعربه كما إعراب « عبد الله »^(١) ، فيعرب الجزء الأول منهما بحسب العوامل ، ولا يمنع من الصرف حينئذ ، مادام مضافا .

ثم إنه قد تظهر عليه الحركات ، إن كان آخره حرفا صحيحا ، كحضر (من حضرموت) وقد تقدر عليه الحركات ، إن كان حرف علة ، وذلك كمعدى (من معد يكرب) ولا تظهر عليه الفتحة فى حالة النصب ، وإن كان آخره ياء « ، تشبيها لها بالألف ، قاله ابن مالك ، وقال غيره الفتح فى النصب ، ويسكن فى الرفع والجر^(٢) .

ثم إن الجزء الثانى ، وهو المضاف إليه ، يكون مجرورا دائما ، فإن كان ممنوعا من الصرف لعلة أخرى غير التركيب ، يجر بالفتحة ، ويظل هذا الجزء ممنوعا من الصرف ، وذلك مثل : هرمز من قولك رام هرمز ، فنقول ، سافرت إلى رام هرمز ، فتجر هرمز بالفتحة ، لأنها فى الأصل علم أعجمى ، بخلاف حضرموت ، فإن الجزء الثانى يجر بالكسرة عند الإضافة ، فنقول : سافرت إلى حضرموت وذلك لأنه لا يوجد سبب لمنعه من الصرف .

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقرر :

أن التركيب المزجى مع العلمية ، علة اختيارية بمعنى : أنه قد تنوى هذا التركيب ، فتمنع الصرف ، كما فى رأى الأول .
وقد لا تنويه ، فتعتبره مركبا تركيبا إضافيا ، وحينئذ لاتمنع الصرف .

(١) شرح التصريح ٢ : ٢١٥

(٢) المصدر السابق .

العلمية وزيادة الألف والنون :

إذا كان الاسم علما على وزن فُعْلان (مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها) منع هذا الاسم من الصرف سواء كان هذا العلم لإنسان أو لغيره .
فالأول نحو : سَعْفان ، وعمران ، وعثمان .

والثاني نحو : شعبان ، ورمضان « من أسماء الشهور العربية » .

فهذه الألفاظ ممنوعة من الصرف ، لأنها أعلام ، ولأن الألف والنون فيها زائدتان ، فترفع بالضممة ، وتنصب وتجر بالفتحة ، من غير تنوين في الأحوال الثلاث ، فنقول : جاء مروانُ ، ورأيت مروانَ ، وسافرت إلى مروانَ .

أما إذا كانت الألف والنون غير زائدتين ، بأن كانتا أصليتين نحو : خان ، وبان أو كانت النون أصلية ، والألف هي الزائدة فقط ، نحو : لسان ، وضمان ، فإن هذه الأسماء لا تمنع من الصرف ، لعدم تحقق شرط زيادة الألف والنون^(١) .

أما إذا كان الحرفان صالحين للحكم عليهما بالأصالة أو الزيادة نحو : حسان ، وعفان ، فإنه حينئذ يجوز الصرف ، وعدمه .

فالصرف على اعتبار أن حسان من الحسن ، وعفان من العفن ، فتكون النون أصلية فيهما .

وعدم الصرف على اعتبار أنهما من الحسن والعف ، فتكون الألف والنون زائدتين فيهما .

ومن الأمثلة المتقدمة يتضح : أنه إذا كان قبل الألف والنون حرف واحد وكانا أصليين نحو : خان فلا تمنع الكلمة من الصرف ، وأن كان ماقبلهما حرفين ، ليس الثاني فيهما مضعفا وكانت النون أصلية ، والألف زائدة نحو : أمان ، فلا يمنع أيضا من الصرف في هذه الحالة إلا على رأى الفراء .

وإن كان قبلهما حرفان ، الثاني منهما مضعف ، فأنت بالخيار ، في اعتبار النون أصلية ، أو زائدة ، نحو : غسان ، ويبنى المنع من الصرف ، وعدمه حينئذ على هذا الاعتبار .

أما إن كان ماقبلهما ثلاثة أحرف ، كانا زائدين نحو : عطفان ، وليس فيه إلا المنع باتفاق .

العلمية والتأنيث :

إذا كان الاسم علما ، مؤنثا ، فلا يخلو أن يكون تأنيثه بالتاء أولا .
فإن كان مؤنثا بالتاء ، منع من الصرف مطلقا ، أى سواء أكان علما لمذكر كطلحة وحمة ، أو لمؤنث ، كفاطمة ، وعائشة ، زائدة على ثلاثة أحرف ، كما مثل أو لم يكن كذلك ، كعظة ، وشبة ، علمين لمذكر أو لمؤنث .

أما إذا كان مؤنثا غير مختوم بتاء التأنيث ، فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أكثر من ذلك .

فإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف ، امتنع من الصرف ، كزيب ، وسعاد وإن كان على ثلاثة أحرف : فإما أن يكون محرك الوسط أو ساكنه فإن كان متحرك الوسط ، كقمر ، وأمل ، منع أيضا من الصرف .

وأما إن كان ساكن الوسط ، فإن كان أعجميا^(١) كجور (علم بلد) ورام (علم فتاة) أو كان منقولا من مذكر إلى مؤنث نحو زيد ، وسعد ، علمين على مؤنث فإنه في هاتين الحالتين ، يمتنع من الصرف .

فإن لم يكن كذلك ، بأن ساكن الوسط ، وليس أعجميا ، ولا منقولا ، من مذكر ، وكذا إن كان ثنائيا كيد علم لامرأة ، ففيه حينئذ وجهان المنع والصرف نحو : هند ، ودعد ، فيصح أن تقول : سلمت على هند - بالفتح من غير تنوين ، أو على هند بالكسر والتنوين .

(١) الفراء قد أجاز « منع الصرف للعلمية ، وزيادة ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائدة نحو :

وبيان » (حاشية الصبان ٣ : ٣٠) .

والقول بالجواز في هند ، وما شابهها - هو ما عليه سيبويه ، والجمهور أما الزجاج فإنه يوجب فيه المنع أيضا بحجة « أن السكون ، لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين مانعتين ^(١) »

والفراء فصل في ذلك فقال : إن كان ساكن الوسط « اسم بلد ، كغيد لا يجوز صرفه ، وما لم يكن جار ، لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هنداءو دعداءو حملا على جماعة من النساء ، ولا يرددون اسم البلدة على غيرها ، فلما لم ترد ولم تكثر في الكلام ، لزم النقل ^(٢) .

والرأى الأول هو الأوفق ، حيث لم يقل به الجمهور ، إلا لأن السماع ورد به ، وهو المعول ، والمهم في قواعد اللغة العربية .
ويتلخص مما سبق :-

إن العلم المؤنث يمنع من الصرف ، في جميع حالاته ، إلا إذا كان ثنائيا أو كان ثلاثيا ساكن الوسط = بشرط ألا يكون أعجميا ، ولا منقولا من مذكر - فإنه في هاتين الحالتين - فقط - يجوز الصرف وعدمه .
العلمية والعجمة ^(٣) :

يمنع الاسم عن الصرف أيضا ، للعلمية والعجمة ، وذلك بشرطين :-

الشرط الأول : أن يكون علما في اللغة الأعجمية أى : اللغة المنقول منها إلى العربية « وهذا هو ظاهر مذهب سيبويه ، وزعم الشلوين أنه لا يشترط ، ويظهر أثر

(١) مع الهوامع ١ : ٣٣

(٢) المصدر السابق

(٣) المراد بالأعجمي هنا : ما كان دخيلا على كلام العرب ، سواء أكان ذلك من لغة فارس ، أم من لغة أجنبية أخرى ، وقد ذكر النحاة أن الاسم الأعجمي يعرف بوجوه :

أحدهما : نقل الأثمة ، والثاني : خروجه عن أوزان الأسماء العربية كإبراهيم ، والثالث : عروء من حروف الذلاقة ، وهو خماسي أو رباعي ، وحروف الذلاقة ستة يجمعهما مرينقل والرابع : أن يجتمع فيه من الحروف مالا يجتمع في كلام العرب ، كالجيم والقاف « مثل قحججة » والصاد والجيم نحو : صولجان ، والراء بعد النون أول نحو نرجس ، والزاي بعد الدال نحو مهندز « حاشية الصبان ٣ : ٤٠٧ » .

الخلاف في نحو : قالون ، فيصرف على الأول ، لأنهم لم يستعملوه علما ، وإنما استعملوه صفة ، بمعنى جيد ، ويمنع من الصرف على الثاني ، لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به ^(١)

والرأى الثاني هو الأحق بالاتباع ، مع أنه مخالف لما عليه أكثر النحاة ، لأنه مادام أصبح علما في لغتنا - والعلمية في اللغة العربية هي المعتبرة في منع الصرف فلا داعي لهذا الشرط ، فضلا عن أنه من العسير ، أن نهتدى إلى اصل كل علم أجنبي ، نريد التسمية به ، ونبحث : هل كان علما في اللغة المنقول منها ، أم كان نكرة ؟؟
فعدم الأخذ بهذا الشرط فيه تيسير وسهولة ، لمن يتعلم قواعد اللغة العربية .
والشرط الثاني : أن يكون العلم زائدا على ثلاثة أحرف ، كإبراهيم واسماعيل ، فنقول : هذا إبراهيم ، وزرت إبراهيم ، وذهبت إلى إبراهيم ، قمتنعه من الصرف ، للعلمية والعجمية .

أما إذا كان علما أعجميا ، على ثلاثة أحرف سواء أكان محرك الوسط كشتي : علم على قلعة أم ساكنه ، كنوح ولوط ، فإنه حينئذ ، لا يمنع الصرف ، لأنه لم يزد على ثلاثة أحرف . ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون ومتحتم المنع مع الحركة ^(٢) ، لأن الرأي الشائع هو الأول ، وهو ما ورد به السماع .

العلمية ووزن الفعل :

كذلك يمنع صرف الاسم ، إذا كان علما ، وهو على وزن يخص الفعل ، أو يغلب فيه .

أ - الوزن الخاص بالفعل

والمراد بالوزن الذي يخص الفعل ، مالا يوجد في غيره ، إلا في النادر ، أو في اسم أعجمي .

(١) شرح التصريح ٢ : ٢١٨ .

(٢) الأضواء ٣ : ٢٥٧ .

وذلك مثل ما كان على وزن فَعَّل (بالتشديد) كَسَلَمَ ، وكَلَّم ، وكَلَمَاضِي المبنى للمجهول في نحو : ضُورِب ، حُوكَم ، وفي نحو : ضُرِب ، وحُكِم ، وكَصِيغَةُ الماضي المفتتح ببناء المطاوعة ، كَتَعَلَّمَ ، أو بهمزة الوصل ، كَانْتَفَعَ واستفهم وكَلَمَضَارِع ، والأمر ، إذا كانا من غير الثلاثي^(١) نحو يُدْخِرُج وينكسر ويستفهم ونحو دَحْرَج ، انكسر ، استفهم .

فلو سميت بهذه الأفعال - المتقدمة - وجب منعها من الصرف ، للعلمية ، مع وزن الفعل^(٢) .

ولا يمنع كون هذه الصيغ المتقدمة خاصة بالفعل ، ما وجد منها نادرا أسماء نحو : دُئِل اسم قبيلة ، وشمر ، علم لفرس ، وينجلب ، لخرزة . وما كان أعجميا نحو : استبرق ومعناها : الديباج الغليظ .

الوزن الغالب في الفعل :

أما الوزن الذي يغلب فيه كونه للفعل ، فينقسم إلى قسمين :

الأول : كون هذا الوزن يوجد في الأفعال ، أكثر منه في الأسماء ، وذلك كأئمد واصبيع ، فإن هاتين الصيغتين ، يكثران في الفعل ، دون الاسم ، كاجلس واخرج ونحوهما من الأمر ، المأخوذ من فعل ثلاثي ، فلو سميت رجلا بأئمد أو باصبع منعته من الصرف ، للعلمية ووزن الفعل ، فتقول : هذا إئمد ، ورأيت إئمد ونظرت إلى إئمد .

والثاني : أن يكون في الوزن زيادة ، تدل على معنى في الفعل ، ولا تدل على معنى في الاسم ، وذلك كأحمد ، ويزيد ، فإن الهمزة في الفعل ، تدل على التكلم نحو : أحمد الله ، والياء فيه أيضا ، تدل على الغيبة ، نحو : يلعب الولد في الحديقة ، في

(١) اللهم إلا الأمر من الفعل الدال على المفاعلة ، فإنه ليس خاصا بالفعل ، ولا غالبا فيه نحو قاوم ، قاتل ، وعارض ، فظائره من الأسماء كثيرة على هذا الوزن ، نحو رآكب ، فاصل ، صاحب ، فلو سميت بهذا الفعل الأمر ، صرفت ، لأن هذا الوزن ، لا يعتبر خاصا بالفعل — كما سيأتي في ص ٢٢٧ .
(٢) وإن كان في الأفعال ، همزات وصل ، اعتبر همزات قطع بعد التسمية .

حين أن الألف في أحمد ، والياء في يزيد ، لاتدلان على شيء ، بل أن كلا منهما ، حرف من حروف الكلمة ، لا يدل وجوده على معنى مستقل ، وحينئذ نقول فيهما - وفيما يشبهها - جاء أحمد ويزيد ، وزرت أحمد ويزيد ، وسافرت إلى أحمد ويزيد فمنعهما من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

ولكن يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان :-

أحدهما : أن يكون لازما ، والثاني : ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم .

فخرج بالأول نحو : امرئ ، فإنه لو سمي به انصرف ، وإن كان في النصب شبيها بالأمر من علم ، وفي الجر شبيها بالأمر من ضرب ، وفي الرفع شبيها بالأمر من خرج ، لأنه خالف الأفعال ، يكون عينه لاتلزم حركة واحدة ، فلم تعتبر به الموازنة^(١) .

وخرج بالثاني ، مثل « قفل » ، و« ديك » فإنهما وإن كان الأول على وزن الفعل رُدّ ، والثاني على وزن الفعل ، قيل ، لم يمنعنا من الصرف ، وذلك ، لأن للدغام في ردّ ، ولإعلال في قيل « لازم لرفض أصله ، وعدم استعماله فصار كأنه لا أصل له ، غير البناء الذي عليه ، والتحق ردّ وشدّ بحُبّ ، ودُرّ ، وقيل ويبيع ، ويقيل ، وديك^(٢) » وحينئذ فلا يمنع ما كان على وزنهما ، لأنهما أصبحا على صورة هي أصلا للأسماء .

وكذلك لا يمنع من الصرف ، ما كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال من غير ترجيح لناحية الفعل فيه ، وذلك مثل ، جعفر ، فإنه على وزن زَلَزَل وقَلَم على وزن ضرب ، وكنيف نظير علم ، وعضد نظير ظرف .

وكذلك كل اسم يوازن الفعل الأمر ، من الفعل الدال على المطاوعة كفاضل ، اسما فإنه يوازن جَاهِدْ ، فعل أمر .

(١) الأسماء ٣ : ٢٦١

(٢) شرح المفصل : ١ : ٦٠

فهذه الأسماء ، تصرف ، مع موازنتها لهذه الأفعال ، لأن هذه الصيغ مشتركة بينهما ، وشائعة فيهما على السواء .

« وقد ذهب عيسى بن عمر^(١) إلى منع صرف مسمى بشيء من ذلك واحتج بقول الشاعر :

أنا ابنُ جلاَ وطلاغُ الشايبا متى أضغُ العمامةَ تعرفوني^(٢)
قال الراوي : جلا من غير تنوين ، وهو فعل سمي به أبوه^(٣)

وقد رد من قال بالرأى الأول : بأن هذا ليس حجة لاحتمال أن يكون سمي بالفعل ، وفيه ضمير فاعل ، فيكون جملة ، والجمل تحكى ، إذا سمي بها نحو برق نحره ، وشاب قرناها ، أو يكون جملة غير مسمى بها ، في موضع الصفة لمخدوف والتقدير ، أنا ابن رجل جلا^(٤)

فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة .

وقد ذكر بعض النحاة ، أن في هذين الوجهين نظرا ، أما الأول فلأن الأصل عدم استتار الضمير ، وأما الثاني ، فلأنه لم يحذف الموصوف بالجملة ، إلا إذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بمن أوفى^(٥)

هذا ما ذكره النحاة في هذا الموضوع .

وياحيذا القول لو جعلوا « الاستقراء بكلام العرب » هو العامل الأول في صرف هذا ، وفي منع ذلك من الصرف ، فإنهم بذلك ، يريحون أنفسهم من عناء مثل هذا التخريج ، الذي لم يعرفه العرب ، حتى ولم يتخيلوه عند كلامهم .

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء ، من أئمة اللغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه ، لم يعرف مولده ، أول من هذب النحو ورثبه ، وهو من أهل البصرة ، توفي سنة ١٤٩ هـ . ومن مصنفاته « الجامع » و « الإكمال » انظر ترجمته في نزهة الألباء : ٣٩

(٢) قاله سحيم بن رثيل ، شواهد الكتاب ٢ : ٧

(٣) شرح المفصل ١ : ٦١

(٤) المصدر السابق

(٥) شرح التصريح ٢ : ٢٢١

العلمية وألف الإلحاق

ما المراد بالإلحاق ؟

يقول السيوطي ، إن الإلحاق « أن تبنى - مثلا - من ذوات الثلاثة » كلمة على بناء يكون رباعى الأصول ، فتجعل كل حرف مقابل حرف ، فتفنى أصول الثلاثي ، فتأتى بحرف زائد لثلاثي ، ليقابل الحرف الرابع من الرباعى الأصول ، فيسمى ذلك الحرف - الذى زاد - حرف الإلحاق^(١) .

ومن أمثلة ذلك « علقى » : علم لنبت ، و « أرطى » : علم لشجر وهما ملحقان بجعفر .

فإذا سميت رجلا « بعلقى أو بأرطى » منعت من الصرف ، فتقول : جاء علقى رأيت علقى ، استمعت إلى علقى .

والمانع له من الصرف ، حيثئذ العملية^(٢) وألف الإلحاق المقصورة وذلك لشبهها بألف التأنيث من وجهين :

الأول : زيادتها ، فليست مبدلة من شيء .

الثاني : أن هذه الألف الزائدة ، تجعل الكلمة ، على وزن ، فعلى ، وفعل ، بفتح الفاء أو كسرهما كأرملى ، وعزى^(٣) .

وهذان الوزنان ، يمتنع الاسم معهما من الصرف ، لوجود ألف التأنيث فيهما ، فكذلك يمتنع من الصرف ما جاء على هذين الوزنين ، تشبيها لهما بها .

أما ألف الإلحاق الممدودة ، كعلباء - اسم لعصبي العنق - فإنه ملحق بقرطاس ، ولا يمتنع من الصرف « لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة ، لأن همزة الإلحاق لاتشبه همزة التأنيث ، من جهة أن همزته منقلبة عن ألف لا عن ياء فافترقا في الحكم ، لأجل افتراقهما في التقدير^(٤) .

(١) معجم الغوامع ١ : ٣٢

(٢) وحيثئذ إذا كانت نكرة فإنها تنون .

(٣) نقول : رجل عزى (أى لا يلهو)

(٤) شرح التصريح ٢ : ٢٢٢

ومن أجل هذا فرق النحاة ، بين ألف الإلحاق المقصورة ، وألف الإلحاق الممدودة ، في كون الأولى ، تمتنع من الصرف ، والثانية ، لا تمتنع . ولكن لونغونا إلى هذا التفريق ، لوجدناه قائما على غير أساس مقبول ، وذلك لأنهم قد اعتبروا مجرد الشبه اللفظي ، بين ألف الإلحاق في « ارطى » ، وبين ألف التأنيث في « ليلي » سببا في منع الأولى من الصرف ، كما منعت الثانية .

ونجد هذا الشبه اللفظي واضحا ، جليا ، بين علباء ، وصحراء ، فكلتاها خمسة أحرف ، ويتنهي كل منهما ، بهمزة قبلها ألف ، ومع ذلك لم يجعلوا هذا الشبه اللفظي سببا في منع الأولى ، كما منعت الثانية .

ولعل ورود السماع بصرفها ، كان السبب في بحثهم عن أصلها وقولهم بهذه العلة - غير المقبولة - في عدم منعها من الصرف .

العلمية والعدل

ذكر النحاة : أن الاسم يمتنع من الصرف للعلمية مع العدل

وذلك في خمسة مواضع :

الموضع الأول : ما كان على وزن فُعَل (بضم ففتح من ألفاظ التوكيد ، وهي أربعة ألفاظ ، جمع ، وكُتِبَ ، وُبُصِعَ ، وُبُنِعَ ، فتقول : جاءت الطالبات جمع ، ورأيت الطالبات جمع ، ونظرت إلى الطالبات جمع - وكذا في أخواتها - فتمنعها من الصرف .

وقد اختلفت النحاة في سبب منعها من الصرف - أهى العلمية ، أو شبهها من العدل ؟

يرى فريق أنها « معارف بنية الإضافة ، إلى ضمير المؤكد ، فشابهت بذلك العلم ، بكونه معرفة بغير قرينة لفظية ، بينما يرى فريق آخر أنها معارف بالعلمية وهي أعلام الإحاطة ، وعلم الإحاطة ، من قبيل علم الجنس المعنوي ، كسبحان للتيسيح^(١)

أما العدل في هذه الألفاظ فيقول النحاة « إن الأصل في جمع جمعاوات لأن مفرده جمعاء ، فعدل عن جمعاوات إلى جمع^(١)

ولذا منعت من الصرف - هي وأخواتها الثلاث - للعلمية والعدل .

الموضع الثاني : ما كان على وزن فُعَل ، وهو علم ، لمفرد ، مذكر نحو عمر ، وزفر ، وزحل ، فقد وردت مثل هذه الأسماء ممنوعة من الصرف ، ولما لم يجد النحاة ، سببا آخر مع العلمية ، لمنعها من الصرف ، لتستقيم لهم القاعدة ، انتحلوا علة ، أسموها ، العدل وقالوا : إن هذه الأعلام ، ممنوعة من الصرف ، لأن كلا منها معدل ، فمنعوا العلم السالف من الصرف ، ليكون هذا المنع دليلا ومرشدا للعدل^(٢) .

على أنه قد سمح بعض الأسماء على وزن فُعَل ، مصروفة ، فيجب عدم منعها من الصرف ، وذلك مثل : أدد .

كما يجب الصرف ، إن كان فُعَل ، جمعا ، كغُرْف ، وقُرْب ، أو اسم جنس كقرد ، أو صفة كحطّم ، أو مصدر كهُدَى ، وتَقَى .

وعلى ذلك يتبين أن فُعَل له حالتان :

- (١) المنع من الصرف ، وذلك إذا كان علما ، مفردا ، مذكرا ، ورد فيه هذا المنع .
- (٢) الصرف : وذلك إذا كان غير علم ، بأن كان صفة ، أو كان غير مفرد بأن كان جمعا ، كما سبق بيانه .

الموضع الثالث : لفظ سحر : فكلمة سحر ممنوعة من الصرف ، للتعريف والعدل وذلك ، لأنها معدولة « عن السحر^(٣) ، لأنه معرفة ، والأصل في التعريف أن يكون بأل فعدل به عن ذلك^(٤)

(١) ابن عقيل ٢ : ٢٦٢

(٢) النحو الرائق ٤ : ١٩٥

(٣) السحر : هو الوقت ، قبيل الصبح (انظر مادة سحر في القاموس)

(٤) ابن عقيل ٢ : ٢٦٣

(١) انظر حاشية الصبيان ٣ : ٤٠٤

« وأما التعريف : فقليل بالعملية ، لأنه جعل علما ، لهذا الوقت ، وقيل يشبه العلمية ، لأنه تعرف ، بغير أداة ظاهرة كالعلم^(١) »

على أن من النحاة من يرى أن سحر ينصرف ، ولكن التنوين حذف منه ، لسبب آخر ، فقد ذهب السهيلي^(٢) إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه ، لنية الإضافة ، وذهب الشلوين الصغير ، إلى أنه معرب^(٣) ، وإنما حذف تنوينه ، لنية ال^(٤) .

فقد اتفق السهيلي ، والشلوين ، على أن كلمة سحر معربة ، غير ممنوعة من الصرف ، ولكنهما اختلفا في علة حذف التنوين منها .

ولكن الصحيح ، ما ذهب إليه الجمهور ، لتواتره ، وورود السماع به .

أما إذا كان سحر ظرفا ، مبهما ، لا يدل على سحر يوم معين ، وجب صرفه نحو قوله تعالى : « تَجِيئَانَهُمْ بِسَحَرٍ نِعْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا^(٥) »

الموضع الرابع : ما كان علما ، مؤنثا ، على وزن فَعَال ، كحَذَام ، ورقاش ووبار ، فللمعرب فيه مذهبان :

الأول : وهو مذهب أهل الحجاز - فإنهم يبنون ذلك كله على الكسر ، سواء أكان هذا العلم المؤنث ، مختوما بالراء ، أو بحرف آخر غيره ، فيقولون : هذه حَذَام ، وزرت حَذَام ، وذهبت إلى حَذَام ، فإنهم يبنون حَذَام على الكسر مطلقا ، وكذا ما كان آخره راء ، كوبار .

(١) الأشموني ٣ : ٢٦٥

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، عالم باللغة والسير ، ولد في مالقة سنة ٥٠٨ هـ عمى وعمره ١٧

سنة ، واتصل بخبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمته ، وتوفى بها عام ٥٨١ هـ (بغية الوعاة ٢ / ٨١)

(٣) ومنهم من يرى : أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف .

(٤) الأشموني ٣ : ٢٦٧

(٥) القمر ٣٥ : ٣٦

المذهب الثاني : وهو مذهب بنى تميم - « فإنهم يمنعون صرفه ، واختلف في علة ذلك ، فقال سيبويه : للعلمية والعدل عن فاعله ، ويرجحونه ، إن الغالب على الأعلام ، أن تكون منقولة ، وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوي ، كزئيب ويرجحونه ، أنهم لا يدعون العدل في نحو طوى^(١) »

ورأى المبرد هو الأوفى ، حيث أمكن إيجاد علة أخرى ، متحققة الثبوت وهي التأنيث ، فلا وجه لتكلف العدل .

فيقولون على هذه اللغة : هذه حَذَام ، ورأيت حَذَام ، وذهبت إلى حَذَام فيعربونها ، إعراب مالا ينصرف .

هذا إذا لم تكن هذه الصيغة ، محتومة بالراء .

أما إذا كانت محتومة بها ، فإنهم يبنونها على الكسر سواء أكانت مرفوعة أم منصوبة أم مجرورة نحو : وبار : بلاد عربية قديمة ، أفنى الزمان زيار ، لم يبق من وبار إلا الأطلال .

وبعض من بنى تميم يجرى الباب على وتيرة واحدة ، لا فرق بين ما كان آخره راء ، أو غيره ويعرب الجميع إعراب مالا ينصرف .

« وقد اجتمعت اللغتان في قوله : وهو الأعشى ميمون :

ومرّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبار^(٢) »

فبنى وبار الأولى على الكسر ، وأعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية^(٣)

ومن هذا يتبين أن المنع من الصرف ، للعلمية والعدل في وزن فَعَال المؤنث مقصور على لغة قبيلة بنى تميم فقط .

(١) شرح التصريح ٢ : ٢٢٥

(٢) الأعشى ميمون - من شواهد الكتاب ٢ : ٤١

(٣) شرح التصريح ٢ : ٢٢٥

الموضع الخامس : أمس : « إذا كان مراداً به اليوم ، الذى يليه يومك ، ولم يضاف ، ولم يقترب بأل ، ولم يصغر ، ولم يجمع جمع تكسير ، ولم يقع ظرفاً ^(١) » فإن كان كذلك ، فأشهر لغات العرب فيه لغتان :

إحدهما — لأهل الحجاز — وهى بناؤه على الكسر فى جميع حالاته ، فيقولون : مضى أمس بأحدثائه ، عرفت أمس ، فماذا يكون اليوم ، لم أهتم بأمسى . فكلمة أمس مبنية على الكسر فى محل رفع أو نصب ، أو جر ، حسب وقوعها فى الجملة .

الثانية — لغة بعض قليل من بنى تميم — « فيعربونه ، ويجعلونه معدولاً عن اللام ، فاجتمع فيه التعريف والعدل ، فيمنع من الصرف ، لذلك ، فيقولون : مضى أمس بما فيه ، بالرفع من غير تنوين ، وفعلته أمس ، قال الراجز : وأنشدته سيبويه : لقد رأيت عجبا مذامسا عجائزا من السعالى خمسا ^(٢) » فكلمة أمس فى هذه الأمثلة ، مرفوعة بالضمة ، ومنصوبة ، ومجرورة بالفتحة من غير تنوين فيها .

أما جمهور بنى تميم فإنه « يخص ذلك الإعراب الممنوع من الصرف بحالة الرفع خاصة ، دون حالتى النصب والجر ، فيبنيه على الكسر فيهما ^(٣) » .

فلا يدخله حينئذ فى باب الممنوع من الصرف ، فيقولون فى الأمثلة المتقدمة : مضى أمس ، فعلته أمس ، مذ أمس . متى يعرب ؟ ومتى يبنى ؟

« فإن أردت بأمسى يوماً من الأيام الماضية المبهمة أى أمس من الأموس أو عرفته بالإضافة ، نحو أمس يوم الخميس ، أو عرفته بالأداة نحو : الأمس ، أو صغرت ، نحو :

لميس ، أو كسرتة نحو : أموس ، فهو معرب إجماعاً ، إعراب المنصرف ، وإذا استعملت المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفاً فهو مبنى إجماعاً ، لتضمنه معنى الحرف « نحو : خرجت أمس مبكراً لرحلة مع الزملاء .

ومما ذكرناه يتبين : أن أمس لا تعرب إعراب الاسم المنصرف ، للعلمية والعدل إلا على رأى بعض قليل من بنى تميم .

وبعد : فهذه هى مجموع العلل التى ذكرها النحاة للاسم الممنوع من الصرف والحقيقة — كما سبق أن ذكرت — أن العرب الأوائل لم يراعوا العلل فى كلامهم وإنما نطقوا به هكذا بفطرتهم .

ولكن النحاة ، عند تقعيد قواعدهم ، حصروا الأسماء الممنوعة من الصرف وقسموها إلى عدة أقسام ، وأرجعوا كل قسم إلى علة مستقلة ، مما أجهدهم ، وأجهدنا معهم .

وياحبذا القول ، لو جعلنا النطق العربى ، هو العلة الأولى ، والأخيرة فيما وصل إلينا من قواعد اللغة العربية .

المنقوص الممنوع من الصرف .

كل اسم منقوص نظيره من الصحيح ممنوع من الصرف ، يعامل فى الإعراب معاملة جوار ، وغواش فى أنه ينون فى الرفع والجر ، وينصب بفتحة من غير تنوين ، وذلك نحو قاض — علم امرأة — فإن نظيره من الصحيح ضارب — علم امرأة أيضاً — وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو مشبه بجوار من جهة أن فى آخره ياء قبلها كسرة ، ولذا يعامل معاملته فتقول : هذه قاض ، ومررت بقاض ورأيت قاضى كما تقول : هؤلاء جوار ، ومررت بجوار ورأيت جوارى .

« وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائى ، إلى أن قاض اسم امرأة ويعيل ، يجرى مجرى الصحيح فى ترك تنوينه ، وجره بفتحة ظاهرة ، فيقولون هذا يعيلى وقاضى ورأيت يعيلى وقاضى ومررت بيعيلى وقاضى ، واحتجوا بقوله :

(١) المرجع السابق .

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٦ .

استشهد به سيبويه ولم ينسبه لقائل . الكتاب : ٤٤ .

(٣) شرح التصريح ٢ : ٢٢٥ .

قد عجبت منى ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا^(١)
فقد جرَّ يَعْلَى بالفتحة
وهو عند الخليل وسيبويه محمول على الضرورة^(٢)

صرف مالا ينصرف .

يجوز صرف مالا ينصرف لتناسب أو ضرورة فالأول نحو « سلاسل وأغلا لا »
والثاني نحو قول امرئ القيس :

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن سواك نقبا بين حزمي شعيب^(٣)
« واستثنى الكوفيون أفعال التفضيل ، فلم يجيزوا صرفه لذلك واحتجوا بأن حذف
تنوينه ، إنما هو لأجل من ، فلا يجمع بينه وبينها ، كما لا يجمع بينه وبين الإضافة في
الضرورة .

« والبصريون بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصفة كأحمر لا « من » بدليل
تنوين خير منك وشر منك ، لزوال الوزن . واستثنى آخرون ما أخره ألف التانيث ،
فمنعوا صرفه للضرورة وعللوا بأنه لا فائدة فيه ، لأنه مستوفى الرفع والنصب والجر ،
ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينتقص بقدر ما زيد ،
وأجيب : بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقى بساكن فيكسر ، ويكون محتاجا
إلى ذلك^(٤) »

ولعل الأصح في ذلك هو صرف مالا ينصرف مطلقا عند الضرورة الشعرية ،
لأنه مادامت الضرورة أجازت ذلك فلا مجال لتقييدها .

كما أن صرف مالا ينصرف للتناسب لغة خاصة بقراءات القرآن الكريم فقط .

منع المصروف :

(١) قائله الفرزدق الكتاب ٢ : ٥٩ ، شرح التصريح ٢ / ٢٢٨

(٢) الأشبوش ٣ : ٢٧٣

(٣) ديوان امرئ القيس طبعة دار المعارف سنة ١٩٥٨ م ، صفحة ٤٣

(٤) معجم الهوامع ١ : ٣٧

وفي منع المصروف من الصرف أربعة مذاهب :

أحدهما : الجواز مطلقا حتى في الاختيار .
والثاني : المنع مطلقا حتى في الشعر ، على ذلك أكثر البصريين وبعض
الكوفيين ، وقالوا أنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر فإنه رجوع
إلى الأصل في الأسماء .

والثالث : الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش
من البصريين ، واختاره ابن مالك .

والرابع : جواز ذلك في العلم خاصة^(١)
ولعل الرأي الثالث هو الجدير بالأخذ حيث أن ورود ذلك لم يتحقق إلا في
الشعر فقط ، وذلك لأنه يباح فيه مالا يباح في غيره من الكلام ، قال الشاعر
وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع^(٢)
وقال آخر :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشيب غائلة النفوس غدور^(٣)

وبعد : فهذا آخر ما انتهيت إليه في دراسة هذا الموضوع ، وأطمع أن أكون قد
قدمت فيه ما يفيد ، وقد بذلت ما استطعت ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .
والله أسأل أن يوفقنا لخدمة لغة كتابه الكريم ، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدا ،
وأن يجنبنا عثرات القلم واللسان ، إنه سميع مجيب .

(١) معجم الهوامع ١ : ٣٧

(٢) قائله العباس بن مرداس (العيني ٣ : ٢٧٥)

(٣) قاله الأخطل (شواهد العيني ٣ : ٢٧٥)

خاتمة

وأخيرا : فإنى بعد هذه الدراسة ، أود أن أذكر هنا ، أهم نتائجها ، وهي الحقائق العلمية ، التى أسفرت عنها :

- (١) اختلف النحاة فى تعريف التنوين ، وقد رجحت أحدها ، لأدلة ذكرتها.
- (٢) أثبتت التجربة الصوتية العملية ، أنه لافرق بين التنوين ، وبين النون الساكنة من الناحية الصوتية .
- (٣) إن التنوين والصرف ، كلمتان مترادفتان ، عند أكثر النحاة بخلاف من يرى أن الصرف يطلق على نوع خاص من أنواع التنوين .
- (٤) إن التقييم فى اللغة العربية الجنوبية القديمة يغير التنوين فى عربيتنا ، وليس هو تطورا له ، كما يدعى برجستراسر .
- (٥) المقطع الذى يكون فيه التنوين ، لا يقع عليه النبر مطلقا .
- (٦) التنوين ينقل النبر من مقطع إلى مقطع آخر ، غير أن من العرب من يلزم النبر مقطعا واحدا فى الاسم ، كما لو كان منونا ، سواء أكان منونا حقيقة أم غير منون .
- (٧) عدد المقاطع التى يتكون منها الكلام فى اللغة العربية خمسة مقاطع لا ستة كما ذكر بعض اللغويين المعاصرين .
- (٨) الاسم المنون ينتهى دائما بمقطع من النوع الثالث وهو يتكون من صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن والوقف على الكلمة بالتنوين يغير من نظام مقاطعها عند الوقف عليها من غير تنوين .
- (٩) التنوين يتأثر بما يأتى بعده من حروف ، متصلة به اتصالا مباشرا ، وتختلف درجة التأثير ، بنوع الحرف المجاور ومخرجه .
- (١٠) ثبت أن التنوين ، ليست وظيفته التنكير فقط ولم يكن أصل مدلوله التعريف ثم أصبح للتنكير ، خلافا لما ذهب إليه بعض المعاصرين .
- (١١) أنواع التنوين التى ذكرها النحاة ، لا تتفق كلها مع الحد الذى وضعوه له ، ومن ثم انتهت هذه الدراسة إلى تقسيمات أخرى للتنوين .

- (١٢) لاعلاقة بين التنوين ، ونونى المثنى والجمع ، وليستا — كما ذهب النحاة —
نيابة عن التنوين فى الاسم المفرد .
- (١٣) جنوح النحويين إلى التعليقات الجدلية والفرضية ، أمر غير منطقي ، ولا
يتفق مع سجية العرب فى النطق .

الاقتراحات :

- (١) يجب أن ينقى النحو من التعليقات الجدلية ، والفرضية التى لا طائل تحتها ،
ولا جدوى منها .
- (٢) النحو على قمة علوم اللغة العربية ، وهو الأساس المهم لدراستها ، فيجب ،
أن يقدم إليه فى إطار محيى ، بعيد عما هو عليه الآن ، من كثرة الخلافات
والتفريعات الشكلية ، حتى يقبل الدراسون عليه .
والحمد لله أولاً وأخيراً ،،،

المراجع

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر . للدهمياطى ، المطبعة الميمنية
سنة ١٣١٧ هـ .
- (٣) إحياء النحو للأستاذ ابراهيم مصطفى : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
سنة ١٩٥٩
- (٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى مخطوط بدار
الكتب رقم ٨٢٨ نحو .
- (٥) اسرار العربية لابن الأنبارى مطبعة بريل سنة ١٨٨٦ بمدينة ليدان .
- (٦) الأشباه والنظائر للسيوطى : حيدر آباد ١٣٥٩ هـ .
- (٧) الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس . ط . نهضة مصر طبعة ثانية سنة
١٩٥٠ م .
- (٨) الأعلام للزركلى طبعة ثانية سنة ١٩٥٥ م .
- (٩) الإملاء الشيخ حسين والى مطبعة المنار الاسلامية سنة ١٣٢٢ هـ .
- (١٠) إنباه الرواه على أنباء النحاة للقفطى تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل دار
الكتب ١٩٥٠ م .
- (١١) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى مطبعة بريل سنة ١٩١٣ بمدينة
ليدن
- (١٢) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى تحقيق مازن المبارك . دار العروبة سنة
١٩٥٩ م
- (١٣) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . المطبعة الأزهرية المصرية
١٣٢٥ هـ .
- (١٤) التطور النحوى للغة العربية بـرجستراسر مطبعة السماح سنة ١٩٢٩ .
- (١٥) تقرير الإنبانى على حاشية الصبان مطبعة محمد صبيح سنة ١٣٤٤ هـ
- (١٦) تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى حيدر آبار سنة ١٣٢٥ هـ .

- (١٧) الجامع لإحكام القرآن للقرظي — مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م
- (١٨) حاشية الخضرى على ابن عقيل للشيخ الخضرى المطبعة البهية بمصر سنة ١٣٠١ هـ
- (١٩) حاشية الصبان على الأشموني — مطبعة محمد صبيح سنة ١٣٤٤ هـ
- (٢٠) حاشية يس على التصريح .
- (٢١) خزانة الأدب للبغدادى — بولاق ١٢٩٩ هـ
- (٢٢) الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ محمد على النجار — دار الكتب ١٩٥٢ م
- (٢٣) الدرر الكامنة لابن حجر الطبعة الأولى حيدر آباد ١٣٥٠ هـ
- (٢٤) ديوان امرى القيس طبعة دار المعارف ١٩٥١ م
- (٢٥) ديوان زهير طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م
- (٢٦) ديوان المهذلين طبعة دار الكتب ١٩٤٥ م .
- (٢٧) رسالة فى أحكام النون الساكنة والتنوين مخطوطة دار الكتب رقم ٨ قراءات .
- (٢٨) سر صناعة الإعراب لابن جنى مخطوط بدار الكتب ٥٨١٦ هـ
- (٢٩) شذور الذهب لابن هشام ط . الاستقامة ١٣٦٥ هـ
- (٣٠) شرح الألفية للأشموني — عيسى الحلبي وشركاه .
- (٣١) شرح الألفية لابن عقيل مطبعة السعادة ١٣٦٧ هـ
- (٣٢) شرح الرضى للشافعية . مطبعة حجازى تحقيق محمد محيى الدين وآخرين .
- (٣٣) شرح شواهد الألفية للعيني على شرح الأشموني .
- (٣٤) شرح الكافية للرضى . القاهرة ١٢٧٥ هـ
- (٣٥) شرح المفصل لابن يعيش . المنية .
- (٣٦) الفلسفة اللغوية جورجى زيدان . مطبعة الهلال طبعة ثانية ١٩٥٤ م
- (٣٧) القاموس المحيط . المطبعة الحسينية سنة ١٣٤٤ هـ
- (٣٨) الكتاب لسيبويه . بولاق ١٣١٦ هـ

- (٣٩) الكشف للزمخشري طبعة ثانية سنة ١٣١٩ هـ
- (٤٠) لسان العرب لابن منظور المطبعة الاميرية بولاق ١٣٠٣ هـ
- (٤١) اللهجات العربية لابراهيم أنيس مطبعة الرسالة .
- (٤٢) مرشد المشتغلين فى أحكام النون الساكنة والتنوين للعلماوى مخطوط دار الكتب ١٥٢ قراءات
- (٤٣) مستقبل اللغة العربية المشتركة للدكتور ابراهيم أنيس محاضرات ألقى بمعهد الدراسات العربية سنة ١٩٦٠ .
- (٤٤) مغنى اللبيب لابن هشام مطبعة محمد افندى مصطفى سنة ١٣٠٢ هـ
- (٤٥) المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية للعيني بهامش خزانة الادب .
- (٤٦) من أسرار اللغة — ابراهيم أنيس . لجنة البيان العربى طبعة ثانية ١٩٥٨ م
- (٤٧) مناهج البحث فى اللغة — للدكتور تمام حسان — مطبعة الرسالة سنة ١٩٥٥ م
- (٤٨) النحو الوافى للأستاذ عباس حسن طبعة دار المعارف سنة ١٩٦٠ م
- (٤٩) همع الهوامع شرح جمع للسيوطى . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ
- (٥٠) وفيات الأعيان لابن خلكان . بولاق سنة ١٣٩٩ هـ

فهرس الكتاب

المقدمة

ص ٥

الباب الأول : دراسات عامة

ص ٧ — ١٨٦

الفصل الأول

ص ٩ — ٢٧

تعريف التنوين عند النحاة (٩) تعريفه عند علماء الاصوات (١٠) موازنة بين التنوين والصرف (١١) المراد بالصرف (١٢) أنواع التنوين عند النحاة (١٣) والتنوين المختص بالاسماء (٢٢) العلة في تنوين الاسماء (٢٤) رأى بعض اللغويين في أصل التنوين (٢٥)

الفصل الثاني

٢٨ — ٥٢

التنوين وعلم الأصوات (٢٨) الصفة الصوتية للتنوين (٢٨) المظاهر الصوتية التي تطرأ على الكلمة بعد التنوين (٣٠) المقاطع الصوتية (٣١) النبر (٣٣) التنوين النبر (٣٤) أحكام التنوين في القراءات (٣٦) الاظهار (٣٨) اقسامه (٣٩) الادغام (٣٩) شروطه واسبابه ومواقعه (٤٠) انواع الادغام (٤١) اللام والراء والاختلاف فيهما (٤٣) النون والميم (٤٤) أقسام الإدغام (٤٥) القلب (٤٦) الاخفاء (٤٧) أقسامه (٤٩) الفرق بين الادغام والاختفاء (٥٠) امور يجب على القارئ مراعاتها عند قراءة القرآن الكريم (٥٠) الامالة والتنوين (٥١)

الفصل الثالث

٥٣ — ٨٦

مواضع حذف التنوين (٥٣ - ٥٩) الساكنين (٥٩) اختلاف النحاة في نوع الحركة عند التقاء الساكنين (٥٩) رأى علماء الاصوات في هذه

الحركة (٦١) الوقف والتنوين (٦٢) الوقف بالسكون (٦٣) العلة في إبدال التنوين ألفاء بعد الفتحة (٦٤) العلة في عدم إبدال الواو أو الياء بعد الضمة والكسرة (٦٥) قلب ألف المنصوب همزة (٦٨) الأوجه الأخرى للوقف وعلاقة التنوين بها ٦٨ - ٧١ الوقف مع الترم (٧١) الوقف على الاسم المقصور (٧٢) آراء النحاة في الوقف على المقصور المنون (٧٢) الوقف على المقصور غير المنون (٧٤) الوقف على الاسم المنقوص المنون (٧٥) المنقوص غير المنون (٧٦) الوقف على كآين واذن (١٦) التنوين ورسم الكلمات (٨٠ - ٨١) رسم النون الساكنة في اذن (٨٤) رسم كآين (٨٥) .

٨٧ - ١٢٣

الباب الثاني : الوظيفة النحوية للتنوين

٨٩ - ١٠٧

الفصل الأول

وظيفة التنوين في المبنيات (٨٩) اقسام اسماء الافعال بالنسبة الى التنوين (٩٠) مناقشة رأى ابراهيم مصطفى في التنوين (٩١) رأى برجستراسر في وظيفة التنوين (٩٣) وظائف التنوين في المعربات ٩٤ - ١٠٦ انواع التنوين حسب هذه الوظائف (١٠٧) وفضنا أنواع التنوين الاخرى - (١٠٧)

١٠٩ - ١٢٣

الفصل الثاني

وظيفة الترم للنون الساكنة (١٠٩) وظيفة التوكيد للنون الساكنة (١١٢) أوجه الشبه بين التنوين وهذه النون (١١٢) اوجه الخلاف بينهما (١١٤) نونات عنوب عن التنوين (١١٦) آراء النحاة في سبب زيادة نوني المثني والجمع (١١٦) كسر نون المثني وفتح نون الجمع (١١٩) حذف نون المثني والجمع (١٢١) أوجه الاتفاق والاختلاف بين التنوين وبين نون المثني والجمع (١٢٣)

١٢٥ - ١٧٣

الباب الثالث : التنوين والابواب النحوية

١٢٧ - ١٣٨

الفصل الاول : الابواب النحوية التي للتنوين بها علاقة

المصدر (١٢٧) اسم الفاعل (١٢٨) اسم المفعول (١٢٩) الصفة المشبهة (١٢٩) الأبواب النحوية التي قد لا يدخلها التنوين (١٣٠) اسم لا النافية للجنس (١٣٠) حكم صفة اسم لا من جهة التنوين وعدمه (١٣١) المنادى والتنوين (١٣٢) المندوب وحكم التنوين فيه (١٣٣) حكم العلم الواقع قبل ابن وابنة (١٣٤) العلة في حذف التنوين من الموصوف بآين (١٣٥) الاضافة والتنوين (١٣٦) المحلى بآل (١٣٨) .

١٣٩ - ١٧٣

الفصل الثاني : الاسم الممنوع من الصرف

المراد بالمنع من الصرف عند النحاة (١٤١) كيف يعرف الاسم الممنوع من الصرف؟ (١٤٣) ألف التأنيث (١٤٤) صيغة منتهى الجموع ١٤٤ - ١٤٨ ما يمتنع صرفه لعلتين (١٤٨) الوصفية وزيادة الالف والنون (١٤٩) الوصفية ووزن الفعل (١٥٠) الوصفية والعدل (١٥٢) العلمية والتركيب المزجي (١٥٦) العلمية وزيادة الالف النون (١٥٨) العلمية والتأنيث (١٥٩) العلمية والعجمة (١٦٠) العلمية ووزن الفعل (١٦١) العلمية وألف اللاحق (١٦٥) العلمية والعدل (١٦٦) المنقوص الممنوع من الصرف (١٧١) صرف مالا ينصرف (١٧٢) منع المصروف (١٧٣) .

الخاتمة

النتائج والاقتراحات ١٧٥ - ١٧٦